

1987

حاشية المحقق العلامة الشيخ عطية الاجهوري

على شرح سيدى محمد الزرقانى على

المنظومة المسماة بالبيقونية

في مصطلح الحديث

نفع الله بهم

آمين

CHP - 106

464353

وبهامشها شرح الشيخ محمد الزرقانى على منظومة البيقونية

في المصطلح



طبع بمطبعة دار الكتب العلمية بدمشق

على نفقة أصحابها

عيسى البابى الحلبى وشركاه

بجوار سيدنا الحسين بمصر

ISSA EL - BABY EL - HALABY & Co

P. O. B. Ghorieh No, 26 Cairo, Egypt.

(٢٠١ - ١ - سنة ١٣٤٣ هـ)
سنة ١٩٢٥

وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بسم الله الرحمن الرحيم
لحمد لله العزيز القوي
لغافر

الحمد لله حمداً يوافي نعمه ويكافي مزيده والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه وأولي المناقب الحميدة (أما بعد) فيقول الفقير الفاني عطية الأجهوري الشافعي الأزهرى البرهاني غفر الله له ولوالديه ومشايخه ومحبيه والمسلمين آمين هذه حواش على شرح الرسالة السماة بمنظومة البيقوني للعالم الرباني سيدي محمد الزرقاني دعت إليها حاجة الطالبين وهي مأخوذة من شرحي الحموي والدمياطي لهذه المنظومة ومن شرح شيخ الإسلام على ألفية العراقي وبعض حواشيتها كحاشية الطوخي والعلامة العدوي ومن شرح النخبة للحافظ ابن حجر العسقلاني وبعض حواشيه ومع يسير من القاموس والمختار والمصباح وتكملة أحاديث من الجامع الصغير وغيرهم الله ونعمناهم أجمعين جعلها الله خالصة لوجهه الكريم وسبباً للفوز بجنات النعيم وفتح على من تلقاها بقلب سليم أنه بعباده رؤف رحيم (قوله الحمد لله الخ) من هنا إلى قوله أما بعد ست سجعات ثلاث متعلقة بالله تعالى وهي الأولى والثلاث بعدها متعلقة بالنبي ﷺ وبآله وأصحابه فالذي يتعلق بالله تعالى ثلاثة والذي يتعلق بالنبي ﷺ اثنان والذي يتعلق بالآل والأصحاب واحدة لما لا يخفى أن كل واحد أعلى مما بعده وأشار المتن أيضاً بالترتيب * ومعنى السجع توافق الفاصلتين من الشعر على حرف واحد ثم هو أقسام لانه ان اختلفا في الوزن فطرف كوقارا وأطوارا وان لم يختلفا فان كان جميع ما في الفقرة الثانية أو أكثره يوافق في الوزن والتقنية ما في الأولى فمرصع * مثال الأول قول الحريري فهو يطبع الاسجاع بجواهر لفظه ويقرع الاسماع بزواجر وعظه * ومثال الثاني ما لو أبدلت الاسماع بالأذان وان لم يكن جميع ما في الثانية ولا أكثره كذلك فالتوازي وما هنا منه بالنسبة للأولين بالنسبة للاربعة بعدها للاختلاف في الوزن والمراد بالوزن الوزن الشعري وهو مقابلة ساكن يساكن ومتحرك بمتحرك من غير نظر لخصوص الحركة والساكن كما ذكره ابن يعقوب في شرح التلخيص وأحسن السجع ما تساوت فقره كقوله تعالى في سدر مخضود وطلح منضود وظل ممدود ثم ما طالت فيه الثانية أو الثالثة مثال الأول والنجم اذا هوى ما ضل صاحبكم وما غوى ومنه ما هنا ومثال الثاني خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه (قوله العزيز الخ) قد وردت هذه النعوت الثلاثة في القرآن العزيز قال تعالى والله عزيز ذو انتقام المهيمن العزيز وقال تعالى الله لطيف بعباده يرزق

قوله ثم الجحيم صلوه
واقصر عليهما والشاهد
في الثالثة وهي ثم في
سلسلة الآية اهـ

من يشاء وهو القوي العزيز وقال تنزيل الكتاب من الله العزيز العليم غافر الذنب وأنت خير الغافرين
 فإن أفعل التفضيل بعض ما يضاف إليه أي غافر خير الغافرين وقد صرح العلقمي في حاشيته على الجامع
 الصغير في شرح قوله الغفار في حديث الأسماء الحسنى وكذا شارح آخر عليه بذلك ونص عبارة العلقمي
 وقد جاء التوقيف في التنزيل بالغفار والغفور والغافر والفرق بينهما أن الغافر يدل على اتصافه بالمغفرة
 مطلقا والغفار والغفور يدلان عليه مع المبالغة والغفار أبلى من زيادة البناء ولعل المبالغة في الغفور
 باعتبار الكيفية وفي الغفار باعتبار الكمية وهو قياس المشدد للمبالغة في النعوت والافعال فلا يقال ان
 اطلاق الغافر عليه تعالى على طريق "غزالي اذ ليس من الأسماء الحسنى وليست الآيتان السابقتان نصا
 في جواز الاطلاق تأمل قال في المختار وجمع العزيز عزاز مثل كريم وكرام وقوم أعزة وأعزاء وفي القرآن
 أعزة على الكافرين بل الثلاثة قياسية مذكورة في الخلاصة أي في قوله * وفي فيل وصف فاعل ورد *
 وأعزة في قوله في اسم مذكر رباعي بمد * ثالث افعلة عنهم اطرء
 وأعزاء في قوله * وناب عنه أفعلاء في الممل * لاما ومضعف * ومعنى العزيز الغالب على أمره
 المرتفع عن أوصاف الخلق من عز يز بالضم اذا غلب ومنه قوله تعالى وعزني في الخطاب وقيل الذي لا مثل
 له من عز يز بكسر العين اذا قل وجود مثله وقيل التماذر القوى من عز يز بفتحها اذا قوى ومنه عززنا
 جمالت أي قوينا * والحاصل أن عزله معان فبعضها بكسر العين في المضارع وبعضها بالفتح وبعضها
 بالضم وقد نظم السيوطي ذلك فقال

يا قارئ كتب الآداب كن يقظا * وحرر الفرق في الافعال تحريرا
 عز المضاعف يأتي في مضارعه * تثليث عين بفرق جاء مشهورا
 فما كقل وضد الذل مع عظم * كذا ككرمت علينا جاء مكسورا
 وما كعز علينا الحال أي صعبت * فافتح مضارعه ان كنت تحريرا
 وهذه الخمسة الافعال لازمة * واضمم مضارع فعل ليس مقصورا
 عززت زيدا بمعنى قد غلبت كذا * أعنته فكل ذا جاء ماثورا
 وقل اذا كنت في ذكر القنوت ولا * يعز يارب من عادت مكسورا
 واشكر لاهل علوم الشرع أن شرحوا * لك الصواب وأبدوا فيه تذكيرا

وقيل العزيز بمعنى المعز ففعل بمعنى مفعول كالم ومع جميع فعلى هذا القول يكون من صفات الفعل وعلى باقي
 الوجوه يكون من صفات الذات والفرق بينهما أن صفات الذات لا يصح تقيها عن الله تعالى وصفات الفعل
 يصح تقيها عنه كما تقول ان الله لا يعز فلا تافستفده * وحظ العبد منه أي تخلقه به واتصافه بمعناه أن يغلب
 نفسه وشيطانه بالاستقامة والاستعانة بالله تعالى * وخاصيته وجود النفي والعزم من داوم عليه احدى وأربعين
 مرة كل يوم حتى يصل احدى وأربعين يوما ههنا من شروح الأسماء الحسنى وقوله ليس مقصورا أي ليس قاصرا
 بأن كان متعديا وقوله وقل اذا كنت الخ مفرع على قوله فما كقل الخ وخصه بالنص عليه لان سبب نظمه
 هذه الايات أنه سئل عن ولا يعز في القنوت هل هو بالكسر أو بالضم ومكسورا الثاني حال من يعز ولعله
 جرى على أن أقل القصيدة ثلاثة ايات كما هو قول وعليه ظاهر قول الخزر جي والقصيدة من ايات الخ
 والا كان في كلامه الا يطاء بين مكسورا ومكسورا وقد أقر السيوطي الكلام على العزيز برسالة * ومعنى
 القوى الذي لا يضعف فهو تفسير للعزيز والغافر المتصف بالغفر كما تقدم أي الستر للذنوب بمحوها فينبه وبين
 العزيز القوى من أنواع البديع صنعة الطبايق وهو الجمع بين معنيين متقاربين في الجملة وفي العزيز أيضا منها
 الثورية وهي ذكر لفظ له معنيان قريب وبميد ويراد منه البعيد اعتمادا على قرينة خفية وبراعة

الاستهلال التي هي لغة حسن الابتداء واصطلاحاً أن يشير المؤلف في طائفة كتابه من نظم أو نثر إلى ما يؤلف فيه إشارة تعذب على الذوق السليم حيث أشار به إلى أحد الأقسام الآتي في قوله * عزيز مروي اثنين أو ثلاثة وكذا في قوله الحديث ورفع ووضع وعلاوا وندرج واطععت وأوصال والاكبر والأصغر كما سيأتي جميع ذلك * وهذا الحمد حمد على نعمة اذ تعليق الحكم على مشتق يؤذن بعلمية الاشتقاق كاحترام العالم أي لعلمه وأهن الجاهل أي لجهله فهو واجب أي يثاب عليه ثوابه وخص هذا الوصف بالابتداء به لمناسبة المقام وكانه يقول الحمد لله الغالب لكل عدو فلا يعوقه عائق عن إيصال الخير اليها وتسهيل هذا التأليف (قوله الذي نضر) خالف السياق حيث عبر في هذا بالموصول وصلته وفيما قبله بالمشتق لما أنه لم يرد إطلاق المنضر أو الناضر عليه تعالى والقاعدة أن كل وصف لم يرد إطلاقه عليه تعالى يتوصل إلى وصفه ببدئه بالموصول وصلته بناء على الراجح الذي أشار له في الجوهرية بقوله

واختير أن اسماء توقيفيه * كذا الصفات فاحفظ السمعيه

فلا يطلق لفظ عليه تعالى وإن صح معناه كالحاضر إلا بآذن شرعي خلافاً للغزالي قال في الاختار والنضرة بوزن البصرة الحسن والرواق وقد نضر وجهه ينضر بالضم نضرة أي حسن ونضر الله وجهه أيضاً يتعدى ويلزم ونضر من باب ظرف لغة فيه وحكى أبو عبيد نضر من باب طرب ونضر الله وجهه تنضيرا وأنضره ونضر الله امرأاً بالتشديد أي نعمه وفي الحديث نضر الله امرأاً سمع مقالتي فوعاها وأخضر ناضراً مثل أصفر فاقح وأبيض ناصع اه وعبرة الكمال في شرح هذا الحديث في الاربعين نضر بتشديد الضاد وتخفيفها والتشديد أكثر أي حسن وجمل اه فمطف قوله هنا وحسنهم الخ للتفسير وفي هذه السجعة من البديع التورية والمراد هنا أهل الحديث دراية أو أعم وفي هذا الحديث رواية بدليل آخره فوعاها فادها كما سمعها وسيأتي معناها (قوله أصحاب الحديث) قال في الكشاف الأحاديث تكون اسم جمع للحديث ومنه أحاديث الرسول وتكون جمعا للأحدوثة التي هي مثل الاضحوكة والاعجوبة وهي ما يتحدث به الناس تلهيا والمراد هنا الأول قال سميت أحاديث لأنه يتحدث بها عن الله ورسوله فيقال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا اه قال الكرمانى والمراد بالحديث في عرف الشرع ما يضاف إليه صلى الله عليه وسلم وكانه لو حظ فيه مقابلة القرآن لأنه قديم وهذا حديث اه من حاشية المداد بنى رحمه الله تعالى على ابن حجر شارح الاربعين وعبرة الصحاح الحديث الخير يأتي على القليل والكثير ويجمع على أحاديث على غير قياس وفي المختار قال الفراء نرى أن واحد الأحاديث أحدوثة بضم اله مزة والدال ثم جعلوه جمعا للحديث اه (قوله في القديم) أي الأزل والحديث أي ما لا يزال فيكون معنى حسن بالنسبة للأول أراد وللثاني أظهر وأوجد أو أن القديم الزمن الماضي المتطاوّل والحديث الزمن الحادث فيكون معنى حسن أوجد فيهما وفيه مع الحديث قبله الجناس التام وفي الغافر والغابر الجناس المضارع وهذا سجع في ضمن سجع (قوله والغابر) قال في المختار وغبر الشيء بقي وغبر أيضاً مضى وهو من الاضداد وبابه دخل اه والمناسب هنا الثاني لمقابله بقوله مضارع المراد به الاستقبال أو الحال قال الشاعر

حيثما تستقيم يقدر لك الله نجاحا في غابر الزمان

(قوله ووضع الخ) بينه وبين رفع صنعة الطبايق (قوله علوا) مفعول لاجله على تقدير مضاف أي إرادة علواً ليكون قلبها والتعليل في هذا ونحوه انما هو باعتبار عقولنا أو بمعنى الحكمة على حد ما قيل في قوله تعالى وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون والا فافعال الله تعالى منزّهة عن أن تكون لعل (قوله من نور) بيان لما بالذي هو مفعول وضع أي جعل فهو حال من منابر على قاعدة أن صفة النكرة اذا قدمت أعربت حالا كافي * لية موحشاً طلل * وانما قدمت رعاية للسجع كما في وعلم من البيان ما لم نعلم

الذي نضر أصحاب الحديث وحسنهم في القديم والحديث ورفع قدرهم في مضارع الزمان والغابر ووضع لهم يوم القيامة علواً لشأنهم من نور منابر والصلاة والسلام على من

لكن كتب الحموي على قول المتن الآتي من أقسام الحديث بيان الخبر المبتدأ وهو قوله عده قدم عليه على حد عندى من المال ما يكفى لكن هذا تدريب لا تحقيق والتحقيق ما ذكره الشيخ الرضى وهو أنه إذا تأخر المبتدأ فمن في الحقيقة بيان لمهم مقدر وما بعده عطف بيان فالمبتدأ في الحقيقة يجب أن يكون مقدما قطعا إلا أنه مذكور أو مقدر فاحفظ ذلك ولا تغفل انتهت عبارته أى فالتقدير هذه شئ ثم بينه بقوله من أقسام الحديث وعدة عطف بيان لهذا الشئ وعلى قياسه يقال هنا ووضع لهم شئ ثم بين بقوله من نور ومنابر عطف بيان وانظر هل ملح بذلك لخبر أو أثر كما هو الظاهر وكما فعل في السجدة قبل هذه أولا وكان المراد بالمنابر كراسي يجلسون عليها يوم القيامة ولا مانع من تجسم النور يومئذ وأول يوم القيامة قيل من النفخة الأولى وقيل من الثانية وآخره إلى دخول الجنة والنار وقيل إلى ما لا نهاية له (تمهله اندرج) أى دخل أو انجمع (قوله لواء حمده) أى رايته جريا على عادة العرب أن اللواء إنما يكون مع كبير القوم ليعرف وعبرة الشارح في شرحه على المواهب نصها مع المتن يمدى لواء بالكسر والمد علم الحمد والعلم في العرصات مقامات لأهل الخير والشر نصب في كل مقام لكل متبوع لواء يعرف به قدره وأعلى تلك المقامات مقام الحمد ولما كان صلى الله عليه وسلم أعلى الخلائق أعطى أعظم الأولوية لواء الحمد ليأوى إليه الأولون والآخرون فهو حقيق ولا وجه لحمله على لواء الجمال والكمال اه وفي شرح الشفاء للشهاب مانصه ثم إن البرهان ذكر عن ابن سميود رضي الله عنه أن عبد الله بن سلام سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صفة لواء الحمد فقال طوله ألف سنة وسبعمائة سنة من ياقوتة حمراء وقضيبه من فضة بيضاء وزجه من زمردة خضراء له ثلاث ذوائب ذؤابة بالشرق وذؤابة بالمغرب وذؤابة وراء الدنيا مكتوب عليه ثلاثة أسطر الأول بسم الله الرحمن الرحيم والثاني الحمد لله رب العالمين والثالث لا إله إلا الله محمد رسول الله طول كل سطر مسيرة ألف عام قال صدقت يا محمد اه مداني على ابن حجر شارح الأربعين وقوله ولا وجه الخ أى فيكون استعارة تصريحية أو بالكناية ولا يخفى تقريرها وقوله بالكسر والمد أى أما بالقصر فمنعطف الرمل قال في المختار ولوى الرمل مقصور منعطفه وهو الجدد ولواء الأمير ممدود وفي شرح ابن حجر المذكور حديث أناسيد ولد آدم ولا تخرو يمدى لواء الحمد ولا تخرو ما من نبي آدم فمن سواه إلا تحت لوائى رواه الترمذى اه وجاء على ذلك الدعاء المشهور

هناك يقوم أحمد في يديه * لواء الحمد منعقد رفيع

ولعل اللواء إنما أضيف للحمد لأنه السطر الوسط من الأسطر الثلاثة المكتوبة عليه وخيار الأمور أوسطها وجمع اللواء ألوية ككساء وأكسية وعبر عن صلى الله عليه وسلم عن المهمة إشارة إلى أنه لشهرته غنى عن التصريح باسمه (قوله كل كابر) أى كبير قال في المختار توارثوا الحمد كابر عن كابر أى كبير عن كبير في العز والشرف اه (قوله أوصال الشرك) قال في المختار الأوصال المفاصل اه ومنه حديث أن أسماء رضي الله عنها غسلت عبد الله بن الزبير رضي الله عنه حين تقطعت أوصاله وقول خبيب الصحابي لمصاحبه الحجاج ٧ شعرا

ولست أبالي حين أقتل مسلما * على أى جنب كان في الله مصرعى

وذلك في ذات الإله وإن يشأ * يشارك على أوصال شلو ممنوع

والمصرع الصرع أى القتل والشلو العضوف ما أن يكون ما هنا استعارة تصريحية أصلية حيث شبه أنواع الشرك من مجوسية ويهودية ونصرانية وعبادة شمس وغير ذلك بالأعضاء والمفاصل بجامع أن كلا لا نفع به والقرينة الإضافة وانقطعت ترشيح وإما أن تكون استعارة مكنية في الشرك والقرينة اثبات الأوصال والترشيح بحاله أو أنه على حذف مضاف أى أوصال أهل الشرك على حد وأسأل القرية فهو مجاز

اندرج تحت لواء حمده
كل كابر واقطعت
بوجوده أوصال الشرك

قوله الدعاء المشهور
لم يذكره هنا وانظر
ما هو اه

٧ هكذا بالأصل
وليحرر فان خيبا
قتله قريش في زمنه
صلى الله عليه وسلم وصاحبه كما في
البخارى

مرسل بالحدف وعلى كل فهو صكناية عن ذل أهل الشرك بسبب وجوده صلى الله عليه وسلم وبإلهم وخسرانهم والشرك اسم مصدر أشرك والمصدر لا شرك والمراد به هنا الكفر بجميع أنواعه كما سبق (قوله فأصبح) أي النبي صلى الله عليه وسلم المعبر عنه بمن وهو أي الشرك دابر والجملة حالية وإن كان فيه تشبیه لظهور المقام فيكون على حد * فأصبحوا والنوى على معرسمهم * الخ أو أن ضمير أصبح للشرك فيكون على القليل من عود الضمير على المضاف إليه على حد قوله تعالى كمثل آدم خلقه كمثل الحمار يحمل ومعنى أصبح على كل دخل في الصباح فهي تامة على حد ما في البيت السابق ولو أسقط وهو ويكون وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة لأجل السجع كان أصوب إذ فراره من ذلك أوجب قلاقعة معنى العبارة تأمل (قوله وهو دابر) أي ذاهب قال في المختار دبر النهار ذهب وبابه دخل (قوله على الهدى) أي الرشد والدلالة كما في المختار (قوله الأكار) كابي بكر رضى الله عنه (قوله سألني) أي طلب مني ولم يقل دعاني أو التمس مني أو أمرني لألا يوم على الطريقة المشهورة المرجوحة التي هي لبعض المعتزلة وجرى عليها الشيخ عبد الرحمن الأخرى رحمه الله تعالى في السلم حيث قال

أمر مع استعلاء وعكسه دما * وفي النساي قال تاس وقما

والسؤال وما تصرف منه يتعدى لمفعولين الأول بنفسه والثاني بنفسه أيضا كما هنا أو بمن كسأل سائل بعباد أي عن عذاب والاختار جمع أخ أصله أخو فرده الجمع لأصله كفتي وفتيان وهو جمع قياسي كما ذكره في الخلاصة أي في قوله

في فعل اسم مطلق الفاعل * له وللفعال فعلان حصل

والمراد بهم الأصدقاء حملا على المتبادر فإن الكثير في الأخ بمعنى الصديق جمعه على فعلان وفي أخى الولادة جمعه على أخوة كما في المختار وإن كان قد يجمع كل جمع الآخر (قوله أفاض الخ) الجملتان دوائيتان معترضتان بين مفعولي سأل وجميعا حال مؤكدة للضمير في علينا على حد قوله تعالى لا آمن من الأرض كلهم جميعا وفي الكلام استعارة أما تصريحية أصلية بأن شبه أنواع الإحسان بالسحائب بجامع أن كلا يأتي بخير والقرينة الإضافة وأفاض ترشيح وأما بالكناية بأن شبه الإحسان بغيوث الجامع السابق وإثبات السحائب تخييل والترشيح بحاله وعبر عن الزائدة في الإيجاب على رأي الأخفش أو الابتدائية إشارة إلى أن المطلوب بعض الإحسان لأنه كثير والمراد الاتق بنا (قوله سحائب) جمع سحابة قال في الخلاصة

و بفائل اجمعن فعاله * وشبهان ذاتاء أو مزاله

(قوله وجنينا) أي نحى عنا ذلك ومنه قوله تعالى واجنبنني وبني أن نبد الأصنام قاله في المختار (قوله والبهتان) قال في المختار وبهته قال عليه مالم يفعل وبابه قطع وبهتا أيضا بفتح الهاء وبهتا نا فهو بهات بالتشديد والآخر مبهوت اه فهو معطوف على القول لأن البهتان قد يكون غير منكر كأن يكون لغرض شرعي بقى أنه كان ينبغي له تقديم هذه السجعة على التي قبلها لأن ما فيها من باب التخليع والذي في التي قبلها تخلية والتخليع مقدمة على التخليع كما هو شهير بمثاله ثم إن المراد بالقول الفعل على حد جعل يقول بالماء هكذا ينفذه والقول يشمل جميع المنكرات كالزنا وشرب الخمر فلا يقال إن في العبارة قصورا أو يراد بالقول الفعل الشامل لفعل اللسان وعلى كل فعطف البهتان خاص ونكتته الإهمام (قوله أن أشرح) هو المفعول الثاني لسأل ومنظومة البيقوني علم جنس على هذا المتن الآتي كما سيقول في آخرها * سميتها منظومة البيقوني * فالاسم مركب وما اشتهر عليها من البيقونية نسبة لناظمها اختصار في الاسم وسيأتي في الشارح أنه يقول لم أقف له على اسم ولا أعرف ما هو منسوب إليه ليكن وجد بها مش نسخة عليها خط الناظم مانصبه واسمه الشيخ عمر بن الشيخ محمد بن فتوح الدمشقي الشافعي اه مع أن الحموي رحمه الله

فأصبح وهو دابر وعلى
آله وأصحابه المتفقين
على الهدى سواء
الأكار والأصاغر
(أما بعد) فقد سألتني
بعض الإخوان أفاض
الله علينا جميعا من
سحائب الإحسان
وجنبتنا من فضله منكر
القول والبهتان أن
أشرح له منظومة
البيقوني

تعالى كالشارح كما ذكره آخر شرحه فليحرر وبالجملة فالناظم رحمه الله تعالى لا خلاصه لم يبين نسبه ولا بلده
ولهذا عم النفع بهذه المقدمة واعتنى بها جماعة شرحوها كالحموي وابن الميت الدمياطي وشارحنا العلامة
الزرقاني رحمه الله تعالى فانها زبدة ما في الالفة للمراقى ومعنى النظم لغة التأليف واصطلاحاً الكلام المقفى
الموزون بأوزان العرب على ما بين في محله وهذه المنظومة من بحر الرجز كما ذكره الحموي ﴿ تنبيه ﴾
التحقيق أن أسماء التراجع من حيز علم الجنس لا اسمه وان صح اعتباره ولا علم الشخص خلافاً لمن زعمه وان
ألف فيه بما يحتاج رده الى بسط ليس هذا محله وان أسماء العلوم من حيز علم الشخص اه حج اه حاشية
الزيادى على المنهج من تنبيه الخ فاعلم أن مختار السيد رحمه الله أن أسماء الكتب والتراجع موضوعه للالفاظ
باعتبار دلالتها على المعاني لا المامنى ولا النقوش ولا اثنين من الثلاثة ولا الثلاثة وإنما اختير ما قاله لان النقوش
غير متبصرة من كل أحد ولا فى كل وقت فلا يناسب أن تكون مدلولاً ولا جزء مدلول لكتب العلم المحمولة
لاهلها الى قيام الساعة ولم تكن للمعاني لان العالب فيها ان ادراكها متوقف على ادراك دوالها التي هي الالفاظ
فلا يناسب أيضاً أن تكون مدلولاً ولا جزء مدلول فتعين أن تكون الالفاظ واما قيل باعتبار دلالتها على المعاني
لان الالفاظ وحدها غير مقصودة بالذات اه (قوله فى مصطاح) أى فى علم مصطلح فهو من ظرفية الدال
فى المدلول لان المعانى قوالب للالفاظ وان كانت الالفاظ قوالب للمعاني أيضاً لان كلا باعتبار
فمن حيث ملاحظة المعنى أولاً والاثان باللفظ على طبقة تكون المعاني قوالب ومن حيث فهم المعنى
من اللفظ تكون الالفاظ قوالب وأن فى سببية على حد فذلك الذى لمتنى فيه أى بسببه ولا جله
وعلى حد قوله عليه السلام دخلت امرأة النار فى هرة حبستها لا هى أطعمتها ولا هى أطلقتها تأكل من
خشاش الارض اى دخلت النار بسبب هرة لا يقال المنظومة من علم المصطلح فلم تكن هناك مغارة
بين السبب والمسبب مع أنه يشترط المغارة لا نقول ليست من العلم لانها دالة عليه اذ العلم هو الفواعل
والضوابط فالغبار باعتبار الدال والمدلول (قوله ظانمته) علة سأل فهو مفعول لاجله (قوله الشان) أى
الامر وهو هذا العلم وهو بترك الهمزة لماسبة ما قبله فان ما قبل الآخريه لين ومن قوله أما بعد لقوله مقدمة
اثنتا عشرة سجعة الا أنه أتى فيها بأربعة على حرف النون وثلاثة على حرف الالف وثلاثة على حرف التاء
واثنان على حرف اللام وهو معيب اذ كل فقرة تقابلها فقرة كما بينوه فى قول العصام ولوقال وعلى آله العلبة الخ
(قوله ما امتنعت) أى امتناعى لما مصدرية ومنه أى الشرح المفهوم من أن أشرح أو السائل أى اجابته
(قوله وقدمت الخ) أى فتردد بعد ان كان جرم بالمنع على العادة الجارية أن الانسان أولاً لا يمتنع ثم
يماود النظر فيظهر له أن فى الاقدام خيراً فيتردد ولا يخفى انه استعارة تمثيلية وأخرى صفة
موصوف محذوف أى واخرت تلك الرجل مرة أو تارة أخرى كما أنه حذف من الاول هذا الموصوف فقيه
شبه احتباك وانما لم يكن المعنى واخرت رجلاً أخرى لانه لا يفيد التردد ومن فعله بما انسخ (قوله لعلها
الخ) علة فطال الخ والبضاعة بالكسر معناها فى اللغة طائفة من مالك تبعثها للتجارة كما فى المختار قال تعالى
وجئنا ببضاعة مزجاة وكنى بها هنا عن قلة العلم أو عدمه وهو تواضع منه رحمه الله تعالى فقد كان اماماً محققاً متقناً
لكل علم خصوصاً فى الحديث وما يتعلق به فلا ينافى قوله الآتى ورجاء للدخول الخ أو يقال ان
رجاء الشيء لا يفيد حصوله تأمل (قوله وفى هذا الفن) متعلق بمحذوف متصيد من الكلام قبله مخبر عنه
بأخرى أى وعدم البضاعة فى هذا الخ (قوله بدا) أى ظهور بابها كما فى المختار وقوله لعلها أى منظومة
البيقونى وكان الطاهر رأى الشرح لانه الذى للشارح رحمه الله تعالى الا انه لتواضعه نزله منزلة العدم غاية
الامر أنه بين هذه المنظومة وشهرها فرجا بذلك أن تنفعه فى الآخرة (قوله فى القيامة) أى فى يوم القيامة
(قوله ذخرا) بالذال المعجمة فان الافصح أن ما فى الآخرة بالمعجمة ومنه اللهم اجعله فرطاً لا بويه

فى مصطلح الحديث
ظنا منه أنى من أهل
ذلك الشان فطالما
امتنت منه وقدمت
رجلاً وأخرت أخرى
لعلها بأن لا بضاعة
لى فى العلوم وفى هذا
الفن أخرى ثم بدالى
شرحها لعلها تكون
لى فى القيامة ذخراً

وسلفا وذخرا الخ وقول الشاعر

وإذا افتقرت الى الذخائر لم تجد * ذخرا يكون كصالح الاعمال

وما في الدنيا بالمهمة وما تدخرون في بيوتكم وقيل بالمهمة فيهما (قوله ورجاء) عطف بالمعنى على لعلها وكذا خوفا (قوله ألا أخبركم الخ) الذي في الجامع الصغير ألا أخبركم عن الاجود الله الاجود وأنا اجود ولد آدم الى آخر ما ذكره شارحنا قال شارحه المناوي في صغيره (الا أخبركم عن الاجود الله الاجود) الاكرم الا سمح (وأنا أجود ولد آدم) فانه ما سئل شيئا قط فقال لا فكان يعطى عطاء من لا يخاف الفقر (وأجودهم من بعدى رجل علم علما من علوم الشرع فنشر علمه) بثب لمستحقه (يبعث يوم القيامة أمة وحده) قال في الفردوس الامة هنا هو الرجل الواحد المعلم الخير المنفرد به (ورجل جاد بنفسه في سبيل الله حتى يقتل أو ينتصر) (ع) عن أنس وضعفه المنذرى وغيره اه بالحرف والعين في اصطلاحه لا يعل في مسنده فإني نسخ من الاجود الله تقديم وتأخير والصواب ما في أكثر النسخ الله الاجود لعل أصله مكرر كما في الجامع وشرحه فظن الناسخ زيادة واحدة فأسقطها حرره وعلله أظهر في قوله فنشر علمه تلذذا وترغيبا في العلم على حد

بالله يا ظييات القاع قلن لنا * ليلاى منكن أم ليلى من البشر

ولا يخفى أن محل الشاهد في قوله رجل علم علما فنشر علمه ويبعث أمة وحده جملة مستأنفة استئنافا بيانيا لبيان علة كونه أجود وقوله بالجر عطف على قوله من ورجاء للدخول في نحو قوله الخ (قوله الحديث) تمامه كما في الجامع الصغير وولد اصطلاحا تركه ومصحفا ورثه أو مسجدا بناه أو بيتا لابن السبيل بناه أو نهرا أجراه أو صدقة أخرجها من ماله في صحته وحياته تلحقه من بعد موته (ه) عن أبي هريرة والهاء في اصطلاحه لابن ماجه قال شارحه المناوي في صغيره (ان مما يلحق المؤمن من عمله وحسناته بعد موته علما نشره) عبر بمن اشارة الى أن ثم خصه الاخرى تلحقه (وولد اصطلاحا) أى مسلما (تركة) أى خلقه بعده يدعو له (ومصحفا ورثه) بالتشديد أى خلقه لوارثه ليقرا فيه (أو مسجدا بناه) لله تعالى لا لربا وسمعة (أو بيتا لابن السبيل بناه) يعنى خانا تنزل فيه المارة من المسافرين لنحو جهاد أو حج (أو نهرا أجراه) أى حفره وأجرى الماء فيه (أو صدقة أخرجها من ماله) الذى يملكه بخلاف نحو المغصوب من كل ما خوذ بغير وجه شرعى (في صحته وحياته) وهو يؤمل البقاء ويخاف الفقر (تلحقه من بعد موته) أى هذه الاعمال المذكورة يجرى على المؤمن ثوابها ويتجدد من بعد موته فاذا مات انقطع عمله الا منها ولا ينافى ما ذكره هنا الحصر المذكور في الحديث الماراذا مات ابن آدم انقطع عمله الا من ثلاث فان المذكورات تندرج في تلك الثلاث لان الصدقة الجارية تشمل الوقف والنهر والبر والنخل والمسجد والمصحف فيمكن رد جميع ما في الاحاديث الى تلك الثلاث ولا تعارض (ه) عن أبي هريرة باسناد حسن اه فالشارح اقتصر من الحديث على محل الشاهد وقوله وحسناته كانه عطف تفسير مراد وان كان العمل أعم وقوله تلحقه الخ تأكيد لصدر الحديث ان مما يلحق الخ وقد جعل السيوطي ما يلحق ثوابه بعد الموت عشر خصال ونظمها فقال

إذا مات ابن آدم ليس يجرى * عليه من خصال غير عشر

علوم بشها ودعاء نجمل * وغرس النخل والصدقات تجرى

ورائة مصحف ورباط ثغر * وحفر البر أو اجراء نهر

وبيت للغريب بناء يأوى * اليه أو بناء محل ذكر

وزاد بعضهم مذيلا لها وتعلم لقرآن كريم * نخذا من أحاديث بمصر

وفي نسخة بدل من خصال من فعال وقوله والصدقات تجرى هي الوقف وقوله اجراء لنهر في نسخة بدله أو اجراء نهر والوزن مستقيم على كل منهما (قوله وخوفا من مثل) عبر بمثل هنا وفيما تقدم بنحو لعله تفننا

ورجاء للدخول في
نحو قوله ﷺ ألا
أخبركم عن الاجود
الاجود الله وأنا
أجود ولد آدم وأجودهم
من بعدى رجل علم
علما فنشر علمه يبعث
أمة وحده ورجل
جاد بنفسه في سبيل
الله حتى يقتل رواه
الترمذى وأبو يعلى
والطبرانى وقوله صلى
الله عليه وسلم ان مما
يلحق المؤمن من عمله
وحسناته بعد موته
علما ينشره الحديث
رواه ابن ماجه مطولا
وخوفا من مثل قوله
صلى الله عليه وسلم
من سئل

وان كان عندهم فرق بين نحو ومثل فان الماثلة تقتضي الاتفاق في اللفظ والمعنى بخلاف النحوية ففي المعنى فقط ثم هذه العبارة المراد منها هما وهو نحوهما فلا يخرجان هما (قوله ابن ماجه) يقرأ بالهاء وقنا ووصلا كسبده ومنده وبردز به واعرابها بفتحة مقدرة نيا به عن الكسرة لانها ممنوعة من الصرف لاسمية والعجمة منع من ظهورها سكون الحكاية بلفظه (قوله عن علم) أى شرعى بدليل ما قاله المناوى في شرح الحديث السابق (قوله بلجام من نار) أى جزاء وفاقا حيث سكنت في الدنيا جزاؤه منعه من الكلام يوم القيامة (قوله العلل) اسم كتاب (قوله كاتم العلم) أى بعد السؤال بدليل الحديث قبله (قوله حتى الحوت الخ) بالجر عطفا على شي أو الرفع عطفا على كل وكذا الطير والمراد من ذلك التعميم حيث أتى بواحد من جهة العلو وواحد من جهة الاسفل (قوله حين) بالرفع معرب لانه مضاف لمفرد ومحل ترجيح الاعراب أو البناء عند الاضافة الى جملة (قوله اعتضدت) قال في المختار اعتضد به استعان اه فعلى هنا بمعنى الباء (قوله فيا نعم) أى مقولا فيه نعم الخ أو أن ياللتنبية اذ الفعل لا ينادى (قوله الكفيل) أى الوكيل (قوله مقدمة) أى هذه مقدمة وهي مقدمة علم اذ هي ما يتوقف عليه الشروع في ذلك العلم كجده وقائده وغاياته وموضوعه فهي اسم للمعاني أما مقدمة الكتاب فاسم لطائفة منه قدمت عليه لارتباطها بها وانتفاع بها فيه كرمز الشاطبية والجامع الصغير فهي اسم للالفاظ فالنسبة بينهما التباين قال السعد والفرق بينهما مما خفى على كثيرين وحاصل ما ذكره في هذه المقدمة ثلاث من المبادئ العشرة التي نظمها ابن المقرئ بقوله

من رام فنا فليقدم أولا * علما بجده وموضوع تلا
وواضع ونسبة وما استمد * منه وفضله وحكم يعتمد
واسم وما أفاد والمسائل * فتلك عشر للمنى وسائل
وبعضهم فيها على البعض اقتصر * ومن يكن يدري جميعها انتصر

ولا يخفى أن اسمه علم مصطلح الحديث قال السيوطي في النقاية ما محصله ثم ان أول من صنف في هذا الفن القاضي أبو محمد الزاهر مزي والحاكم ثم أبو نعيم الاصبهاني ثم الخطيب الى ان جاء الشيخ تقي الدين بن الصلاح فجمع مختصره المشهور وأملأه شيئا بعد شيئا لماولى تدريس دار الحديث الاشرفية اه فراجع اه ان أردت زيادة بيان (قوله علم الحديث) أى دراية لانه المنصرف اليه عند الاطلاق كما يأتي عن شيخ الاسلام (قوله أى قواعد) كقولك كل حديث صحيح مقبول أو يستدل به وكل حسن كذلك وكل ضعيف لا يستدل به (قوله أحوال السند الخ) أى سواء العامة للسند والمتن والخاصة بأحدهما فقوله من صحة وحسن وضعف عامة لهما وقوله علو ونزول خاصة بالسند كما سيأتي في قوله

وكل ما قلت رجاله علا * وضده ذاك الذي قد نرلا

والخاص بالمتن كالرفع والقطع وكان عليه أن يمثل به وان كان دخل تحت قوله وغير ذلك (واعلم) أنه لا تلازم بين السند والمتن اذ قد يصح السند أو يحسن لاستجماع شروطه من الاتصال والعدالة والضبط دون المتن لشذوذ أو علة وقد لا يصح السند ويصح المتن من طريق آخر اه من حاشية الطوخي على شرح شيخ الاسلام قلا عن شرح المشكاة وسيأتي بعضه في الفوائد في الشارح (قوله وكيفية) عطفا على أحوال فهو بالرفع وهذا ما أشار له في جمع الجوامع بخاتمة كتاب السند حيث قال خاتمة مستند غير الصحابي قراءة الشيخ املاء وتحديثا فقراءته عليه فسماعه بقراءة غيره على الشيخ فالمناولة مع الاجازة فلا اجازة الخ والاداء كقوله أملى على حدثي قراءة قرئ عليه وأنا أسمع أخبرني اجازة ومناولة أخبرني اجازة أنبأني مناولة أخبرني اعلاما أوصي الى وجدت بخطه وصفات الرجال من عدالة وجرح كمدل وكذاب (قوله وغير ذلك) كطبقات لرجال وكيفية الكشط والرواية بالمعنى ورواية الاصاغر عن الاكابر وغير ذلك مما هو مذكور في تراجم العراقي ولا يلزم من ذكر هذا التعريف أن يكون جميع ما فيه آتيا هنا (قوله الاخبار)

عن علم فكتمه أجمه
الله يوم القيامة بلجام
من نار رواه ابن حبان
والحاكم وغيرهما وروى
ابن الجوزي في العلل
مرفوعا كاتم العلم يلغنه
كل شي حتى الحوت في
البحر والطير في السماء
وهذا حين الشروع فيما
قصدت وعلى الله
اعتمدت وعلى تيسيره
اعتضدت وهو حسبي
ونعم الوكيل وكفيلي
فيا نعم الكفيل
(مقدمة) علم الحديث
علم بقوانين أى قواعد
يعرف بها أحوال السند
والمتن من صحة وحسن
وضعف وعلو ونزول
وكيفية التحمل والاداء
وصفات الرجال وغير
ذلك والسند الاخبار
عن

أى الذى هو الاسناد قال السند والاسناد متحدان على هذا كما يأتى فى كلام السيوطى كالا سناد لدى الفريق
قال شيخ الاسلام ما ملخصه والسند الطريق الموصلة الى المتن والاسناد حكاية طريق المتن والمحدثون
يستعملونها لشيء واحد اهـ بل قد يستعملون الاسناد بمعنى الطريق الموصلة الى المتن بحسب اقتضاء
الحال كما فى حواشى شرح الالقية (قوله طريق المتن) أى الرجال الموصلة اليه لانهم كالطريق الذى يتوصل
منها الى المقصود (قوله من قولهم) أى مأخوذ من الخ وكذا ما بعده (قوله فلان سند الخ) عبارة
المختار فلان سند أى معتمد وسند الى الشيء من باب دخل اهـ وفى القاموس وباب سند قد وفى لغة من
باب تعب اهـ (قوله لاعتماد الحفاظ الخ) علة لا تقدر مأخوذة مما قبله أى انما أخذ من ذلك لاعتماد الخ فهو
بيان للمناسبة بين المنقول والمنقول عنه اللغوى والاصطلاحى وكذا يقال فيما بعده (قوله فى صحة الحديث)
أراد بها ما يشمل الحسن بدليل مقابلتها بالضعف فهو بناء على أن القسمة ثمانية لدخول الحسن فيما يحتاج به
وسياقى قريبا فى الشرح ومنهم من لم يفرّد نوع الحسن الخ أو أنه على ثلاث القسمة ويكون فى كلامه
اكتفاء (قوله وعلا) عطف تفسير (قوله من سفح الجبل) قال فى المصباح والقاموس وسفح الجبل
مثل وجهه وزنا ومعنى والوجه مستقبل كل شيء وهذا هو المناسب هنا لا ما فى المختار والصحيح انه الاسفل
حيث يسفح فيه الماء الخ (قوله من الكلام) بيان لما (قوله من الماتنة) أى فعله ماتن كما قال فى الخلاصة
* لفاعل الفاعل والمفعول الخ * وجمع المتن متان كسهم وسهام قال فيها أيضا * فعل وفعله فعال لهما *
أو متون كما قال فيها * وبفعول فعل نحو كبذ * يخص غالبا كذاك يطرد * فى فعل اسما مطلق العا
أو أمتن كما قال فيها * لفعل اسما صح عينا أفعل * (قوله من الماتنة) أى مأخوذ كما تقدم (قوله
المباعدة) أى البعد والمراد بالغاية جميع المسافة (قوله اذا شقت الخ) أى فرجتها من غير انفصال
بمخلاف القطع فانه الفرج مع الفصل كما فى اللغة (قوله واستخرجتها) أى أخرجتها لكن المراد مع عروقها
كما فى القاموس والصحيح فكان عليه أن يزيد بعروقها وجلدة البيضاء وعاء الخصية كما فى كتب اللغة
(قوله أو من المتن) قال فى المختار متن الشيء صلب وبابه ظرف (قوله صلب) بابه ظرف كما فى المختار
(قوله يقويه) يرجع لصلب ويرفسه لا يرتفع (قوله وفى الالقية الخ) أى بعد قوله علم الحديث وأقسامه
وتمام البيوت التى ذكرها الشارح

والاكثر من قسموا كل السنن * الى صحيح وضعيف وحسن

والقصد به الاستشهاد على ما قاله من التعريف وتعريف السند والمتن وان كان فيه أيضا زيادة (قوله
السيوطى بتثليث السنن وبالهجرة مضمومة كما نقله استاذنا الحنفى فى حاشية الشنشورى عن السيوطى
تمسه لكن زاد سيدي محمد القاسى فى المنح البادية فى الاسانيد العالمية أن الهجرة مفتوحة أيضا وعبارته هو
الحافظ أبو الفضل عبد الرحمن بن الكمال بن أبي بكر بن عثمان بن محمد بن خضر بن أيوب بن محمد السيوطى
بتثليث السنن المهمة ويقال الاسيوطى بضم الهمزة وفتحها المصرى الشافعى المتولد سنة تسع وأربعمين
وثمانمائة بالقااهرة وكان يلقب بابن الكتب لان أباه أمر أمه وكانت أم ولد له أن تأتية بكتاب من بين الكتب
فذهبت لتأتى به فقجاها الخاض وهى بين الكتب فوضعت بينها وأحضره والده وهوا بن ثلاث سنين
مجلس الحفاظ ابن حجر مرة وحج وشرب ماء زمزم على أن يكون فى الحديث كالحفاظ ابن حجر وفى الفقه
كالسراج البلقينى وتوفى سنة احدى عشرة وتسعمائة (قوله قوانين) أى قواعد كما سبق فى الشارح
(قوله فذلك) أى المتن والسند (قوله والمقصود) مبتدأ وان يعرف بفتح الهمزة خبره فعلم بهذا حده
وموضوعه وفائدته وتقدم زيادة على ذلك (قوله كالا سناد) بنقل حركة الهمزة للام لاجل النظم
(قوله لدى) أى عند وفى نسخة لداوأل فى الفريق للعهد العلمى الخارجى أى فريق علم المصطلح المشتغلين

طريق المتن من قولهم
فلان سند أى معتمد
لاعتماد الحفاظ عليه فى
صحة الحديث وضعفه أو
من السند وهو ما ارتفع
وعلا من سفح الجبل
لان المسند يرفعه الى
قائله والمتن ما ينتهى اليه
غاية السند من الكلام
من الماتنة وهى
المباعدة فى الغاية لانه
غاية السند أو من متنت
الكبش اذا شقت جلدة
بيضته واستخرجتها
فكان المسند استخرج
المتن أو من المتن وهو
ما صلب وارتفع من
الارض لان المسند
يقويه بالسند ويرفعه
وفى الالقية للحفاظ
جلال الدين للسيوطى
علم الحديث ذوقوا نين
تحذرى بها أحوال

متن وسند
فذلك الموضوع
والمقصود
أن يعرف المقبول
والمرود
والسند الاخبار عن
طريق
متن كالا سناد لدى
الفريق
والمتن ما انتهى اليه
السند

به ولو أسقط آل منه كان أظهر ويكون المعنى عند بعضهم لانه أحد قولين كما سبق والفرق لغة أكثر من
الطائفة التي هي الواحد فكثر كما في المختار (قوله من الكلام) بيان لما كما سبق نظيره (قوله والحديث)
مفعول مقدم لقوله قيدوا وبما يتعلق بقيدوا والمعنى وعلم الحديث أي رواية قال شيخ الاسلام والحديث
ويرادفه الخبر على الصحيح ما أضيف إلى النبي ﷺ قيل أو إلى صحابي أو إلى من دونه قولاً أو فعلاً
أو تقريراً أو ضفة ويعبر عن هذا بعلم الحديث رواية ويحذف عنه علم يشتمل على نقل ذلك وموضوعه ذات
النبي صلى الله عليه وسلم من حيث أنه نبي وغايته الفوز بسعادة الدارين * وأما علم الحديث دراية وهو
المراد عند الإطلاق كما في النظم فهو علم يعرف به حال الراوي والمروى من حيث القبول والرد وما يتبع ذلك
من كيفية التحمل والرواية والضبط والكتابة وموضوعه الراوي والمروى من حيث ذلك وغايته معرفة
ما يقبل وما يرد من ذلك ومسائل ما يذكر في كتبه من المقاصد اهـ (قوله قولاً أو) بالنسب للنظم
وهي أحوال من الضمير في أضيف (قوله وتقريراً) الواو بمعنى أو كما يدل عليه ما قبله ونحوها
عطف على ما قبله وجمله حكم واستأنفة أي حكى هذا القول للمساء وهو تتميم للبيت أو أن نحوها
مفعول مقدم لحكوا والمراد بنحوها من الصفة ككونه صلى الله عليه وسلم أبيض مشرباً بحمرة وليس
بالطويل ولا القصير والهم والعزم والالمام والامثلة ظاهرة (قوله وقيل لا يختص الخ) مقابل لما قبله اذ هو عليه
يختص كما بينه بقوله والحديث قيدوا الخ وهذا القيل هو الصحيح كما في شرح شيخ الاسلام (قوله جاء
الموقوف) أي على الصحابي والمقطوع أي الذي للتابعي كما سيأتي (قوله يرادف) في نسخة مرادف
(قوله وشهروا) قال في المختار والشهرة وضوح الأمر تقول شهرت الأمر من باب قطعت ريشه أيضاً
فاشتهر وشهرته أيضاً تشهراً اهـ فيقرأ في النظم بالتشديد فراراً من الخجل القبيح لو خفف وعبرة شيخ
الاسلام في شرح قول العراقي الا ترى بفتح الهمزة والمثلثة نسبة إلى الاثر وهو الاحاديث مرفوعة أو
موقوفة وإن قصره بعض الفقهاء على الموقوفة اهـ (قوله شمول هذين) أي الموقوف والمقطوع كما
يشمل المرفوع لكن ليس في شيخ الاسلام شموله للمقطوع فليراجع وليحرر وهذين مضاف إلى المصدر
والأثر مرفوع فاعل المصدر سكن للوقف (قوله بسم الله الخ) هكذا في النسخ بقلم الحرة فتكون من
الناظم ولعل الشارح اطلع على ذلك والأفلا ناظم لم ينظمها كما فعل الشاطبي وغيره وما يدل على ذلك أيضاً أن
غيره من الشراح تكلم عليها هنا وكان الشارح ترك الكلام عليها لشهرته (قوله أبدأ بالحمد الخ) أي
بدأ أضافاً بعد أن بدأ بالبسملة بدأ تحقيقاً أيضاً كما ذكره الحموي فإن كل حقيقي إضافي ولا عكس فيبينهما
عموم وخصوص مطلق إذا لخصني ما لم يسبق أصلاً ولا إضافي ما تقدم أمام المقصود سبق بشي* أولاً ثم ان غاية
ما في هذه العبارة الاخبار عن أنه أنى بالحمد ولا تعلم صيغته التي أنى بها ما هي فليس حامداً ولا مخبراً بالحمد لكن
عده حمداً اذ فيه ثناء الذي هو معنى الحمد بهذه الجملة فهو اخبار عن الابتداء بالحمد وهو من مثل الناظم صدق
وقول الشارح لله لأمه للتقوية فلنظ الجلالة مفعول الحمد لانه مصدر وهو يعمل عمله ولا يخفى أن
الناظم لم ينظم بالبسملة كما صنع الشاطبي وغيره لكن اجماع الشراح على كتابتها بقلم الحرة دليل على أنها
من خطه أو أملائه وان كان لم يعلم اسمه ولا صيغته كما يأتي وسبق ويدل على ذلك أيضاً أن غير شارحنا تكلم
عليها وشارحن تركه لشهرته (قوله امثالاً) مفعول لأجله ولعله أنى به على لسان الناظم ليتحد الفاعل
ويقدر مضاف أي ارادة امثالاً ليكون قليلاً وهذا أولى من جملة حالاً من ضمير أبدأ لأن نصب المصدر
على الحال مع كثرته سماعي وعبر به دون اقتداء لما أن الحديث قول فكانه أمر (قوله ان الله عز وجل الخ)
هو أعم من المدعى اذ هو خصوص البدء وما في الحديث شامل له ولغيره ولا يضرب الا لاختص (قوله ان الله
يحب) أي من عبده قال المناوي في شرح الجامع الصغير مع المتن (ان الله يحب أن يحمد) أي يحب من

من الكلام والحديث

قيدوا

بما أضيف للنبي

قولاً أو

فعلاً وتقريراً ونحوها

حكوا

وقيل لا يختص بالمرفوع

بل جاء الموقوف

والمقطوع

فهو على هذا يرادف

الخبر

وشهروا شمول هذين

الأثر

قال المصنف رحمه الله

تعالى

(بسم الله الرحمن الرحيم

أبدأ بالحمد) لله امثالاً

لقوله صلى الله عليه وسلم

ان الله عز وجل يحب

ان يحمدروا والطيراني

وغيره وأخرج الديلمي

عن الاسود بن سريع

(قوله فالمعنى الخ) هذه

العبارة غير مستقيمة

ولو قال وتؤخذ من

هذا معنى علم الحديث

رواية لأجاد اهـ

عنده أن يثنى عليه بماله من صفات الكمال ونعوت الجلال (طب عن الاسود بن سريع) بفتح السين
 التميمي السعدي اه أي فهو مكبر فقوله رواه الطبراني الخ أي عن الاسود بن سريع وأما الحديث الثاني
 فليس في الجامع الصغير فليراجع (قوله مرفوعا) سيأتي معناه (قوله يحمد به) أي من غيره بدليل
 ليثيب الخ وقوله جعل الحمد لنفسه ذكر اراجع لقوله يحمد به وقوله ولعباده ذخرا اراجع لقوله ليثيب حامده
 (قوله ذخرا) تقدم ما فيه فلا تغفل (قوله وأردف) أي أتبع والبسمة أي ما تحت منه وهو بسم الله
 الرحمن الرحيم يقال بسم الله اذا قال بسم الله الرحمن الرحيم وهيل اذا قال لا اله الا الله وهو كثير الا أنه سماعي
 ومنه الكلمات الاربع المنسوبة لعل كرم الله وجهه والله ماتر بعلبت قط ولا تسبست مكت قط ولا تعمق عدت
 قط ولا تسر ولقمت قط ومنها السبحة اذا قال سبحان الله والطلبة اذا قال أطال الله بقاءك والحسبة اذا قال
 حسبنا الله والحوقة والحيعة والحمدلة وقوله بالجر أي بدال مدلوله أو بالاخبار بانه حمد (قوله من أفرادها)
 أي أفراد مدلولها وهو مطلق الثناء وهذا جواب سؤال تقديره كان يكفيه في الابتداء البسمة لانها حمد إذ
 هو الثناء وهي تدل عليه (قوله لا يسمى حامدا عرفا) أي ولا يحصل العمل بما في الاحاديث الا ان أطلق
 عليه العرف أنه حمد تأمل وقد يقال ان رواية بذكر الله دلت على أن المراد الابتداء بما فيه ذكر الله مطلقا
 وغاية ما يقال ان موافقة لفظ الحديث مطلوبة (قوله مصليا) أي ناويا للصلاة فهي حال منتظرة وذلك
 لاشتغال مورد الصلاة وهو اللسان بالحمد كما ذكره الحموي وفيه أنه لا يلزم من نية الشيء فعله وجوابه أن
 المصنف كريم ذوهمة عالية ومن كان كذلك شأنه أنه اذا نوى شيئا فعله خصوصا ما هو خير كما هنا (فان قلت)
 مصليا مفرد والمفرد لا يكون انشاء ولا خيرا فكيف يكون المصنف بذلك مصليا فالجواب أن الحال في معنى
 الجملة ألا ترى أن راكبا في قولك جاء زيد راكبا في قوة جملة وهي الاخبار بركوبه فان قلت ان كان الناظم
 شافيا كان من حقه أن يزيد مسما الكراهة افراد أحدها عن الآخر فالجواب أنه لعله وان كان شافيا
 لا يوافق على كراهة الافراد مطلقا أو يرى انتفاءها بالجمع لفظا على أن بعضهم قال المراد بالكراهة هنا
 خلاف الاولى لعدم النهي بخصوص وما أجاب به سم على الخلاصة من أنه أراد بالصلاة ما يشمل السلام
 أيضا كأن يراد مطلق الاكرام فيكون من عموم الحجاز أو الجمع بين الحقيقة والحجاز لا يظهر الا اذا لم تكن
 الصلاة والسلام من الالفاظ المتعبد بها بخصوصها أما اذا كانا منها وهو الاظهر فلا كما أفاده بعض المحققين
 (قوله على) تكتب الياء بلا نقط للقاعدة التي ذكرها السيوطي في النقاية وهي أن الياء والفاء والفاء
 والنون اذا وقعت آخر كلمة لا تنقط لتميزها بصورها اه ووجهها بعضهم في لفظ ينطق لكن كتب بعض
 العلماء على قول الخلاصة * مصليا على النبي المصطفى * أنه يكتب بالالف لاجل الشرفا قال وهكذا
 متى اجتمع ما يكتب بالالف والياء تغلب الالف في جمع الالفاظ الامت وبلى والى فملي قياسه نكتب على
 هنا بالالف لاجل أرسلنا فليراجع (قوله حمد) منقول من اسم مفعول حمد المشدد أما الخفف فاسم مفعوله
 محمود كما في الخلاصة وانما خص نبينا صلى الله عليه وسلم بحمد مع أنه دال على المبالغة في كثرة الحمد لانه
 مضعف ولم يطلق عليه تعالى مع أنه أولى بذلك بل انما أطلق عليه تعالى محمود لان الحمد بالنسبة الى
 عظمة الله عز وجل قليلة جدا فكان اتيا نائبا اتيا نا باصل الحمد فقط بخلافها في النبي صلى الله عليه وسلم فظهر
 التناسب ويصح أن يكون منقولا من المصدر الميمى على حد كل ممزق أي تمزق كما أفاده الحموي (قوله
 وقد روى الخ) دليل لما قبله (قوله الصغير) أي لا الاوسط ولا الكبير فانه ثلاثة (قوله كان أبو طالب
 يقول) سيأتي عن الخازن أنه لحسان مع أبيات أخر فعل المعنى منشد او متمثلا منشئا ان كان أبو طالب
 حفظ كلام حسان والا كان من توافيق الخواطر ويعد أن حسان أخذت أبي طالب ونظم عليه لكن
 وجدنا في عبارة المجدولى في حاشيته على حاشية الشفاني الصغرى على الآجرومية مانصه وعز جماعه

مرفوعا ان الله يحب
 الحمد يحمد به ليثيب
 حامده وجعل الحمد لنفسه
 ذكرا ولعباده ذخرا
 وأردف البسمة بالحمد
 وان كان من أفرادها
 لان المقتصر على
 التسمية لا يسمى حامدا
 عرفا (مصليا على محمد)
 مشتق من اسمه تعالى
 المحمود وقد روى
 البخاري في تاريخه
 الصغير عن علي بن زيد
 قال كان أبو طالب يقول

البيت يعني به وشق له من اسمه ليحمله الخ لحسان خلاف ما في تاريخ البخاري الصغير أنه لا بي طالب ولا منافاة لقول الخميس ان حسنا ضمن شعره بيت أبي طالب اه (قوله وشق) أي الله أو الاله في البيتين قبله ومن اسمه يتمطع همزة الوصل لاجل الوزن والا كان فيه قبض مفاعيلن في الحشو وهو قبيح عندهم والمراد بالشق الاخذ فانهما متفقان في المادة (قوله خير) صفة مشبهة أو أفعل تفضيل حذفتمزة تخفيفا أفاده الحموي أي فهو على الثاني على حد * وحب شيء الى الانسان ما منعا * (قوله أرسلا) الجملة صفة نبي فالمعنى خير رسول ويلزمه أنه خير الانبياء غير الرسل بالاولى وهو من الارسال الذي هو الابعاء واختلف فيه هل يكون بالقرآن في النوم قال السيوطي في النقاية النوع التاسع الفراشي كآية الثلاثة الذين خلفوا نزلت وهو ﷺ نائم في بيت أم سلمة كما في الحديث السابق ويلحق به ما نزل وهو نائم فان رؤيا الانبياء وحي تنام أعينهم ولا تنام قلوبهم كسورة الكوثر ففي صحيح مسلم عن أنس بننا رسول الله ﷺ ذات يوم بين أظهرنا في المسجد اذا أغشى عينه ثم رفع رأسه متبسما فقلنا ما أضحكك يا رسول الله فقال أنزل على آتينا سورة فقرأ بسم الله الرحمن الرحيم انا أعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر ان شئت هو الا بتر * وقال الرافي في أماليه فهم قاهمون من الحديث أن السورة نزلت في تلك النفوة وقالوا من الوحي ما يأتيه في النوم قال وهذا هو الصحيح لكن الاشبه أن يقال ان القرآن كله نزل في اليقظة وكان خطرله في النوم سورة الكوثر المنزلة في اليقظة وعرض عليه الكوثر الذي وردت فيه أو يكون الاغفاء ليس اغفاء نوم بل الحالة التي كانت تمر به عند الوحي وتسمى برحاء الوحي قلت الذي قاله الرافي في غاية الاتجاه والجواب الاخير هو الصواب اه بالحرف (قوله فيتولد منها حرف) ويسمي ذلك الحرف وصلا كما قال الخزرجي توصلا بها لبنا الخ (قوله وثني بالصلاة) أي جعلها ثانية للحمد الشامل للبسملة (قوله لا مرا الله في القرآن) أي بقوله يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وهذا الدليل عام فيشمل ما وقع ثانيا الذي هو المدعى ثم انه لا بد من تقدير مضاف أي ارادة امثال ايكون قليلا (قوله ولما قام) عطف على امثالا عطف عام (قوله أما تقلا الخ) لف ونشر مشوش (قوله فلقوله تعالى الخ) هكذا في النسخ باللام وبرشحها قوله بعده وأما عقلا فلان الخ والكاف أظهر منها لان القول من النقل لأن النقل لاجله تأمل (قوله ورد) في نسخة روى (قوله مفسرا) حال من فاعل ورد أو نائب فاعل روى الذي هو ضمير يرجع للتفسير فانه يحمل فاحتاج للتفسير أيضا أو من خير وهو أظهر وان كان اتيان الحال من النكرة قليلا فهو على حد قوله وراه رجال قيا ما وقولهم مررت بماء قعدة رجل وعن جبريل متعلق بورد أو روى * وحاصل التفاسير أربعة قال الخازن في تفسير هذه الآية ورفعنا لك ذكرك روى البغوي باسناد الثعلبي عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ أنه سأل جبريل عن هذه الآية ورفعنا لك ذكرك قال قال الله عز وجل اذا ذكرت ذكرت معي قال ابن عباس يريد الاذان والاقامة والتشهد والخطبة على المنابر ولو أن عبدا عبد الله وصنقه في كل شيء ولم يشهد أن محمدا رسول الله لم ينتفع من ذلك بشيء وكان كافرا * وقال قتادة ورفع الله ذكره في الدنيا والآخرة فليس خطيب ولا متشهد ولا صاحب صلاة الا ينادي أشهد أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله وقال الضحاك لا تقبل صلاة الا به ولا تجوز خطبة الا به وقال مجاهد يريد التأذين وفيه يقول حسان بن ثابت

أغر عليه للنبوة خاتم * من الله مشهور يلوح ويشهد

وضم الاله اسم النبي مع اسمه * اذا قال في الخمس المؤذن أشهد

وشق له من اسمه ليحمله * فذو العرش محمود وهذا محمد

وقيل رفع ذكره بأخذ ميثاقه على النبيين ﷺ والزامهم الايمان به والاقرار بفضله وقيل رفع

وشق له من اسمه ليحمله *

فذو العرش محمود

وهذا محمد

(خير نبي أرسلا) بالف

الاطلاق وهو اشباع

حركة الروي فيتولد

منها حرف بجانب لها

* وثني بالصلاة على

المصطفى امثالا لا مرا الله

في القرآن ولما قام على

ذلك عقلا وتقلنا من

البرهان (أما) تقلا

فلقوله تعالى ورفعنا لك

ذكرك أي لا أذكر

الا وتذكر معي كما ورد

في خبر مفسرا عن

جبريل عن الله * وأما

عقلا فلان المصطفى هو

الذي علمنا

ذكره بأن قرن اسمه باسمه محمد رسول الله ونبي الله وفرض طاعته على الأمة أطيعوا الله وأطيعوا الرسول من يطعم الله ورسوله ونحو ذلك في القرآن وغيره من كتب الأنبياء اه وفي الدر المنثور وأخرج أبو يعلى وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم وابن حبان وابن مردويه وأبو نعيم في الدلائل عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ قال أتاني جبريل عليه السلام فقال ان ربك يقول اتدري كيف رفعت ذكرك قلت الله أعلم قال اذا ذكرت ذكرت معي اه وقد ذكر فيه في ذلك أحاديث كثيرة (قوله شكر المنعم) أي الشاء عليه بالقول والفعل قد دخلت الصلاة ونحوها (قوله هذا النوع) أي الانساني المبرع عنه بنا من علمنا قال للعهد الذكرى (قوله بين القابل) وهو النوع الانساني والمفيد وهو الله عز وجل (قوله وهو) عطف على ضمير يكون ومن جنس الخ عطف على له صفات الخ والجملة حالية تأمل (قوله لي قبل عن الله) أي ولو بوسط جبريل مثلاً (قوله بصفتنا البشرية) أي الموجودة فيه والا خق العبارة ويفيض علينا ببشرية تأمل (قوله فلذلك) أي لكونه علمنا وكان سبباً وقوله اذ لا بد علة لقوله علمنا الخ أي انما علمنا النبي صلى الله عليه وسلم ولم يكن الله على طريق المباشرة لانه لا مناسبة بين القابل بالباء الموحدة أي من يقبل وهم الآدميون والمفيد وهو الله عز وجل المعلم ولا مناسبة بينهما فلذا ثبت الواسطة الذي اجتمع فيه الامران كما قال الشارح فتدبر (قوله استوجب) أي استحق ووجب له فالسين والتاء مزيدتان للتأكيد (قوله قرن شكره بشكر الله) أي قرن الصلاة بالحمد لهذه المقدمات العقلية الدالة على وجوب قرن شكره بشكر الله ومعنى كونها عقلية انفراد العقل بها من غير دليل قلمي (قوله وذى) الواو استئنافية وذى مبتدأ والمشار اليه العبارات الذهنية المصلة لتطابق ما في الخارج لا الخارجية سواء كانت الخطبة سابقة أو لاحقة على ما هو التحقيق من أقسام الحديث أي الاقسام التي لها اختصاص بالحديث وهو بيان الخبر المبتدأ وهو قوله عدة قدم عليه على حد عندى من المال ما يكفى لكن هذا تدريب لا تحقيق والتحقيق ما ذكره الشيخ الرضى وهو أنه اذا تأخر المبين فمن في الحقيقة بيان لمبهم مقدر وما بعده عطف بيان فالمبين في الحقيقة يجب أن يكون مقداً قطعاً الا أنه مذكور أو مقدر اه فاحفظ ذلك ولا تغفل والعدة بالكسر الجماعة من الشيء كما في الصحاح والاقسام جمع قسم بكسر القاف وهو ما كان مندرجاً تحت الشيء وأخص منه كالانسان بالنسبة الى الحيوان اه حموى أي أقسام الشيء فما كان مبايناً له ومندرجاً معه تحت أصل كلي كالانسان بالنسبة الى الحمار مثلاً (قوله الى موجود) أي نقش موجود في الذهن بالتخيل فان كل شيء له وجودات أربع وجود في البنان أي الاصابع بالكتابة ووجود في اللسان أي باللفظ ووجود في الازهان أي بالتخيل ووجود في العيان أي بالتشخيص وكل واحد منها يدل على ما بعده على هذا الترتيب تأمل (قوله ان كانت) أي الخطبة وحذفه لعلمه من المقام وهو جرى على خلاف التحقيق فان التحقيق كما سبق أن مسمى الكتب الالفاظ وعليه فلا فرق بين تقدم الخطبة وتأخرها اذا الالفاظ أعراض تنقضي بمجرد النطق أما على المرجوح أن مسماها النقوش فتظهر التفرقة لان النقوش محسوسة وعلى التفرقة جرى شيخ الاسلام في غالب كتبه لكن فيه أن مرقمه مشخص فلا يشمل مرقمة غيره الا أن يقدر مضاف أي نوع ذى لكن فيه أن النوع كلى لا وجود له خارجاً الا أن يقدر مضاف ثان أي مفصل نوع ذى الخ ذكره الدجى في حاشية ايساغوجى (قوله علم الحديث) قدره تسمي العلم (قوله كما سيذكر) أي الناظم آخره بقوله * فوق الثلاثين بأربع أنت * أقسامها * فعلم من هذا أن النسخة التي شرح عليها هذا الشارح أقسامها الخ وان كان في نسخة أياتها وهو صحيح أيضاً فحاصله أن عدد الاقسام كعدد الايات وان لم يكن كل قسم في بيت فان بعض الاقسام في بيتين كالصحيح وأيات الخطبة والختام ليس فيها أقسام وبعض الايات فيها قسمان هذا لكن سردت الاقسام فوجدت اثنين

شكر المنعم وكان سبباً في كمال هذا النوع اذ لا بد من مناسبة بين القابل والمفيد وأجسامنا في غاية الكدورة وصفات البارى في غاية العلو والصفاء والضياء فاقترضت الحكمة الالهية توسط ذى جهتين يكون له صفات عالية جدا وهو من جنس البشر لي قبل عن الله بصفاته الكمالية وتقبل عنه بصفتنا البشرية فلذلك استوجب قرن شكره بشكر الله (وذى) اشارة الى موجود في الذهن ان كانت قبل التأليف (من اقسام) علم (الحديث عنه) معنى أربعاً وثلاثين كما سيذكر آخره وأراد بالاقسام هنا

ما يشمل الانواع
المندرجة تحت الاقسام
والافاقسام الحديث
لا تخرج عن ثلاثة كما
قال الا كثرون صحيح
وحسن وضعيف لانها
ان اشتملت من أوصاف
القبول على أعلاها
فالصحيح أو على أدناها
فالحسن أو لم تشتمل
على شي منها فالضعيف
ومنهم من لم يفرّد نوع
الحسن ويجمعه مندرجا
في الصحيح (وكل
واحد أتى في النظم
(وحده) أي مع حده
الشامل لرسمه ببعض
الخواص تقريرا على
المبتدى ولترك الحد
استغناء عنه بالمثل
(أولها) أي الاقسام
(الصحيح) الجمع على
صحته عند المحدثين
(وهوما) أي المتن الذي
(اتصل اسناده) الذي
هو حكاية طريق المتن
بحيث يكون كل من
رجاله سمع ذلك المروي
من شيخه فخرج
المنقطع والمرسل والمعضل
الآتي بيانها (ولم يشذ)
لم يدخله الشذوذ (ولم
يعل) بعلّة قادحة
كارسال وسواء كانت
العلّة

وثلاثين قسما كما عدها كذلك الدمياطي فنسخة آياتها هي الصحيحة ولذا شرح عليها الدمياطي والحموي
(قوله ما يشمل الانواع الخ) أي فانه سيد كرهذه الدلالة أو لا تميز كرهها وحاصله أن التقسيم الاولى
ثلاثة فقط ولا يصح ارادته هنا لما يأتي من قوله فوق الثلاثين بأربع أتت اه (قوله الانواع الخ) مثلا
الصحيح لذاته تحته مرفوع ومتصل ومستند والصحيح لغيره تحته مقطوع وغيره وكذا الحسن والضعيف
وكل نوع تحته أفراد (قوله والا) ان شرطية مدغمة في لانا فية وفعل شرطها وجوابه محذوفان وقوله فاقسام
الخ دليل الجواب والتقدير والايرد ما يشمل الانواع الخ فلا يصح لان اقسام الخ لا أهلها الا الاستثنائية والمراد
بالاقسام التي لا تخرج عن الثلاثة الاولى كما سبق (قوله كما قال الا كثرون) سيأتي مقابله في قوله ومنهم من
لم يفرّد نوع الحسن الخ وعليه لا يصح أن المراد الاقسام الاولى بالاولى فلا حاجة لنوله كما قال الا كثرون
تأمل (قوله صحيح الخ) بدل من ثلاثة بدل كل ان نظر للمعطوفين وبعض بالنظر لكل منها (قوله لانها
ان اشتملت الخ) علة لا تخرج (قوله أو لم تشتمل على شي منهما) أي أعلى صفات القبول وأدناها وفي
نسخة منها أي أوصاف القبول وافعل التفضيل فيهما ليس على بابه اذ لا واسطة بينهما (قوله نوع الحسن)
الاضافة بيانية (قوله ويجمعه) عطف على النفي فهو الرفع لا على المنفي حتى يجزم ولو عبر بالماضي كان أظهر
وذلك بان يراد بالصحيح المقبول كما يؤخذ من شرح شيخ الاسلام ويأتي (قوله أي مع حده) أشار به
الى أن وحده مفعول معه وذلك لان العطف هنا ضعيف فيختار النصب اذ يلزم على الرفع العطف على
الضمير المتصل من غير فصل بالضمير المنفصل أو غيره فهو منصوب يأتي على المختار (قوله تقريرا) علة لمقدر
أي ويرسمه بذلك لاجل التقريب أي ارادته والمبتدى بالهمز وقد يترك تخفيفا (قوله ولترك الحد) عطف
على لرسمه والمراد الحد المصطلح عليه وهو ما بالذاتيات ولهذا اظهر في مقام الاضمار (قوله استغناء عنه)
أي وتركه استغناء الخ وذلك كقوله * معنعن كمن سعيد عن كرم (قوله الجمع على صحته) فيه اشارة
الى أن هناك صحيحا غير مجمع على صحته وذلك كالمرسل فانه صحيح عند مالك وبعض الفقهاء وكالمقلوب
والشاذ والمضطرب فقد قال الزركشي في مختصره يدخل القلب والشذوذ والاضطراب في قسم الصحيح
والحسن ولما كان قول المصنف الصحيح ظاهره العموم قيده الشارح بالجمع الخ اشارة الى انه ليس مرادا
وانما المراد فرد خاص اه من حاشية شرح الالقية للعلامة الشيخ على العدوي مع تصرف يسير
(قوله على صحته) أي صحة نسبته للنبي ﷺ أي فيما يظهر لنا لانه يقطع بشيوت ذلك في الواقع كما يأتي (قوله
الذي هو حكاية طريق الخ) الطريق هي الرجال كما سبق وتفسيره الاسناد بذلك هو الملائم لما سبق في المقدمة
وكلام السيوطي ولو فسر هنا بالرجال فانه قد يطلق عليهم كان أظهر (قوله نخرج المنقطع) أي الشامل للمعلق
كما سيد كره الشارح بناء على تعريف المتن الآتي في قوله

وكل ما لم يتصل بحال * اسناده منقطع الاوصال

ولا يخفى أن ما من قوله ما اتصل الخ جنس واتصل فصل فصيح قوله فخرج ولا حاجة الى أن المراد تبين خروجها
(قوله ولم يشذ) بكسر الشين وضمها كما في المختار هذا ان بنى للعامل لكن في شرح الدمياطي هنا أنه
كعمل مبنى للمفعول (قوله ولم يعل) الذي في المتن المجردة أو يعل والنظم عليها مستقيم والذي في نسخ هذا
الشارح ولم يعل فاعلمها نسخة وقت له وعليها يقرأ يشذ بالتخفيف للنظم وكتب الحموي على الاولى أن
أو بمعنى الواو أي فهو منفي أيضا (قوله كارساله) أي الارسال الخفي وهو أن يروي عن عاصره بلفظ عن
ولم يسمع منه شيئا وأدخلت الكاف التدليس وهو أن يروي عن سمع منه ما لم يسمع منه والارسال الطاهر
كان تنقل عن شيخ عرف عند الناس اجتماعك به بلفظ عن مثلا اه من حواشي الالقية وضمير ارساله
للحديث الموصول أي وكوقف المرفوع بخلاف ما تقدم في قوله خرج المرسل فان صورته انه لم يوصل

أصلاً فتأمل (قوله خفية) كالإرسال والمراد خفاؤها على غير المتبحر (قوله أوظاهرة) كالفسق وسوء الحفظ (قوله صاحب النخبة بالخفية) هو الحافظ ابن حجر العسقلاني شارح البخاري المدفون بالقرافة قريباً من ضريح إمامنا الشافعي رضي الله عنه (قوله لم يرد) أي به (قوله لأعلة) بالجر عطفاً على قوله بعلّة قاذحة وذلك كالاختلاف في تعيين ثمة من ثقتين كما سيقول الشارح ثم التي في السند قد قدح في صحة المتن وقد لا تقدح كحديث البيعان بالخيار رواه يعلى بن عبيد عن الثوري عن عمرو بن دينار عن ابن عمر فقد صرح النقاد بوجهه على الثوري فالمعروف من حديثه عن عبدالله بن دينار عن ابن عمر لسنه لم تقدح لأن عبدالله وعمرا كلاهما ثمة اهـ (قوله يرويه عدل الخ) الجملة حالية وكان الأولى تقديم ذلك إلى قوله ما اتصل أسناده وتأخير قوله ولم يشذ أو يعل لأن هذين الثلاثين تتعاقب بالأسناد بخلاف الشذوذ والعلّة فبالمثل وحسن جمع المتجانس لا يخفى (قوله تحمله) أي تبعه وأسناد الحمل والبعث إليها مجاز عقلي والحقيقة يخلق الله فيه الحمل على ما ذكر عندنا وإضافة ملازمة للتقوى من إضافة المصدر لمفعوله أي ملازمة العدل التقوى وهل الملازمة عادية وهو لا يظهر كالملازمة بين الجوهر والعرض ولا ينافي ذلك إمكان زوالها بزوال الملكة وهو ممكن اهـ إقادة العلامة العدوي (قوله والمروءة) اقتصر في القاموس على أنها بضم الميم وعبارة الفقهاء أنها الإفصح وعبارة جمع الجوامع ملكة تحمل على اجتناب الكبائر وصغائر الخسة والرذائل المباحة وهي أولى وهي الصيانة عن الأدناس والترفع عما يشين عند الناس فلا يمشي حافياً ولا مكشوف الرأس إن لم يبق بأمثاله ولا يأكل غير السوقي في السوق ولا يبول قائماً وهكذا (قوله والمراد بالعدل الخ) لا يخفك أن الكلام في الرواية التي هي الأداء كما قال يرويه عدل الخ فلا يرد أن الصبي والكافر إذا تحملا ثم أديا بعد الكمال يقبلان تأمل (قوله والسلامة) بالجر عطفاً على التقوى من قوله على ملازمة التقوى وكان الأولى تقديم هذا على قوله والمراد الخ أذهو معترض لا لفائدة على أنه كان الأولى إسقاط قوله والسلامة الخ أذهو عين قوله ملازمة المروءة الخ فتأمل (قوله ينخرم) من خرم من باب ضرب أي ينقص المروءة وعبارة جمع الجوامع ملكة تحمل على اجتناب الكبائر وصغائر الخسة والرذائل المباحة وهي أولى وما يناسب هنا قول بعض الشعراء

مررت على المروءة وهي تبكي * فقلت علام تنتحب الفتاة

فقلت كيف لأبكي وأهلي * جميعاً دون خلق الله ماتوا

(قوله فلا يختص) مفرع على قوله والمراد بالعدل الخ (قوله وخرج الناسق الخ) عطف على فلا يختص الخ (قوله عينا) كحدثنا رجل و يلزم منه جهالة الصفة وقوله أوحالات تحت صورته مجهول الباطن وهو المستور ومجهول الباطن والظاهر كحدثنا زيد ولا يعرف منه إلا أنه ابن عمرو كما في جمع الجوامع (قوله من شرك) أي كفر والبدعة كالأعزال وإن لم تقسق وفي قبول رواية المبتدع أقوال ثلاثة حكاه في جمع الجوامع بقوله وقبل مبتدع يحرم الكذب وثالثها قال مالك إلا الداعية (قوله أن يثبت) أي الراوي كما صرح به شيخ الإسلام فهو البناء للقاعل من الراعي وإن صح أخذه من الثلاثي وتكون ما فعلا والمراد ثبوت ذلك في حافظته فلا تضر العقلة ولا الذهول أحياناً فقول به بحيث يتمكن الخ أي ولومع التدرج فلا يضر إلا الذهاب من الحافظة (قوله صدرا) أي قلباً فهو من إطلاق المحل على الحال والمراد بالقلب العقل (قوله وكتاباً) الواو بمعنى أو فلا يشترط اجتماعهما والمراد كتاباً لم يشتهر ولم يضبط أمان وجد فيه ذلك كالبخاري ومسلم فالشرط أن يروى من أصل شيخه أو فرع مقابل عليه أو فرع مقابل على الفرع كما أفاده بعض حواشي شيخ الإسلام وكذا فرعه الذي سمع فيه هو (قوله وصححه) أي بتصحيح ما فيه فإن كان أعنى اعتمد على نسخة من يحضر معه إذا كان يثق بتصحيحه (قوله إلى أن يؤدي منه) متعلق

خفية أو ظاهرة وتقييد صاحب النخبة بالخفية لم يرد إخراج الطاهرة لأن الخفية إذا أثرت فالطاهرة أولى لأعلة لم تقدح في صحته (يروييه عدل) هو من له ملكة تحمله على ملازمة التقوى والمروءة والمراد بالعدل عدل الرواية وهو المسلم العاقل البالغ السالم من الفسق وهو رتكاب كبيرة أو أصرار على صغيرة والسلامة مما يحرم المروءة فلا يختص بالذكر الحر خرج الناسق والمجهول عينا أوحالا والمراد بتقوى اجتناب الأعمال السيئة من شرك أو فسق أو بدعة (ضابط) صدرا وهو أن يثبت ما سمعه بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء وكتاباً وهو صيانتها عنده منذ سمع فيه وصححه إلى أن يؤدي منه

قوله وعبارة جمع الجوامع الخ تقدمت هذه العبارة قريباً اهـ

وأطلق الناظم في الضبط تبعاً للعراقي ولم يقيد به بالتام كما فعل صاحب النخبة لأنه المراد ثا (١٧) يفهمه الاطلاق المحمول على

الكامل فيخرج الحسن لذاته المشترك فيه مسمى الضبط فقط هكذا قرره شيخ الاسلام وغيره (عن مثله) من أول السند الى آخره بان ينتهي الى النبي ﷺ أو الصحابي أو الى من دونه ليشمل الموقوف وغيره وكان الناظم جعل قوله (معتمد) بالرفع عطف بيان (في ضبطه ونقله) يابا لضابط أي في ضبطه صدره ونقله كتابا أي من كتابه * هذا ويتفاوت الصحيح في القوة بحسب ضبط رجاله واشتهارهم بالحفظ والورع وتحري مخرجه واحتياطهم ولهذا اتفقوا على أن أصبح الحديث ما انفق على إخراج البخاري ومسلم ثم ما انفق به البخاري ثم مسلم ثم ما كان على شرطهما ثم شرط البخاري ثم شرط مسلم ثم شرط غيرهما وأن صحيح ابن خزيمة أصبح من صحيح ابن حبان وهو أصبح من مستدرك الحاكم لتفاوتهم في الاحتياط فن الرتبة العليا ما أطلق عليه بعض الأئمة أنه أصبح الاسانيد كقول

بصياته (قوله واطلق الناظم في الضبط) أي مع أنه سيأتي أنه مراتب ثلاث عليا ودينا ووسطى والاخيران هما اللذان في الحسن لذاته (قوله تبعاً للعراقي) حيث قال ضابط النوادر أنه لم يقيد به بالتام وان كان فيه ضبط النوادر فقط المعبر عنه في شرحنا بالصدر وليس فيه ضبط الكتاب الذي شمله عبارة هذا المتن (قوله كما فعل صاحب النخبة) متعلق بالمنفى (قوله مسمى الضبط فقط) أي لاتمامه كما سبق (قوله شيخ الاسلام) أي في شرح الألفية ولعل المراد بالغير العراقي في شرحه لألفيته (قوله عن مثله) متعلق ببيرويه وهو ايضاح للاستغناء عنه بقوله عدل فان المراد عدل في جميع الطبقات (قوله أو الصحابي) لعله ترك الى هنا لقربه وان كان شيخ الاسلام صرح بها في هذا أيضاً وهذا على القول السابق في نظم السيوطي المحكي بقيل الذي تقدم أنه الأصح (قوله من دونه الخ) شامل للتابعي وان سفل فهل هو كذلك هكذا توقف الطوخي في حاشيته على شيخ الاسلام والظاهر قصره على التابعي وقد نقل السيوطي في شرح التقرير على ٧ الطيبي أن المراد به التابعي فقط (قوله ليشمل الموقوف وغيره) كالنطوع (قوله معتمد) أي عليه (قوله عطف بيان) جعله الحموي صفة لضابط وكل صحيح وقوله عطف بيان مفعول ثان لجعل وكذا قوله يابا فهو كالتعداد كما تقول ثوب بساط حصير مثلاً فيكون في المعنى على اسقاط واو قبل قوله في ضبطه ونقله أي فقوله معتمد عطف بيان لعدل وفي ضبطه ونقله يابا لضابط فهو لف ونشر مرتب ويصح ان يكون قوله عطف بيان خبر مبتدأ محذوف أي هو بالرفع عطف بيان والجملة معترضة وقوله يابا هو المفعول الثاني لجعل ويكون يابا لضابط فقط تأمل (قوله هذا) أي افهم هذا أو الأمر هذا أو هذا كما ذكر أي التعريف بقيوده ومفهوماته (قوله ويتفاوت الصحيح) أي متناوئاً فإلى قوله فمن الرتبة يتعلق بالمتن ومن قوله فمن الرتبة الى آخره يتعلق بالسند وفي الألفية قدم ما يتعلق بالسند ولكل وجهة فهنا لحظ أن المتن هو المقصود بالذات وهناك أن السند طريق وهي مقدمة (قوله ويتفاوت الصحيح) أي مطلقاً أي سواء كان من رواية البخاري أم غيره سواء الصحيح السابق وهو الصحيح لذاته وغيره وسواء المتن فالسند بدليل ما ذكره (قوله بحسب ضبط) أي تفاوت ضبط الخ (قوله مخرجه) أي رجاله وعبر به تفننا والورع هو الافتصار على الحلال وان زاد على قدر الحاجة بخلاف الزهد فإنه أخص منه اذ هو الاقتصار على قدر الحاجة من الحلال والتحري الاجتهاد والمراد هنا الاحتياط فعطف قوله واحتياطهم تفسير (قوله ما اتفق) أي متن اتفق الخ وكذا ما بعده تأمل (قوله على شرطهما) أي رجالهما وروايتهما كما يؤخذ من شيخ الاسلام أي ورواية غيرهما (قوله شرط غيرهما) أي رجاله وجعل هذا قسماً واحداً لثلاث أكثر الاقسام فلينظر المقدم منهما لكن قوله وأن صحيح الخ أي واتفقوا على أن صحيح الخ صريح في أنهم قسموا في هذا القسم أيضاً وأنهم جعلوا بعضه مقدماً على بعض ولعل هذا صنيع غير شيخ الاسلام فإنه صرح في شرح الألفية بأنهم لم يقسموا هذا القسم السابع لثلاث أكثر الاقسام وكذا ابن حجر في شرح الاربعين (قوله صحيح ابن حبان) واسمه التقاسيم والابواب ابن حبان هذا تلميذ ابن خزيمة (قوله وهو) أي صحيح ابن حبان (قوله لتفاوتهم في الاحتياط) أي فان ابن خزيمة لا يتساهل أصلاً وانما يذكر الصحيح فقط وأما ابن حبان فيتساهل ببعض تساهل والحاكم أكثر تساهلاً فيذكر الضعيف والموضوع كما في شيخ الاسلام ولا يخفى تفاوت المراتب السبع قبل هذه فإنه بحسب الشروط والمضايقة وفائدة هذا الترتيب الترجيح عند التعارض وعدم مرجح آخر (قوله فمن الرتبة الخ) مفرع على محذوف أي هذا هو التفاوت بحسب المتن فان أردت التفاوت بحسب السند فمن الخ وقوله ما أطلق أي سند أطلق الخ (قوله رواه مالك الخ) أي رجاله ما رواه الخ (قوله وهي المعروفة) أي هذه الترجمة هي المعروفة الخ

وأحمد عن الشافعي
لاتفاق أصحاب الحديث
على أن أجل من روى
عن مالك الشافعي وعنه
أحمد ولم يقع من ذلك
في مسند أحمد على سعة
الاحديث واحد قال
الامام أحمد حدثنا
الشافعي قال حدثنا
مالك عن نافع عن ابن
عمر أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال لا يبيع
بعضكم على بيع بعض
الحديث وكأثر هري عن
سالم عن أبيه وكان
سيرين عن عبيدة بفتح
العين ابن عمرو عن علي
وكأبراهيم النخعي عن
علقمة عن ابن مسعود
ودون ذلك في الرتبة
كرواية يزيد بن بضم الموحدة
وبالراء مصفرا ابن
عبد الله بن أبي بردة
عن أبيه عن جده عن
أبيه أبي موسى وكجماد
ابن سلمة عن ثابت عن
أنس ودونهما في الرتبة
كسهيل بن أبي صالح
عن أبيه عن أبي هريرة
وكألاء بن عبد الرحمن
عن أبيه عن أبي هريرة
فان الجميع شملهم اسم
العدالة والضبط الا ان
في المرتبة الاولى من
الصفات المرجحة ما
يقتضي تقديم روايتهم
على التي تليها وفي التي تليها من قوة الضبط ما يقتضي تقديمها على التالية وانما قدم ما كان على شرط الشيخين

(قوله بأن الشافعي) أي اذا أردت زيادة واحد من رواة مالك فجزموا بأن الاصح الشافعي الخ أي ان
أصح الاسانيد الشافعي الخ وكذا ما بعده (قوله وعنه أحمد) أي وعن الشافعي أحمد أي هو أجل من روى
عن الشافعي رضي الله عنهما (قوله من ذلك) أي رواية الامام أحمد عن الشافعي والمسند اسم كتاب وعلى
سعة أي مع سعة وعظمه وهذه قائمة زائدة عما الكلام فيه وقوله قال الامام أحمد الخ بيان لذلك الحديث
(قوله لا يبيع بعضكم الخ) أي هو حرام اذا كان في زمن خيار المجلس أو الشرط أو العيب وكان بغير اذنه له
وصورته كان يامر المشتري بالفسخ لبيعه مثل المبيع باقل من ثمنه أو خيرا منه بمثل ثمنه أو اقل والمعنى في
ذلك الا يذاه وخرج بغير اذنه له ما لو أذن البائع في البيع على بيعه فلا تحريم اه من شرح المنهج (قوله
الحديث) أي اقرأ الحديث الخ وتامه ونهى عن النجش وعن حبل الحبل ونهى عن المزانة والمزانة
بيع التمر بالتمر كيلا ويبيع الكرم بالزبيب كيلا أخرجه البخاري مفردا من حديث مالك اه من شيخ
الاسلام وقوله ونهى عن النجش الخ حكاية للحديث من الصحابي بمناه ولم يبين صورة نهى النبي صلى الله
عليه وسلم وان كان من الحديث أيضا وقوله يبيع التمر أي على النخل مثلا وهو بالثلثة وفتح الميم الرطب
بسكون الطاء وبالتمر أي بالمشاة فوق وسكون الميم قاله السيوطي على البخاري والكرم أي العنب واطلاق
الكرم عليه مكروه لقوله صلى الله عليه وسلم لا تسموا العنب كرمنا إنما الكرم الرجل المسلم رواه مسلم أي
انما يستحق المشتق من الكرم الرجل المسلم وانظروا وجه اطلاق ذلك مع النهي عنه اه من حاشية الطوخي
على شرح شيخ الاسلام ولعل هذا الصحابي لم يستحضر صيغ النهي ولعل صيغة النهي عن النجش ما في
الاربعين ولا تناجشوا * والمزانة قال في شرح المنهج من الزن وهو الدفع لكثرة العن فيها فيريد
المغبون دفعه والغابن خلافة فيتدافمان اه وقال في المختار والمزانة يبيع الرطب في رؤس النخل بالتمر ونهى
عن ذلك لانه يبيع مجازفة من غير كيل ولا وزن ورخص في العرايا (قوله وكأثر هري) أي وكقول أحمد
ابن حنبل ان أصبح الاسانيد الزهري الخ فهو معطوف على قوله كقول البخاري الخ وهذا القول قال به أيضا
أبو اسحق بن راهويه والزهري هو أبو بكر محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب الزهري كما في شيخ
الاسلام وهو المعبر عنه بابن شهاب الا أنهم يحافظون على ما قاله شيخهم (قوله عن أبيه) أي أبي سالم وهو
عبد الله بن عمر رضي الله عنهما (قوله وكان سيرين) أي وكقول عمرو بن علي القلاس أصبح الاسانيد
ابن سيرين الخ وابن سيرين هو أبو بكر محمد وسيرين اسم أبيه لأمه وهو أعجمي (قوله عن علي) أي
ابن أبي طالب كرم الله وجهه (قوله وكأبراهيم) أي وكقول يحيى بن معين أصبح الاسانيد ابراهيم الخ
وأسقط قبل ابراهيم واحدا وهو سليمان بن مهران الاعمش عن ابراهيم الخ وعلمت من هذه التقارير ان
هذه أقوال والعبارة لا تفيد ذلك فكان الاولى ذكر عبارة مفيدة لذلك كما صنع شيخ الاسلام في الشرح
وبقي أقوال أخر داخل تحت الكاف وذكر منها في متن الالفية خامسا (قوله النخعي) نسبة الى نخع
بفتح نختين قبيلة من اليمن (قوله ودون ذلك) أي الرتبة العليا التي وقع فيها خلاف على أقوال (قوله
كرواية) أي رجال رواية الخ ليكون مثالا للسند وانظر هل هذه أقوال نظير ما سبق في العليا وهو الظاهر
أولا وراجع (قوله عن جده) أي جدير يد وقوله عن أبيه أي عن أبي جده وقوله أبي موسى عطف
بيان لأبيه وهو الأشعري رضي الله عنه (قوله ودونهما) أي دون هذه المرتبة وهي الوسطى والتي قبلها
(قوله فان الجميع) علة للمراتب الثلاثة بملاحظة قوله الا أن الخ (قوله من الصفات المرجحة) وهي الاتصال
والعدالة والضبط وعدم الشذوذ وعدم العلة اه من حاشية العلامة العدوي ومثله يقال في قوله الآتي
لان الصفات الخ (قوله وانما قدم الخ) كان الاولى تقديم هذا على قوله فمن الرتب الخ لانه يتعلق بمتن الحديث
كالا يخفى (قوله على شرط الشيخين) أي رجالهم كما سبق والمراد ما كان فيهما أو في أحدهما ليطابق

كتايبهما بالقبول
واختلاف بعضهم في
أيهما أرجح وقد صرح
الجمهور بتقديم صحيح
البخارى في الصحة
لان الصفات التي تدور
عليها الصحة في كتاب
البخارى أنهم منها في مسلم
وأسد وشرطه فيها أقوى
وأشد أما رجحانه من
حيث الاتصال فلأن
شرطه أن يكون الراوى
قد ثبت لقاء من روى
عنه ولو مرة ومسلم
اكتفى بمطلق المعاصرة
وأما رجحانه من حيث
العدالة والضبط فلأن
الرجال الذين تكلم فيهم
من رجال مسلم أكثر
عددا من الرجال الذين
تكلم فيهم من رجال
البخارى مع أن
البخارى لم يكثر من
إخراج حديثهم بل غالبهم
من شيوخه الذين أخذ
عنهم ومارس حديثهم
بخلاف مسلم في الأمرين
وأما رجحانه من حيث
الشذوذ والاعلال فلأن
ما انتقد على رجال
البخارى أقل عددا مما
انتقد على مسلم هذا مع
اتفاق العلماء على أن
البخارى كان أجل من
مسلم في العلوم وأعرف
بصناعة الحديث وأن

التعليل وهذه العبارة غير السابقة (قوله لاتفاق الخ) أى تلقيا تاما بحيث لا يحتاج الى تفتيش عنه بخلاف
غيرها (قوله واختلاف) بالجر عطفا على قوله لاتفاق لانه من تمام العلة (قوله في أيهما) أى في جواب
هذا الاستفهام (قوله بتقديم صحيح البخارى) والمراد ما أسنده فيه لتخرج التراجم والتعليق
والمتابعات والشواهد بخلاف غيره من بنية كتبه كالتاريخ وكذا يقال في قوله صحيح مسلم (قوله في
الصحة) متعلق بتقديم (قوله أسد) بالسین المهملة وعطفه على أنه تفسير (قوله وأشد) تفسير لا قوى وينه
و بين أسد الجناس المصحف ويسمي عندهم جناسا لاحقا لتباعد خرج الحرفين وقوله فيها أى الصحة
وعبارة شيخ الاسلام ولان اشتراطه في الصحة الخ (قوله أما رجحانه الخ) تفصيل لقوله لان الصفات الخ
(قوله لقاء من روى عنه) أى في المضعف خاصة كان يقال عن فلان فيحمل على الاتصال عند البخارى
اذا تحقق اللقي والاجتماع بخلاف مسلم فانه يكتفى بالمعاصرة وامكان اللقي العادى فالخلاف عندهما في المضعف
فقط واشتراط البخارى اللقي انما هو باعتبار ما فهم من سياقه لا انه صرح به ومثال المضعف أن يقول
البخارى حدثنا أصبغ عن ابن وهب عن مالك عن نافع عن ابن عمر فلا يحكم البخارى على هذا بالاتصال
الا اذا ثبت أن أصبغ التقي بابن وهب وابن وهب بمالك ومالك بن نافع وابن عمر ومسلم يكتفى بالمعاصرة
فشرط البخارى أخص وخرج بالمضعف ما كان بصيغة حدثني وأخبرني فلا خلاف فيه لعدم إيهامه
اه من حواشي اللفية (قوله بمطلق المعاصرة) أى المعاصرة المطلقة عن تحقق اللقي لكن يزداد امكان
اللتقي عادة (قوله أكثر عددا الخ) فالتكلم فيهم بالمضعف من رجال مسلم مائة وستون ومن رجال
البخارى ثمانون كما ذكره ابن حجر في شرحه على الاربعين والحموى هنا (قوله لم يكثر من إخراج الخ)
أى بل الغالب أنه انما يخرج لهم في الاستشهاد والتراجم كافي حجج (قوله من إخراج حديثهم) أى ذكره
(قوله بل غالبهم الخ) عبارة ابن حجر في شرح الاربعين بدل هذا التعبير وأيضا أكثرهم شيوخه الذين
هو أعرف بهم من كونه لقيهم وخبرهم وخبر حديثهم وأما التكلم فيهم في مسلم فأكثرهم من المتقدمين
الذين لم يخبرهم اه فالمراد بالامرئين أكثر مسلم من حديث التكلم فيهم وانهم ليسوا من شيوخه بل
كانوا من المتقدمين الذين لم يخبر حديثهم (قوله ومارس حديثهم) أى اختبره كما يؤخذ من ابن حجر (قوله
ما انتقد) أى الاحاديث التي انتقدت الخ وعبارة الحموى فلأن ما انتقد على البخارى نحو ثمانين حديثا
وما انتقد على مسلم نحو مائة وثلاثين حديثا اه (قوله على مسلم) أى رجاله (قوله في العلوم) أى من
حديث وفقه وأصول وتاريخ وغير ذلك (قوله وأن مسلما الخ) عطف بيان على أن البخارى كان
أجل الخ عطف علة على معلول والتلميذ من روى عن الشيخ شريعة أو طريقة أو حقيقة أو غيرها من العلوم أى
و شأن الشيخ أن يكون أعلم من تلميذه وقوله حتى قال الدارقطني الخ تفريع على الاعلامية والتلميدية أما
تفريعه على التلميدية فظاهر وأما تفريعه على الاجلية والاعرفية فليكونه مثالا طلع على تأليفه واستفاد
منها ما صار به اماما (قوله مراح مسلم ولا جاء) يطلق الرواح على الذهاب في العدو وهو المراد هنا لاجل
قوله ولا جاء والمعنى لما ذهب مسلم ولا جاء هذا هو المراد باعتبار الاصل والافهوا الآن كناية عن التصرف
اه عدوى على شيخ الاسلام ولعل ما ذكرناه الاصل يعنى وان كان غير شائع وهو موافق لحديث الجمعة
من راح في الساعة الاولى فكأنما قرب بدنة والافقد قال في المختار والرواح ضد الصباح وهو اسم للوقت
من زوال الشمس الى الليل وهو أيضا مصدر راح يروح ضد غدا يفدو وسرحت الماشية بالغداة وراحت
بالمشي يروح رواحا أى رجعت اه وعلى هذا حديث قدوس خاصا وتروح بطانا أى ترجع وقال
بعضهم في معنى العبارة السابقة انه كناية عن كونه عيلة على البخارى (قوله وقيل هما سواء
وقيل بالوقف) انظر جواب أصحاب هذين القولين عن التعليل باشتراط البخارى الاجتماع دون

مسلم تلميذه ولم يزل يستفيد منه ويتبع آثاره حتى قال الدارقطني لولا البخارى مراح مسلم ولا جاء وقيل هما سواء وقيل بالوقف

الاكتفاء بإمكانه للنبي اه و بقي قول راجع للمغاربة ذكره الحموي وهو في متن الالفة وهو تقديم صحيح مسلم وأشار له قول القائل

قالوا لمسلم فضل * قلت البخاري أعلى * قالوا المكر فيه * قلت المكر أحلى

(قوله فائدة الخ) اعلم أن القاعدة في قولهم هذا حديث صحيح أو ضعيف الصحة والضعف بحسب الظاهر أي كما يظهر لهم نسبتة إلى النبي ﷺ وليس المقصود القطع بصحته وضعفه في نفس الأمر لجواز الخطأ والنسيان على الثقة والضبط والصدق على غيره والقطع إنما يستفاد من المتواتر أو مما احتف بالقرائن وهذه القاعدة متفق عليها بين العلماء في الأحاديث التي لم توجد في الصحيحين ولا في أحدهما أما ما وجد فيهما أو في أحدهما لم يكن متواتراً فاختلف فيه على قولين فقال ابن الصلاح يقطع بالصحة فيما أسنده أو أسنده أحدهما دون المعلق وقال غيره لا يقطع بالصحة بل هي مظنونة فيكون ما ذكره في هذه الفائدة كالمستثنى من القاعدة السابقة ففي ذكرها تحرير للمقام (واعلم) أن ما ذكره في هذه الفائدة يحسن أن يكون جواب سؤال نشأ من قوله سابقاً يقدم ما كان على شرط الشيخين أو شرط أحدهما على ما كان على شرط غيرهما وحاصله أن يقال (٢) لم يذكر أن العدد عند واحد منهما فيقال في السؤال أيرتقى صحيحهما عند أخبار الآحاد لرفعتهما وجلالتها ونحريرها في الصحيح أم لا فاجاب بما ذكر فيها من القولين (قوله والقاضي أبو الطيب) في نسخة قبله والقاضي أبو حامد (قوله إلى القطع الخ) متعلق بجزم قالي بمعنى الباء أو باقية على بابها لكن ضمن جزم معنى ذهب فالمعنى فجزموا بالقطع أو فذهبوا إلى القطع وهذا هو التضمنين النحوي وهو سماعي ويصح أن يكون بيا نيا وهو أن يكون الكلام على تقدير حال تتمدى بذلك الحرف أي ذهبوا جازمين الخ وهو قياسي كما بينوها في قوله تعالى فليحذر الذين يخالفون عن أمره (قوله بما أسنده) على حذف مضاف أي بصحة ما أسنده (قوله لتلقى الأمة الخ) تعليل للجزم بالقطع والحق أنه لا ينتج المدعى لأنه لا يخص الصحيحين فقد تلت الأمة الكتب الستة بالقبول وحينئذ يكون الحق أن أحاديث الصحيحين قيد الظن القوي الذي هو القول الثاني وتلقى الأمة بالقبول إنما أفاد وجوب العمل بما فيهما من غير توقف على النظرية بخلاف غيرها فلا يعمل به حتى ينظر فيه وتوجد فيه شروط الصحيح ولا يلزم من اجتماع الأمة على العمل بما فيهما إجماعهم على القطع أنه من كلام النبي صلى الله عليه وسلم (قوله المعصومة في إجماعها) هذا الظرف متعلق بالمعصومة أي معصومة من الخطأ في إجماعها لا في غيره من أفعالها وأقوالها التي لم تجمع عليها وصلة الإجماع محذوفة أي إجماعها على وجوب العمل بما فيهما وقوله لخسر تعليل لقوله المعصومة الواقع صفة للأمة (فان قلت) قوله المعصومة وصف وهو من قبيل التصور والدليل إنما هو على التصديقات فالجواب أن يقال إنه تعليل لمحذوف والتقدير وإنما وصفت بالمعصومة لخبر الخ وتلقى مصدر مضاف للفاعل ومفعوله لذلك فاللام فيه زائدة لتتمية المصدر واسم الإشارة المجرور باللام عائد على ما أسندها بالقبول متعلق بتلقي (قوله في إجماعها) قوليا كان أو سكوتيا قال المحلى في تصوير الثاني أن يقول بعض المجتهدين حكما ويسكت الباقيون عنه بعد العلم به الخ قال سم قوله بأن يقول الخ الظاهر أن منه أيضا أن يفعل بعضهم فعلا يدل على الجواز ويمتنع من فعل امتناعا يدل على الامتناع ويسكت الباقيون بعد العلم الخ ومن القول جوابه عن السؤال عن حكم وحكمه إذا كان حاكما وفي معناه أو معنى الفعل الإشارة إلى الحكم وكتابته اه (قوله لخبر لا تجتمع أممي على ضلالة) رواه في الجامع الصغير بلفظ أن الله لا يجمع أممي على ضلالة ويد الله على الجماعة من شد شد إلى النار (ت) عن ابن عمر * قال المناوي في شرحه عليه (أن الله لا يجمع أممي) أي علماءهم (على ضلالة) لأن العامة عنها تأخذ دينها واليهاتفرع في النوازل فاقتضت الحكمة حفظها (ويد الله على

(فائدة) ما أخرجه الشيخان أو أحدهما اختلف هل يقطع له بالصحة أو هي مظنونة فجزم الحميدي وابن طاهر والاستاذ أبو اسحق والشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب وتلميذه الشيخ أبو اسحق الشيرازي والسرخسي من الحنفية والقاضي عبد الوهاب من المالكية وكثيرون وصححه ابن الصلاح إلى القطع بما أسنده لتلقى الأمة المعصومة في إجماعها لخبر لا تجتمع أممي على ضلالة لذلك بالقبول

٢ قوله لم يذكروا كذا بالأصل وانظر ما معناه اه

الجماعة) كناية عن الحفظ أى الجماعة المتفهمة في الدين (من شذ) أى انقرد عن الجماعة (شذ الى النار) أى الى ما يوجب دخوله النار فاهل السنة هم الفرقة الناجية (ت عن ابن عمر) بن الخطاب باسناد رجاله ثقات لكن فيه اضطراب ورواه في الجامع المذكور بلفظ آخر فقال ان الله قد أجاز امتي ان تجتمع على ضلالة قال شارحه المذكور (ضلالة) أى محرم ومن ثم كان اجماعهم حجة قاطعة فان تنازعوا في شئ رده الى الله ورسوله أما وقوع الضلالة من جماعة منهم فهو ممكن بل واقع (ابن أبي عاصم عن أنس) غريب ضعيف لكن له شاهد بلفظه ولا يخفى أن تلك القطعية انما هي بحسب المتن فقط لا بحسبه مع الدلالة (قوله فهذا يفيد علما نظريا الخ) اسم الإشارة راجع لقوله لتلقى الامة فهو المشار اليه وكان المحل للضمير وعدل عنه إشارة الى تعيينه وتميزه فكانه محسوس وضمير يفيد للتلقى أيضا وعلما نظريا أى بالصحة ومعنى العلم بالصحة القطع بها الذى هو المدعى وهذه دعوى لا تحصل الا بتماسين ذكر الشارح من أولهما كبراه وحذف صفراء وتيجته وحذف الثاني بتمامه وأصل التركيب أن هذا التلقى ظن من هو أى مظنون من هو معصوم من الخطأ وظن من هو معصوم من الخطأ لا يخطئ ينتج فهذا التلقى لا يخطئ ثم تجعل هذه النتيجة صغرى لكبرى محذوفة هي وتيجتها فيقال في نظمه هذا التلقى لا يخطئ وكل ما كان كذلك فهو يفيد العلم ينتج هذا التلقى يفيد العلم والا فائدة اذا كانت نظرية يكون العلم نظريا فتم الدليل وانطبق على الدعوى (قوله ورجحه الخ) ويجيبون عن دليل الأولين بان اجماع الامة انما هو على وجوب العمل ولا يلزم منه الصحة وقوله لكن أشار لرده صاحب النخبة وعبارتها فان قيل انما اتفقوا على وجوب العمل به لا على صحته ٧ منعناه وسند المنع انهم متفقون على وجوب العمل بكل ما صح ولو لم يخرج الشيوخ فلم يبق للحدوث في هذا مزية والاجماع حاصل على أن لهما مزية فيما يرجع الى نفس الصحة انتهت بحروفها (قوله صوب) فعل ماض مبنى للمجهول خبران وفي نسخة أصوب وفي أخرى صواب وهما أظهر وأرشق (قوله والحسن الخ) هذا هو القسم الثاني من الاقسام الأولية كما تقدم في قوله وكل واحد أتى وحده * والمراد الحسن لذاته لما ان المراد سابقا بالصحيح الصحيح لذاته وسيأتي الصحيح لغيره والحسن لغيره في الشارح فالاقسام أربعة وسيأتي في الفوائد في نظم السيوطي أربعة أخرى الخ (قوله طرقا) جمع طريق * قال في الخلاصة وفعل لاسم رباعي بمد الخ الا انه أتى به على لغة تسكين المضموم تخفيفا وقد قرى بهما في نحو رسلهم (قوله أى رجال طرقه) الاضافة بيانية فان الطرق هي الرجال وقد أسقط الحموى لفظ طرق وعبارته أى ما عرف من جهة طرقه أى ما عرف رجاله المخرجون له وكل منهم مخرج خرج منه الحديث ودار عليه انتهت والمراد برجاله رواة ولوتساء أو عبر به نظرا للغالب وليس الجمع في قوله طرق مرادا اذ ليس تعدد الطرق شرطا بل يكفي أن يكون من طريق واحد لان الكلام في الحسن لذاته وانما يشترط التعدد في الحسن لغيره كما يأتي فالحاصل أن الحسن لذاته الذى الكلام فيه لا يشترط فيه تعدد الطرق فلا يضر وجود التعدد فهو كقولهم لا تشترط السورة في الصلاة لكن ان تعددت الطرق سمي أيضا صحيحا لغيره لكن من حيث التعدد كما يأتي في الشرح (قوله بالمخرج) بفتح الميم وسكون الخاء وفتح الراء اسم مكان لا مصدر ولا اسم زمان سمي بذلك لان كلام من الرجال الرواة محل خرج منه الحديث كما أشاره الطوخى وأما المخرج بالتشديد أو بالتخفيف اسم فاعل فهو ذاكر الرواية كالبخارى قال الطوخى ولا مانع أن يقرأ اسم فاعل الا انه كان اصطلاح (قوله وغدت) أى صارت ورجاله اسمها وبالعدالة خبر أى مشتهرة بالعدالة والضبط الخ وقوله لا كالصحيح عطف على هذا الخبر المقدر قال في الخلاصة * واعطف على اسم شبه فعل فعلا * والتقدير لا اشتهرت اشتهار رجال الصحيح ونص عبارة الحموى وغدت أى صارت رجاله أى مخرجوه مشتهرة بالعدالة والضبط انتهت فيؤخذ منها ان غدت

فهذا يفيد علما نظريا
لان ظن من هو
معصوم من الخطأ
لا يخطئ وقيل يفيد
الظن فقط مالم يتواتر
وعزاه النووي في
التقريب للاكثرين
والحققين ورجحه لكن
أشار لرده صاحب
النخبة وكذا السيوطي
فجزم بان القطع صواب
والله أعلم (والحسن
المعروف طرقا) بالنصب
تميز حول عن نائب
الفاعل أى المعروف
طرقه أى رجال طرقه
المعبر عنها عندهم
بالمخرج

عاملة عمل كان واسمها رجالة وخبرها محذوف متعلق الجار تقديره مشتهرة بالعدالة الخ واشتهرت فعل ماض
 معطوف على اسم الفاعل المحذوف الواقع خبر الغدت كما سبق وكان الاصل أن يجعل اسم غدت ضميراً راجعاً
 للطرق لكنه عدل عنه وعبر فيه برجاله إشارة إلى أن الطرق والرجال بمعنى واحد فيكون مفسر له ولضرورة
 النظم أيضاً وكان عليه أن يزيد بقيه الشروط الخمسة بأن يقول وليس ما ينفرد كل به شاذ ولا معطلاً كما زاد ذلك
 الحموى فجملة الشروط خمسة اتصال السند المعلوم من قوله المعروف طريقاً والعدالة والضبط المعلومان من
 قوله وغدت رجالة وعدم الشذوذ والعلامة المعلومان من من عبارة الحموى وسيأتي في الشرح التنبيه عليهما تأمل
 (قوله وغدت رجالة بالعدالة والضبط) هكذا في النسخ وهو الصواب كما في الالفة وشرح الحموى وفي بعضها
 الاقتصار على قوله بالعدالة في زاد والضبط فلا بد منه قالى هنا ثلاثة شروط وسيأتي الاثنان الباقيان في قول
 الشارح بعد نحو ورقة ويزاد كل منهما الخ كما تقدم (قوله وغدت) لفظ غدت لاجل النظم ولذا لم تقع
 في الالفة ولا في كلام الخطابي والمراد بالاشتهار بهذين لازمه وهو الاتصاف بهما (قوله وذلك كناية الخ)
 كان الاولى تقديمه على قوله وغدت كما صنع الحموى وكفى شرح الالفة لشيوخ الاسلام لان المشار اليه بلفظ ذلك
 معرفة الطرق التي هي الخارج وقوله كناية عن الاتصال أي عبارة عن اتصال سنده فقوله المصنف المعروف
 طريقاً بمعنى المتصل سنده والجمع غير مراد فيشمل خبر الواحد ولو في جميع الطبقات كما سبق وقوله اذ المرسل
 الخ تعليل لمحذوف أي خرج بقوله المعروف طريقاً ما عدا ما ذكر لان المرسل الخ ولم يذكر المعلق لدخوله
 في المنقطع فظهر أن المرسل وما بعده من أوصاف الحديث لا السند (قوله والمدلس) أي وخرج الحديث
 المدلس أي الذي وقع التدليس في سنده وقوله قبل ان يتبين تدليس أي المدلس به الذي هو الراوي المسقط
 فالمصدر بمعنى اسم المفعول أي قبل أن يتشخص وذلك يصدق بعدم معرفته رأساً وبمعرفته بدون تشخص
 بدليل قوله لا يعرف يخرج الخ وان تبين ذلك المسقط بشخصه وعينه فقد عرف يخرج الحديث فيكون
 في حكم المتصل وظهر من ذلك ان المراد بالمرسل وما بعده ما لا يشخص فيه المحذوف والا فقد عرف مخرجه
 (قوله يخرج الحديث منها) أي يخرج الحديث الكائن من أفرادها وجزئياتها وهذا التقرير يندفع
 ما يقال كان الاولى ان يقول لا يعرف مخرجه أي الامور المتقدمة التي هي المرسل وما عطف عليه (قوله
 واشتهرت رجالة) عبر به تفهنا (قوله وهذا معنى قول الخطابي الخ) اسم الإشارة راجع للمذكور من
 الاتصال والشهرة وحاصله أن كلام الخطابي والترمذي وابن الجوزي عرف الحسن بتعريف فهي ثلاثة
 والناظم تبع الخطابي لكن زاد ما يدفع ما أورد عليه وسيأتي ان ابن الصلاح يحمل كلا على محمل الا انه لم
 يترض لكلام ابن الجوزي * والخطابي نسبة الى جد ابيه لانه الحافظ أبو سليمان حمد باسكان الميم ابن
 محمد بن ابراهيم بن الخطابي البستي الشافعي قاله شيخ الاسلام والبستي نسبة الى بست مدينة من بلاد كابل
 (قوله ولما اعترض الخ) هكذا في النسخ الصحاح بلما وجوابها قوله زاد الخ وفي بعضها اسقاط ما ولا يظهر
 حينئذ ارتباط زاد الخ ووجه الاعتراض أن التعريف بدون الزيادة يكون غير مانع لدخول الصحيح
 والضعيف فيه (قوله ولا من الضعيف) المناسب اسقاطه لان الضعيف خرج بما ذكر قطعاً أي الضعيف
 من حيث فقد العدالة والضبط ولعله لاحظ الضعيف لشذوذ أوعلة نظراً لكون الخطابي لم يذكر فقد
 الشذوذ والعلة (قوله وأجيب) عطف على اعترض فهو من فعل الشرط (قوله دون رجال الصحيح)
 أي دون اشتهار رجال الخ كما في بعض النسخ كما ان الناظم اسقط مضافين في قوله كالصحيح أي كاشتهار رجال
 الصحيح كما اشار له الشارح في الحل (قوله بقوله) متعلق بزيادة وكان المناسب للناظم أن يزيد وقد الشذوذ
 أو العلة القادحة لان وجود احدهما يمنع من الحسن كما يمنع من الصحة فيقتضي الضعف وحينئذ فالضعيف
 بالشذوذ أو العلة القادحة وارد على الناظم وعلى الخطابي ولا يدفعه الا هذه الزيادة وأما الضعيف من حيث فقد

(وغدت رجالة) بالعدالة
 والضبط مشتهرة وذلك
 كناية عن الاتصال اذ
 المرسل والمنقطع
 والمعضل والمدلس بفتح
 اللام قبل أن يتبين
 تدليس لا يعرف مخرج
 الحديث منها وهذا معنى
 قول الخطابي الحسن
 ما عرف مخرجه
 واشتهرت رجالة ولما
 اعترض بأنه ليس في
 حده تمييز الحسن من
 الصحيح ولا من الضعيف
 وأجيب بان المراد
 اشتهرت رجالة اشتهارا
 دون رجال الصحيح
 زاد ذلك الناظم في الحد
 لئلا يعترض عليه بقوله
 (لا كالصحيح اشتهرت)
 والمعنى وغدت رجالة
 مشتهرة اشتهارا دون
 اشتهار رجال الصحيح

وقال ابن الجوزي هو ما فيه ضعف قريب محتمل واعترضه ابن دقيق العيد بأنه ليس فيه ضبط القدر المحتمل من غيره فلم يحصل التعريف المميز للحقيقة وابن الصلاح لم يرتض شيئا من هذه الحدود الثلاثة بل قال هو مبهم لا يشفى الغليل لأنه غير جامع لافراد الحسن في الاولين ولعدم ضبط الدر المحتمل في الاخير ثم قال ما حاصله أمعنت النظر في ذلك والبحث جامعا بين أطراف كلامهم ملاحظا مواقع استعمالهم فأتضح لي أن الحسن قسمان أحدهما أي وهو المسمى بالحسن لغيره ما في أسناده مستور لم تتحقق أهليته غير أنه ليس مغفلا

فكان المناسب أن يجعله علامة فيسقط منه حرف العطف (قوله وقال ابن الجوزي) وهو الحافظ ابو الفرج ابن الجوزي في كتابه الموضوعات والعلل المتناهية قاله شيخ الاسلام وقوله الموضوعات الخ أي المسمى بذلك أي لكونه بين فيه الاحاديث الموضوعات وبين فيه علل الاحاديث ومعنى المتناهية أنها تناهت في الاستقصاء فلم تشذ عنها آلة وكان حنبلياً يحضر درسه عشرون ألفاً وتاب على يده خمسة عشر ألفاً وأوصي أن يسخن ماء غسله بربابة الاقلام التي كان يكتب بها الحديث خصوصاً ففعلوا ذلك وفضل منها شيء كثير (قوله هو ما فيه ضعف) أي ذاتي أو سببي فهو شامل للحسن لذاته والحسن لغيره أما الحسن لذاته فهو ضعيف بالنسبة للصحيح وأما الحسن لغيره فهو ضعيف أصالة وإما جاء الحسن مما عضده فاحتمل الضعف لوجود الما ضد ومعنى قريبه أنه غير شديد بالضعف ومعنى شدة ضعفه تأثيره في الاحتجاج به وقوله محتمل بضم الميم الاولى وفتح الثانية أي مغتفر أي لم يؤثر في الاحتجاج وذكروه بعد قريب توكيده (قوله واعترضه ابن دقيق العيد) سيأتي أن ابن الصلاح اعترضه أيضاً وابن دقيق العيد كان مالكيًا واسمه محمد وتشفع وكان يؤلف للفريقين أما أبوه فكان مالكيًا واسمه علي وسبب تسمية أبيه دقيق العيد أنه مر يوم عيد وعليه طياسان فقيل كأنه دقيق عيد فلقلب به ولما مات دفن بقوص في الصعيد أما ابنه فبالقراقة (قوله بل قال هو مبهم) أي كل قول مبهم والغليل حرارة العطش والمراد لا يزيل الحيرة على طريق الاستمارة (قوله لأنه غير جامع لافراد الحسن في الاولين) فهو على الاول قاصر على الحسن لذاته وعلى الثاني على الحسن لغيره (قوله غير جامع الخ) اذ تعريف الخطابي لا يشمل الحسن لغيره وتعريف الترمذي لا يشمل الحسن لذاته (قوله أمعنت النظر) أي أكثرته كما يفيد القاموس والنظر التأمل وقوله في ذلك أي المذكور من مجموع الاقوال الثلاثة وقوله والبحث هو لغة التفتيش واصطلاحاً ثبوت المحمولات للموضوعات بالدليل إلا أن المراد منه هنا المعنى اللغوي فيكون بمعنى ما قبله (قوله جامعا بين أطراف الخ) هو حال من التاء في أمعنت أي حال كوني جامعا أطراف كلامهم كأنه لاحظ أن التعريف الاول طرف من كلام والتعريف الثاني كذلك وإن كلامهم مجموع الطرفين فاطلق الجمع على ما فوق الواحد وقوله ملاحظا حال ثانية مترادفة أو متداخلة وقوله مواقع جمع موقع وهي الاطراف فالتعريف الاول طرف من كلامهم وموقع لاستعمال الحسن لذاته أي محل وقوع استعمال الحسن لذاته والتعريف الثاني طرف من كلامهم وموقع لاستعمال الحسن لغيره فالاطراف والمواقع متحدان بالذات مختلفان بالاعتبار (قوله أحدهما أي وهو المسمى بالحسن لغيره) كان ينبغي أن يقدم الكلام على الخطابي لوجوه منها أنه مقدم في الذكر ومنها أنه هو الحسن لذاته ومنها أن بعض أهل الحديث يسميه صحيحاً وكان قوله أي وهو المسمى الخ من كلام الشارح بدليل أي التفسيرية ويكون كلام ابن الصلاح ما في أسناده الخ (قوله ما في أسناده مستور) المستور مجهول الحال وهو مثال لا قيد لأن مثله سيء الحفظ والمختلط لكبر سنه وغير ذلك قال الطوخي مانصبه وعبرة السيوطي في شرح الفيته قللاً عن الحافظ وليس الحسن في التحقيق عند الترمذي مقصوراً على رواية المستور كما فهمه ابن الصلاح بل يشترك معه الضعيف بسبب سوء الحفظ والموصوف بالغلط أو الخطأ وحديث المختلط بعد اختلاطه والمدلس اذا عمن وما في أسناده اقتطاع خفيف فكل ذلك عنده من قبيل الحسن بالشروط الثلاثة وهي أن لا يكون فيه من يتهم بالكذب وأن لا يكون الاسناد شاذاً وإن يروى مثل ذلك الحديث أو نحوه من وجه آخر فصاعداً وليس كل ما في المرتبة على حد سواء بل بعضها أقوى من بعض قال وما يقوى هذا ويعضده أنه لم يتعرض لمشروطة اتصال الاسناد أصلاً بل أطلق ذلك فلماذا وصف كثيراً من الاحاديث المنقطعة بالحسن وذكر لكل من ذلك مثلاً ومن كلامه اه من الشرح المذكور (قوله لم تتحقق أهليته) أي ولا عدم أهليته وهو وصف كاشف والفرق بين

ولا كثير الخطأ فيما يرويه ولا منهما بالكذب فيه ولا ينسب إلى مفسق آخر غير (٢٥) . الكذب واعتضد بمتابع أو شاهد

وعلى هذا ينزل حد الترمذي * وثانيهما أي وهو المسمى بالحسن لذاته ما اشتهر رواه بالصدق والأمانة ولم تصل في الحفظ والاتقان رتبة رجال الصحيح وعليه ينزل حد الخطأ في قال ويزاد في كل منهما سلامته من التعليل والشذوذ ومن أن يكون منكرا وحاصله أن المرتضي في حد الحسن أنه ما اتصل بنقل عدل قل ضبطه غير شاذ ولا معلل والحسن يشارك الصحيح في العمل به والاحتجاج عند جميع الفقهاء كما فهمه العراقي من كلام الخطابي وعند أكثر العلماء من المحدثين وغيرهم وهو بقسميه ملحق في الاحتجاج بأقسام الصحيح وإن لم يلحقه رتبة بل قال ابن الصلاح من أهل الحديث من لا يفرّد نوع الحسن ويجعله مندرجا في أنواع الصحيح لا ندرجه في أنواع ما يحتج به وهو الطاهر من تصرفات الحاكم لكن من سماه صحيحا لا ينكرانه دونه فهذا اختلاف في المعنى دون العبارة

الصفة الكاشفة واللازمة أن الكاشفة هي الموضحة لحقيقة موصوفها كقولنا الجسم الطويل المريض العميق يحتاج إلى فراغ يشمله واللازمة هي الخارجة عن حقيقة الموصوف اللازم كما في جاء الإنسان الكاتب بالقوة اه شيرامبي على شرح الورقات المحلى (قوله ولا كثير الخطأ) تفسير لقوله مغفلا ومفاده أن قلة الخطأ أو المساواة فيه تجماع الحسن فهو قيد وقوله فيما يرويه مفاده أن كثرة الخطأ في غير ما يرويه لا تقدر في حصوله فهو قيد أيضا (قوله بالكذب فيه) أي فيما يرويه * واعلم أنه متى تعلق الكذب بالاتهام فالمراد ما كان عن عمد (قوله ولا ينسب إلى مفسق آخر غير الكذب) أي غير تعمده بأن كان ذا دعة مثلاً مفسقة وأفاد قوله آخر كما قال الطوخي أن الكذب في الحديث مفسق وإنما كان مفسقا لخبر من كذب على متممدا فليتبوأ مقعده من النار وقوله ولا ينسب إلخ زائد على تعريف الترمذي فإن قوله واعتضد إلخ بمعنى قوله ويروى من غير وجه وما قبله بمعنى ما سلم إلخ الا قوله ولا ينسب إلخ اذ تقدم أن قوله ومن منهم أي بالكذب أي بتعمده إلا أن يقال المعنى مثلاً (قوله بمتابع) سيأتي قريباً معناه في الشرح وأما الشاهد فكقول الصحابي أو فعله والمراد هذان مثلاً فمثل ذلك روايته من طريق آخر (قوله ما اشتهر رواه) أي كل فرد من أفراد رواه ولزم من ذلك أن يكون متصلاً لم يسقط من اسناده راو (قوله والأمانة) لا يخفى أن الأمانة امثال الاوامر واجتناب النواهي فالصدق من جملتها فنكتة التخصيص بالذكر أنه الركن الأعظم في هذا الباب وهذا معناه بقوله فيما تقدم بالعدالة فتفنن الشارح في التعبير حيث عبرتارة بالعدالة وتارة بالصدق والأمانة (قوله ولم تصل) بالتاء كما في نسخ أي الرواية وفي أخرى بالياء أي كل واحد من رواه وعبارة غيره ما اشتهر رواه قالها ظاهرة وعلى كل فالعبارة صادقة بعدم الوصول رأساً وبوصول البعض دون البعض لكن أراد به مطلق الضبط الشامل لضبط الكتاب وضبط الصدر لقول الشارح فيما تقدم عاطفاً على العدالة والضبط وزاد الاتقان الذي هو الأحكام لأنه لا يلزم من وجود الحفظ وجوده مع أنه لا بد منه وأفاد أن عنده حفظاً واتقاناً (قوله ينزل) هكذا في نسخ هنا فيكون في التعبير تفنن وفي بعضها ينزل فيهما وهي ظاهرة أي فكل من الخطابي والترمذي قد ذكر قسماً وترك الآخر لظهوره عنده أولدهوله عنه أو لغيره كما في شيخ الإسلام (قوله في كل منهما سلامته من التعليل والشذوذ إلخ) لكن زيادة الثاني إنما هي على الخطابي دون الترمذي لما مر من أن الترمذي ذكر السلامة من الشذوذ في تعريفه فالسلامة من العلة مزيدة عليهما والسلامة من الشذوذ مزيدة على الخطابي فالمراد زيادة مجموعهما (قوله ومن أن يكون منكراً) شرط سادس بناء على أن المنكر غير الشاذ لكن التحقيق أن المنكر من الشاذ فلا تزيد الشروط (قوله وحاصله) أي كلام ابن الصلاح مع الزيادة التي زادها وهذا من كلام شارحنا (قوله أن المرتضي في حد الحسن) أي الحسن لذاته بدليل قيوده الثلاث الأولى (قوله قل ضبطه) بأن كان ضبطه غير تام والا كان صحيحاً لذاته (قوله ولا معلل) سيأتي ما في التعبير به (قوله في العمل) أي لزومه أو طلبه أو باحته وعطف الاحتجاج عطف علة على معلول (قوله والاحتجاج به) أي الاستدلال به سواء كان على خصم أو لا أي بخلاف الضعيف فأنما يعمل به في الفضائل إلا أن اشتد ضعفه ولا يخفى أن قوله الحسن أي الحديث الحسن أي سواء كان حسناً لذاته أو غيره بدليل ما بعده (قوله عند جميع الفقهاء) أي المجتهدين جمع فقيه وهو المجتهد (قوله وهو قسميه ملحق إلخ) هذا تفريع على قوله يشارك الصحيح فكان الأولى التعبير بالفاء وقوله في الاحتجاج أي والعمل كما سبق فقيهاً كتناء وقوله وإن لم يلحقه الأوائل حال وقوله بل قال اضرب انتقالاً عن قوله ملحق وعليه فالقسمه ثنائية كما تقدم وإضافة نوع للحسن بانية وقوله ويجمله تفسير وإيضاح لما قبله (قوله اختلاف في المعنى دون العبارة) هكذا في النسخ وصوابه اختلاف في العبارة دون المعنى كما في عبارة شيخ الإسلام أي فالخلاف لفظي اه (قوله

و يشارك الصحيح أيضا في تفاوت رتبة فأعلاه ما قيل بصحته كرواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ومحمد بن اسحق عن عاصم بن عمر عن جابر والحسن لذاته المشهور رواه (٢٦) بالعدالة والصدق اشتها را دون اشتها رجال الصحيح اذا جاء من طرق اخرى

نحو طريقه من الطرق التي دونها صحته فان ساوتها اورجحتها اكتفى بمجيئته من طريق واحد وهذا هو الصحيح لغيره وما مر هو الصحيح لذاته مثاله حديث الترمذي من طريق محمد بن عمرو عن ابي سلمة عن ابي هريرة أن رسول الله ﷺ قال لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة فان محمدا وان اشتها بالصدق والصيانة ووثقه بعضهم لذلك لم يكن متقنا حتى ضعفه بعضهم لسوء حفظه فحديثه حسن لذاته وبتابعة محمد عليه في شيخ شيخه وهو أبو هريرة يرتقى الى الصيغة لغيره فقد رواه جماعة غير أبي سلمة عن أبي هريرة والمتابعة قد راد بها متابعة الشيخ وقد راد بها متابعة شيخ الشيخ كما هو مقرر والحديث رواه الشيخان من طريق الاعرج عن أبي هريرة فهو صحيح لذاته من هذا الطريق صحيح لغيره من طريق محمد بن نظر الجبره بوروده من طريق غيره

و يشارك (عطف على قوله والحسن يشارك الخ) (قوله في تفاوت رتبة الخ) انظر هل ما هنا أقوال كما سبق أولا (قوله عن أبيه) أي شعيب (قوله والحسن لذاته) مبتدأ خبره اذا الخ وقوله المشهور الخ خبر مبتدأ محذوف والجملة معترضة (قوله من طرق اخرى) بصيغة الجمع كما هو معلوم من مقابله بعده والمراد بالجمع فيه ما فوق الواحد كما يؤخذ من الطوخي وقوله نحو طريقة صفة للطرق فهو بالجرأى مماثلة لطريقه في المعنى أو قرينة منها الانهاد ونهاذ الاصل أن شبيه الشيء دونه وقوله من الطرق اما بيان لنحو طريقه أو صفة ثانية لطرق ولوقال اذا جاء من طرق أخرى أدنى من طريقه فهو صحيح لكان فيه اختصار مع الوضوح الا أنه تابع في ذلك لعبارة الآية وشرحها وحاصل ما هنا أن الحسن لذاته ان قوى بما هو أدنى منه فلا بد من تعدد المقوى وأما ان كان المقوى مساويا لطريقه أو أرجح فتكفى طريقة واحدة مقوية وقوله صحته أي حكمت عليه بالصحة وهو بضمير الخطاب كما في الآية المصطلح جواب اذا لكن الذي في الآية لضرورة النظم فيصح أن يقرأ هنا بالضمير للطرق أي أفادته الصيغة تأمل (قوله وهذا هو الصحيح لغيره) الاشارة للتسمين وهما مجيئة من طرق أخرى أو من طريق أخرى فقط (قوله وما مر) أي في كلام الناظم (قوله مثاله) أي الصحيح لغيره وانظر هل الذين روي عن أبي هريرة غير محمد بن عمرو مثله أو أرجح فيكون تعدده حاصل لا غير مقصود أو أدنى فلا بد منه ثم ظهر أن من روى عنه الشيخان وهو عبد الرحمن بن هرمز الا عرج أرجح من محمد بن عمرو وفصح مثالا للأرجح بالنظر اليه اذ قوله رواه غير أبي سلمة عن أبي هريرة صادق بالا عرج وينظر هل الباقى مثل محمد أو دونه أو البعض والبعض فيكون مثالا لها أيضا وبحرر أمالو نظر لرواية البخارى مقوية فانه يكون من الأرجح فتأمل (قوله لولا أن أشق) أي خوف أن أشق فلولا شرطها ثابت وجوابها منفي فقوله لا مرتهم أي أمر ايجاب والا فامر الندب موجود (قوله والصيانة) عطف عام لانها بمعنى العدالة وخص الصدق بالذكرا لانه الركن الاعظم كما سبق (قوله متابعة شيخ الشيخ) أي أو من فوقه (قوله الاعرج) هو عبد الرحمن بن هرمز (قوله رأوا) أي اعتقدوا كراى الشافعى حل كذا والحكم أي الواقع من المحدثين واللام في الاسناد بمعنى على متعلقة بالحكم والاسناد هنا بمعنى السند ولو قال اذ قالوا هذا اسناد صحيح أو حسن فلا يلزم منه صحة ولا حسن الحديث ولا عكسه كان أخصروا ظهر وأفيد الا أنه تبع شيخ الاسلام في التعبير كعادته وحاصله أن الاسناد قد يصح لثقة رجاله ولا يصح الحديث لشذوذ أو علة وعكسه كحديث محمد السابق فان الحديث صحيح لمجيئته من طريق الاعرج دون الاسناد وكان الاولى للشارح أن يؤخر هذه المسئلة ويذكرها بعد الضعيف لان هذا الحكم لا يختص بالصحيح والحسن المتقدمين بل يجري في الضعيف أيضا كما قاله الزخشرى في نكته (قوله أو الحسن) عطف على قوله بالصحة (قوله دون الحديث) أي دون الحكم الواقع من المحدث على الحديث بالصحة أو الحسن (قوله كقولهم حديث صحيح الخ) مثال للمنفى وكان عليه زيادة وعكسه بان يصح الحديث لمجيئته من طريق آخر كما أفاده الطوخي وعبارته واعلم أنه لا تلازم بين الاسناد والمتن اذ قد يصح السند أو يحسن لاستجماع شروطه من الاتصال والعدالة والضبط دون المتن لشذوذ أو علة وقد لا يصح السند ويصح المتن من طريق آخر اه ثم قال أيضا واعلم ان الكلام في هذه الانواع كلها لا ينحلو اما ان يكون صفة للاسناد والمتن أو حكما على احدهما فالاول كالمعلق والمنقطع والمعضل والثاني كالمرفوع والمقطوع والثالث الصحيح والحسن والضعيف فاذا وصفنا الاسناد بصفة تخصه كأن يقان منقطع مثلا لم ينظر الى الحديث اصلا بل تارة يكون

صحيحا

لذاته من هذا الطريق صحيح لغيره من طريق محمد بن نظر الجبره بوروده من طريق غيره

حسن لذاته من طريقه بقطع النظر عن جبره بغيره قال العراقي والتمثيل ليس بمطلق هذا الحديث بل بقيد كونه من رواية محمد بن عمرو (فوائد) الاولى رأوا الحكم للاسناد بالصحة دون الحكم على الحديث كقولهم اسناده صحيح أو الحسن كقولهم اسناده حسن

صحيحاً وتارة يكون حسناً وتارة يكون ضعيفاً وإذا وصفنا الحديث بصفة تخصه كأن يقال مرفوع لم ينظر إلى السند أصلاً بل سواء كان منقطعاً أم متصلاً أم غير ذلك اهـ (قوله لأن الاسناد الخ) علة قوله رأوا أو لمقدراً استفيد منه كما صرح به شيخ الاسلام أي فلا تلازم لأن الخ (قوله قال ابن الصلاح الخ) تخصيص لعدم تلازم صحة السند والمتمن من الجانبين فهو في معنى الاستدراك فكان الاولى أن يقول لكن عدم التلازم ظاهر إذا صدر من غير مصنف معتمد وأما إذا صدر من مصنف معتمد لزم تلازم صحة السند والمتمن وصحة المتن والسند فالتلازم من الجانبين اهـ (قوله المصنف) اسم فاعل والمتمن اسم مفعول وصلته محذوفة أي المعتمد عليه أي الذي يعتمد عليه المحدثون فقوله منهم أي المحدثين وقوله ولم يذكر عطف تفسير لقوله اقتصر وقوله له أي المتن الحديث (قوله ولم يقدح فيه) عطف عام على خاص إذ القدح يشمل القدح بشذوذ أو ارسال مثلاً وكذا يقال في قوله الآتي والقادح (قوله فالظاهر الحكم له) أي عليه وهذا جواب إذا (قوله صحيح في نفسه) أي في ذات الحديث كما أنه صحيح في سنده فمن أطلق من المصنفين وقال إن هذا صحيح الاسناد أو حسنه يحمل على صحة السند والمتمن فقوله قال ابن الصلاح الخ كالأستدراك على ما قبله فكان الاولى للشارح أن يقول لكن قال ابن الصلاح كما يعلم ذلك من متن الالفية وشرحها واللام في له بمعنى على متعلقة بالحكم أي الحكم على متن الحديث (قوله والظاهر) إنما كان هو الظاهر نظراً إلى أن مثل من ذكر إنما يطلقه بعد الفحص عن انتفاء القادح (قوله قال العراقي الخ) من تمام الاستدراك فالعاطف فيه مقدرة كما أنه قال لكن قال ابن الصلاح ولكن قال العراقي ولعله عراه له لأنه اتفرد به أي فاقصصهم في ذلك على الصحيح ليس بتقيد بل مثله الحسن بل قال الزركشي مثله الضعيف فلذا كان الاولى تأخير هذه الفائدة عن الضميف لجريانها فيه أيضاً (قوله ولم يعقبه بضعف) أي أو موجه كعلة أو شذوذ وهو عطف تفسير على اقتصر (قوله فهو أيضاً) الظاهر أن أيضاً تأكيد لما استفيد من ذلك إذ معناه كما أن الصحة كذلك بدليل أنه لم يقل أيضاً في قوله صحيح في نفسه لأن صحة الاسناد هي الموضوع أو أن معنى أيضاً أي كالاسناد (قوله زاد السيوطي الخ) مقصوده من قل كلام السيوطي ألقاظ أربعة مزيده على الألقاظ المتقدمة التي هي صحيح لذاته صحيح لغيره حسن لذاته حسن لغيره التي اثنان منها في المتن واثنان في الشرح أي فكما يقع التعبير بما سبق يقع التعبير بقولك هذا حديث جيد أو مجود أو صالح أو ثابت أي صالح للاحتجاج به والعمل بهذه الألقاظ الأربعة تشمل الصحيح والحسن ودائرة بينهما قوله زاد أي على ما مر فلا تعلق له بما قبله في الفائدة فلو جعله فائدة مستقلة كان أظهر (قوله وللقبول يطلقون الخ) أي وللمقبول أو ان الهم بمعنى في أو تعليلية أي لاجل القبول أو ذي القبول أي عليه ويطلقون أي المحدثون وجيداً أي هذا اللفظ وكذا ما بعده والصالح على حذف العاطف وقوله وهذه بين أي دائرة بين الخ وقوله وقرئوا مشبهات من حسن كقولهم هذا يشبه أن يكون حسناً وقوله وهل يخص الخ بمنزلة الاستدراك على قوله وهذه بين الخ والحسن بفتح السين وسكون النون وادغامها في النون للنظم والباء داخلة على المقصور عليه (قوله راوى الصحيح) أي الثقة راوى الخ والمراد أنه زاد ذلك على نفسه أو غيره والمراد الراوى غير الصحابي أما هو فزيادة مقبولة اتفاقاً لأن الصحابة كلهم عدول مثال ذلك صلاة الجماعة أفضل من صلاة الفذ بحمس وعشرين درجة فان ابن عمر زاد بسبع وعبارة شيخ الاسلام في شرح الالفية وتعرف بجميع الطرق والابواب وزيادة الثقات من الصحابة مقبولة اتفاقاً وأما من غيرهم بأن كانت من التابعين أو ممن بعدهم فالمعظم من الفقهاء والمحدثين والاصوليين على قبولها سواء كانت في اللفظ أم المعنى تعلق بها حكم شرعي أو لا غيرت الحكم الثابت أم لا غيرت الاعراب أم لا علم اتحاد المجلس أم لا كثر السالكون عنها أم لا وقيل لا تقبل الزيادة مطلقاً لا ممن رواه

لأن الاسناد قد يصح لثقة رجاله ولا يصح الحديث لشذوذ أو علة (قال) ابن الصلاح غير أن المصنف المعتمد منهم إذا اقتصر على قوله صحيح الاسناد ولم يذكر له علة ولم يقدح فيه فالظاهر الحكم له بانه صحيح في نفسه لأن عدم العلة والقادح هو الاصل والظاهر (قال) العراقي وكذلك ان اقتصر على قوله حسن الاسناد ولم يعقبه بضعف فهو أيضاً محكوم له بالحسن زاد السيوطي في ألفيته ما نقطه وللقبول يطلقون جيداً والثابت الصالح والجودا وهذه بين الصحيح والحسن وقرئوا مشبهات من حسن وهل يخص بالصحيح الثابت أو يشمل الحسن نزاع ثابت (الثانية) زيادة راوى الصحيح والحسن مقبولة أذهي في حكم الحديث المستقل وهذا ان لم تناف رواية من لم يزد

يقع في كلام الترمذي وغيره الجمع بين الصحة والحسن في حديث واحد وهو مشكل لقصور الحسن عن الصحيح فكيف يجتمع اثبات القصور ونفيه (واجاب) ابن الصلاح يرجوعه الى الاسناد بأن يكون له اسنادان احدهما صحيح والآخر حسن وبأن معناه اللغوي دون الاصطلاحي وتعقبه ابن دقيق العيد في الاول بالاحاديث التي قيل فيها حسن صحيح وليس لها الاخرج واحد فقد وقع للترمذي ذلك في مواضع كحديث العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة اذا بقي نصف شعبان فلا تصوموا قال الترمذي حديث حسن صحيح لا نعرفه الا من هذا الوجه على هذا اللفظ وفي الثاني بلزوم أن الضعيف ولو بلغ الوضع اذا حسن لفظه انه حسن ولا قائل به ثم أجاب هو أعني ابن دقيق العيد بما حاصله أن الصحيح لا يقصر عن درجة الحسن

ناقصا ولا من غيره لأن ترك الحفاظ لها يضعفها اذ يعد عادة سماع الجماعة لحديث واحد وذهاب زيادة فيه على أكثرهم ونسيانها اه تم ذكر بقية الاقوال فارجع اليه ان شئت (قوله فان نافت بأن الخ) مثاله أن يزاد في حديث فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر صاعا الخ نصف صاع بخلاف رواية خمس وسبع للجواب عنهما ورواية جعلت لنا الارض مسجدا وظهرت اوز زيادة تربتها طهورا (قوله فان كان لأحدهما مرجح) كزيد ضبط أو أكثر عدد وجواب الشرط محذوف تقديره فهو الراجح ويقال له المحفوظ ومقابلة مرجوح ويقال له الشاذ مثال ذلك ما رواه الترمذي والنسائي وابن ماجه من طريق ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن عوسجة عن ابن عباس أن رجلا توفي على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يدع وارثا الا مولى له أعتقه الحديث وتابع ابن عيينة على وصله ابن جريج وغيره وخالفهم حماد بن زيد فرواه عن عمرو بن دينار عن عوسجة ولم يذكر ابن عباس قال أبو حاتم المحفوظ حديث ابن عيينة اه فحماد بن زيد من أهل العدالة والضبط ومع ذلك رجح أبو حاتم رواية من هم أكثر عددا منه وعرف من هذا التقرير أن الشاذ ما رواه المقبول مخالفا لمن هو أولى منه وهذا هو المعتمد في تعريف الشاذ بحسب الاصطلاح اه من شرح النخبة ومثال الزيادة المغيرة للاعراب ما لوروى في حديث اتقوا المجذوم اتقوا مخالطة المجذوم فزيادة مخالطة غيرت اعراب المجذوم وان لم تكن زيادة حكم ولا معنى وكذلك ما تقدم في حديث الزكاة (قوله فالآخر شاذ) دليل جواب ان المحذوف والتقدير رجح ٢ مما هو المحفوظ والآخر شاذ (قوله في كلام الترمذي وغيره) ذكر الفير حتى لا يظن أن الجمع بين الوصفين انما وقع في كلامه فقط فاخبر أنه وقع في كلام غيره كمل بن المديني ويعقوب بن شيبة اه بقاى (قوله في حديث واحد) وقياسه واسناده واحد أيضا الا أن الكلام في الوقوع ولا يأتي فيه الجواب الاول من الاربعة (قوله القصور الخ) تعليل لقوله وهو مشكل (قوله اثبات القصور) أي بقولهم حسن ونفيه أي بقولهم صحيح (قوله وأجاب ابن الصلاح الخ) هي أجوبة أربعة الاول ان منها لا بن الصلاح والثالث لابن دقيق العيد والرابع لصاحب النخبة (قوله وبان معناه الخ) هو الجواب الثاني وقوله اللغوي خبر ان أي فالمراد حسن اللفظ فان ألقاظ النبي حسنة عذبة (قوله في الاول) أي الجواب (قوله وفي الثاني) أي وتعقبه في الجواب الثاني (قوله بلزوم ان الضعيف) أي الزام أن الضعيف أي للقاعدة أن من قام به وصف يجب أن يشتق له منه اسم (قوله اذا حسن لفظه) يتأمل هذا التعليق فان ألقاظ النبي صلى الله عليه وسلم كلها حسنة فكان الاولى اسقاطه (قوله أنه حسن) خبر أن الاولى ولو أسقط أنه لكان أظهر (قوله ولا قائل به) أي من المحدثين اذا جروا على اصطلاحهم وأما اذا راعوا المعنى اللغوي فهو صحيح في نفسه لكن لا ينبغي استعماله في عباراتهم لاقتضائه أن قائله أراد به اصطلاح المحدثين قاله الشبرا ملسي (قوله أعني ابن دقيق العيد) عبارة شيخ الاسلام ولا بني الفتح محمد بن علي بن وهب القشيري المعروف بابن دقيق العيد في كتابه الافتراح في علم الحديث جواب عن الاشكال به درده الجوابين السابقين كما مر اه بحروقه قال العلامة العدوي في حاشيته عليه لا يخفى أن مجدا الذي هو أبو الفتح كان يؤلف للفر يقين المالكية والشافعية كما قاله المناوي وشرح قطعة من ابن الحاجب الفرعي وهو مدفون بمصر وأما علي والده فقال الشيخ المناوي أيضا كان مالكي المذهب ويقرر المذهبين مالكا والشافعي وهو مدفون بقوص وقال السخاوي لا بني الفتح التقي محمد بن علي بن وهب بن مطيع بن أبي الطاعة القشيري المنطوطي ثم القاهري المالكي ثم الشافعي عرف بابن دقيق العيد وأحد من ولي قضاء مصر واستمر في القضاء حتى مات في صفر سنة اثنتين وسبع مائة ودفن بالقرافة ومولده في شعبان سنة خمس وعشرين وستمائة اه وتقدم سبب تلقيب والده دقيق العيد (قوله

صحيح حسن ولا عكس
وهذا موجود في كلام
المتقدمين وتعقبه ابن
سيد الناس بأن الافراد
الصحيحة ليست حسنة
على رأى الترمذى
لاشراطه في الحسن أن
يروى من غير وجه فلا
يصح أن يقال على
رايه كل صحيح حسن
ورده العراقي بان
اشراطه ذلك حيث لم
تبلغ رتبة الصحيح بدليل
قوله في مواضع هذا
حديث حسن صحيح
غريب فلما ارتفع
درجة الصحة أثبت له
الغرامة لفرديته وقد
اجاب في شرح النخبة
عن أصل الاشكال
بان تردد أئمة الحديث
في حال ناقلية اقتضي
للمجتهد أن لا يصفه باحد
الوصفين فيقال فيه
حسن باعتبار وصفه
عند قوم وصحيح باعتبار
وصفه عند قوم وغاية
ما فيه أنه حذف منه
حرف التردد لأن حقه
أن يقول حسن أو
صحيح وعليه فما قيل فيه
حسن صحيح دون ما قيل
فيه صحيح لأن الجزم
أقوى من التردد وهذا
حيث التفرد فان لم
يحصل تفرد فاطلاق

اذ وجود الدرجة العليا الخ) أى التي يتحقق بها الصحة وقوله لا تنافي وجود الدنيا كالصدق
أى التي يتحقق بها الحسن أى اذا قول هذا بهذا نجد هذا درجة عليا وذاك درجة دنيا مع أن كلاما من
الحسن والصحيح لا يتحقق الا بحفظ واتقان وعدالة وضبط الا أنها في الصحيح أزيد منها في الحسن
(قوله وهي الحفظ) عبارة شيخ الاسلام كالحفظ الخ (قوله لا تنافي الدنيا) أى الدرجة الدنيا
(قوله كالصدق) أى وعدم التهمة بالكذب كفى شيخ الاسلام (قوله فيصح كونه حسنا
باعتبارها) أى الدرجة الدنيا أى وصحيحا باعتبار العليا (قوله الافراد) جمع فرد فهو بفتح الهمزة
أى أنه لم يجزى الا من طريق واحد (قوله أن يروى من غير وجه) أى من أكثر من طريق بخلاف
الصحيح فإنه يحتمل أن يروى من وجه واحد وأن يروى من وجهين أى فالمتن شرطه اتيانه من وجهين
فيكون شاملا للصحيح لذاته وهو الذى روى من وجه واحد والصحيح لغيره وهو الذى روى من وجهين
(قوله ورده العراقي) أى تعقب ابن سيد الناس جواب ابن دقيق العيد (قوله اشراطه ذلك) أى ان
يروى من غير وجه (قوله حيث لم يبلغ رتبة الصحيح) أفاد بذلك أن الحسن قسمان أى الحسن فى
الاصطلاح قسم لم يبلغ رتبة الصحيح وهو الذى اشترط اتيانه من طريقين وقسم لم يشترط فيه ذلك
وهو الذى بلغ رتبة الصحيح ولا تفهم غايرة بينهما من قوله بلغ رتبة كما يفيد اللفظ بل هذا الحسن هو
ذلك الصحيح بدليل قوله هذا حديث الخ (قوله غريب) أى وقيل غريب ما روى راو فقط (قوله
فلما ارتفع درجة الصحة) أى به بياننا لوجه الدلالة فى ذلك أى لانه لما ارتفع الى درجة الصحة فهو على
حذف الى وضافة درجة للبيان وقوله لفرديته هو روح التعليل ولوقال لان تلك الغرامة إنما هي باعتبار
الفردية لكفاه فى المقصود لكن يلزمه أنه لا فرق فى صورة الجمع عند الترمذى بين الحسن لذاته والصحيح
لذاته (قوله وقد أجاب الخ) جوابه متضمن لجواب ابن الصلاح الاول للجواب ابن دقيق العيد وهذا
أقعد وأظهر (قوله عن أصل الاشكال) أى لاهن تعقب ابن سيد الناس المتعلق بكلام ابن دقيق العيد
كما صنع العراقي (قوله اقتضي للمجتهد) أى فى هذا الفن وايضا حقه أن المجتهد كالترمذى بعد البحث الشديد
لم يدرك من أحوال راويه الا قول بعضهم فيه صدوق مثلا وقول بعضهم ثقة مثلا ولا يرجح عنده قول
واحد منهما فيقول حسن صحيح أى حسن عند قوم لان راويه عندهم صدوق صحيح عند آخرين لان
راويه عندهم ثقة وقوله تردد أئمة أى اختلافهم (قوله حسن باعتبار وصفه) أى وصف ناقله كالصدق
وقوله فيقال فيه حسن تبرع على النفي فهو لا يصفه بالا حد بل يصفه بالوصفين (قوله وغاية ما فيه) أى
أقصى ما فى قولهم حسن صحيح من الاشكال على هذا التوجه بعد صحة الجواب المعنى ٧ فهي مناقشة لفظية
فقوله لان حقه تعليل لقوله وغاية ما فيه وقوله لان حتمه أى الواجب حينئذ أن يقول حسن أو صحيح من
حيث تبين المراد (قوله وعليه الخ) أى وينبنى عليه أى واذا بنينا على هذا كما برشد له دخول الفاء
المشعرة بالشرطية فى قوله فما أى فى الحديث الذى الخ وحسن صحيح نائب فاعل قيل واعتراض هذا الجواب
بان الحكم على الاسناد بالصحة لا يقضى به على المتن اذ قد يصح الاسناد لثقة رجاله وضبطهم واتصاله ولا
يصح المتن لشذوذ أو علة كما سبق وقوله فيه أى فى وصفه أو شأنه أو ضمن قيل معنى أطلق وفى معنى على
(قوله لان الجزم أقوى من التردد) أى الجزم بالصحة أقوى من التردد فيها ومفاده أن التردد فيه قوة أى
باعتبار أحد الاحتمالين وهض ذلك بان الترمذى يجمع بينهما فى الحديث الذى لا خلاف فى رواته قال
السيوطى ومن الاجوبة عن الاشكال أنه ظهر لى توجيهان آخران أحدهما أن المراد حسن لذاته صحيح لغيره
أو المراد حسن باعتبار اسناده صحيح أى أنه أصبح شي فى الباب (قوله حيث التفرد) فاعل بفعل محذوف
بدل عليه ما بعده والتقدير حيث يحصل التفرد لان حيث لا تضاف الا الى جملة كما صرح به فى شرح

الضعيف

النخبة (قوله اذا كان فردا) الضمير في كان للصحيح

(قوله وكل ما عن رتبة الحسن قصر) قال الحموي وكل ما أى وكل حديث عن رتبة الحسن وعن رتبة الصحة بالطريق الأولى وهو ظرف لقوله قصر أى منع قدم عليه لضروبة النظم فهو أى ما قصر عن الرتبين الحديث الضعيف ودخلت الفاء في خبر المبتدا لكونه من صيغ العموم اه بحروفه وظاهر عبارته أن يقرأ قصر بضم القاف وكسر الصاد مبنيا للمجهول وكثر بفتح الكاف وضم الثاء وحينئذ يكون فيه اسناد التوجيه قال العلامة النبتي في شرحه لمتن الكافي (هو) أى التوجيه (اختلاف حركة ما قبل) أى الحرف الواقع قبل (الروى المقيد بالسكون) أعنى الغير المتحرك سواء كانت تلك الحركة فتحة أو كسرة أو ضمة ثم قال قال ابن الصلاح واختلاف ذلك عيب وكان الخليل يرى الضمة فيه مع الكسرة جائزة وينكر معهما الفتحة الى آخر كلامه فليراجع اه وفي المختار قصر عن الشئ عجز عنه ولم يبلغه وبابه دخل يقال قصر السهم عن الهدف وفي القاموس قصر كرم فهو قصير وفي المصباح قصر الشئ بالضم قصر اوزان عنب خلاف طال فهو قصير اه وعلى هذين يصح قراءة قصر بضم الصاد وحينئذ ينتفى عنه سناد التوجيه ويكون معنى قصر لم يصل الى بلوغ رتبة الحسن (قوله وهو أقساما كثر) أى كثر أقساما أى من جهة الاقسام فهو تمييز قدم على عامله وهو جائز اذا كان العامل متصرفا كما هنا وان كان قليلا اه حموي (قوله ماله لقب خاص) أى قسم له اسم خاص (قوله كالمضطرب والمقلوب) راجعان لعدم الضبط وأدخلت الكاف غير ما ذكر كالشاذ (قوله والموضوع والمنكر) يرجعان لعدم العدالة (قوله وقد هذبها شيخ الاسلام فقال * ففاقد شرط قبول قسم * أى شرط من شروط القبول الشامل للصحيح والحسن) أى القبول الشامل لقبول الصحيح وقبول الحسن ويصح أن يجعل القبول مصدرا بمعنى اسم المفعول أى المقبول الشامل للصحيح والحسن وان كان التقدير رأى شرطا من شروط قبول المقبول (قوله اتصال السند الخ) قال البقاعي الشرط الاول من الستة يتنازعه الصحيح والحسن فما كان في أعلاه فهو الصحيح وما كان في أدناه فهو الحسن والسادس يختص بالحسن والاربعة الباقية يشتركان فيهما (قوله والعاضد عند الاحتياج اليه) أى كأن كان الراوى سىء الحفظ وهذا انما هو في الحسن لغيره والظاهر أنه لا حاجة لهذا السادس بان يراد شروط الصحيح والحسن لذاته لان محترز ذلك السادس لا يخرج عن محترز ما تقدم (قوله بتفرع منها أقسام) أى فبالنظر لا تنفائها انفرادا قسم واحد وصوره تسع وبالنظر لا تنفائها اجتماعا بتفرع أقسام والحاصل أن الشرط ستة وان منافياتها تسعة وقول الشارح بتفرع منها أقسام أى من المنافيات تسعة أقسام وكل قسم تحته صور فاقسام التركيب ثمانية للتركيب من منافيين اثنين ست وثلاثون صورة وللتركيب من ثلاثة أربع وثمانون صورة وللتركيب من أربعة مائة وست وعشرون صورة وللتركيب من خمسة سبعون صورة وللتركيب من ستة خمس وثلاثون صورة وللتركيب من سبعة خمس عشرة صورة وللتركيب من ثمانية خمس صور وللتركيب من المنافيات التسع صورة واحدة وقسم الافراد الذى هو عدم التركيب صورته تسع فجملة الصور افرادا وتركيبا ثلثمائة واحد وثمانون صورة ولا يخفى عليك كيفية استخراجها حرر ذلك المجدولى في رسالة له تتعلق باقسام الضعيف على شرح شيخ الاسلام فالمراد بالا تفراد عدم التركيب وبالا اجتماع التركيب (قوله ففاقد واحد منها الخ) فاقد مبتدأ وقسم خبره وتحته تسعة مبتدأ وخبر وقع صفة لقسم وقوله بالنظر متعلق بما يتعلق به الطرف الواقع خبرا للمبتدأ أى تسعة كائنة تحته بالنظر وقوله المرسل والمنقطع والمعضل بدل من أقسام اذ هى ثلاثة ولم يذكر المعلق لدخوله اما فى المنقطع او فى المعضل لانه لا يخرج عنهما وقوله والى قسمي معطوف على

اذا كان فردا لان كثرة الطرق تقوى (وكل ما عن رتبة الحسن) وأولى عن رتبة الصحيح (قصر * فهو الضعيف وهو اقسام) أى أنواعا مندرجة تحته قال العراقى منها ماله لقب خاص كالمضطرب والمقلوب والموضوع والمنكر (كثر) جدا كما أشار له ابن الصلاح وقد هذبها شيخ الاسلام فقال * ففاقد شرط قبول قسم * أى شرط من شروط القبول الشامل للصحيح والحسن وهى ستة اتصال السند والعدالة والضبط وفقد الشذوذ وفقد العلة القادحة والعاضد عند الاحتياج اليه وهى بالنظر لا تنفائها انفرادا واجتماعا بتفرع منها أقسام ففاقد واحد منها قسم تحته تسعة بالنظر الى أقسام فاقد الاتصال المرسل والمنقطع والمعضل والى قسمي فاقد العدالة

قوله الى اقسام والضعيف والمجهول بدلان من قسمي فرجع فقد الاتصال الى ثلاثة وفقد العدالة الى قسمين
فهذه خمسة تضم لفقد الاربعة الباقية التي هي فقد الضبط والشذوذ والعلة العادحة وفقد العاضد عند
الاحتياج اليه تصير الجملة تسعة مرتبة هكذا مرسل منقطع معضل ضعيف مجهول عدم ضبط شذوذ علة
عدم عاضد (تولد الضعيف والمجهول) المجهول من افراد الضعيف فكان المناسب اسقاطه أو زيادة
الاقسام تأمل (قوله وفاقد اثنين منها الاتصال) أي الذي يرجع الى ثلاثة أقسام وقوله مع أحد الخمسة أي
التي ترجع الى ستة يجعل فقد العدالة قسمين الضعيف والمجهول فتضرب هذه الستة في أقسام فقد الاتصال
تصير ثمانية عشر كما قاله الشارح فالمرسل يؤخذ مع الضعيف ومع المجهول ومع عدم الضبط ومع الشذوذ ومع
العلة ومع عدم العاضد وهكذا المنقطع والمعضل يؤخذ كل منهما معها لكن شيخ الاسلام عدها ستة
وثلاثين وعلمها بقوله لا ذلك اذا ضمنت الى كل واحد من التسعة كل واحد مما بعده بلغ ذلك اه
فقوله بلغ ذلك أي ستة وثلاثين ويأنه انك تأخذ المرسل مع كل واحد من الثمانية بعده ثم
تأخذ المنقطع مع كل واحد من السبعة بعده ثم تأخذ المعضل مع كل واحد من الستة بعده ثم تأخذ الضعيف
مع كل واحد من الخمسة بعده ثم تأخذ المجهول مع كل واحد من الاربعة بعده ثم تأخذ الضبط مع كل
واحد من الثلاثة بعده ثم تأخذ الشذوذ مع كل من الاثنين بعده ثم تأخذ العلة مع الذي بعدها فالجملة ستة
وثلاثون (قوله لا ذلك اذا ضربتهما) أي الضعيف والمجهول وقوله مع الاربعة الباقية أي مع ضرب الاربعة
الباقية التي هي عدم الضبط والشذوذ والعلة وعدم العاضد وقوله في الثلاثة متعلق بضربتهما مع ضرب
الاربعة أي ضربت الستة في الثلاثة تأمل (قوله وضم واحدا الخ) ضم فعل أمر أي ضم أنت وواحدا
مفعوله وهو على حذف مضاف أي ضم فتد واحد وخلصته أن هذا القسم الثالث فقد ثلاثة من شروط
القبول وقوله والآخر أي وسوى الآخر الذي معه وقوله فهو أي فاقد ثلاثة (قوله قسم ثالث تحته ستة
وثلاثون) لا ذلك اذا ضمنت الى اقسام فقد الاتصال أي المرسل والمنقطع والمعضل مع قسمي فقد العدالة
وهما الضعيف والمجهول أي ضربت قسمي فقد العدالة في اقسام الاتصال تبلغ ستة فاضربها في الشذوذ
والعلة الآتين بعد قسمي الشذوذ مرة والعلة أخرى تبلغ الجملة اثني عشر وقوله واليهما مع فقد الضبط والشذوذ
مرة والعلة أخرى فهذه ست صور وكذا قوله واليهما مع فقد العاضد فالجملة أربعة وعشرون وقوله
وضمنت أيضا اليها أي الى اقسام الاتصال مع قسمي فقد العدالة أي ضربت اقسام الاتصال فيهما حصل
ستة فاضربها في فقد الضبط وفقد العاضد فالجملة ستة وثلاثون وهذا معنى قوله حصل ذلك هذا حاصل
ما في ذلك بإيضاح فظهر من ذلك أنه لا تكرار في كلام الشارح أصلا كما لا يخفى على التأمل وتفصيل
ذلك أن تأخذ المرسل مع الضعيف أو مع المجهول أو تأخذ المنقطع مع الضعيف أو المجهول أو تأخذ
المعضل مع الضعيف أو المجهول وضمنت الى كل اثنين الشذوذ مرة والعلة مرة حصل ثنتا عشرة صورة
وقوله واليهما أي الى اقسام فقد الاتصال معطوف على قوله الى اقسام فقد الاتصال أي الى قسم من اقسام
فقد الاتصال مع فقد الضبط بان تأخذ الارسل أو الاقطاع أو المعضل مع فقد الضبط وتضم اليهما الشذوذ
أو العلة يحصل ست صور وقوله واليهما مع فقد العاضد أي وضمنت اليها أي الى اقسام فقد الاتصال
أي الى قسم منها مع فقد العاضد الشذوذ مرة والعلة أخرى وقوله وضمنت اليها أيضا مع قسمي فقد
العدالة فقد الضبط مرة وفقد العاضد أخرى بان تأخذ المرسل مع الضعيف أو المجهول أو المنقطع مع الضعيف
أو مع المجهول أو تأخذ المعضل مع الضعيف أو مع المجهول وضمنت لكل اثنين فقد الضبط أو فقد العاضد
حصل ثنتا عشرة صورة متممة للستة والثلاثين مطابقة لدعاه لكن جعلها شيخ الاسلام أربعة وثلاثين
وعلمها بتعليل آخر ينتجها وجعلها العراقي ثنتين وأربعين صورة كما قاله الحموي من غير أن ينقل علة (قوله

الضعيف والمجهول وفاقد
اثنين منها الاتصال مع
أحد الخمسة الباقية
قسم غير الأول وتحت
ثمانية عشر لا ندراج
الضعيف والمجهول تحت
فقد العدالة لا ذلك اذا
ضربتهما مع الاربعة
الباقية في الثلاثة الداخلة
تحت فقد الاتصال بلغ
ذلك وضم واحدا سوى
فقد الاتصال والآخر
الذي معه فهو قسم
ثالث تحته ستة وثلاثون
لا ذلك اذا ضمنت الى
اقسام فقد الاتصال مع
فقد العدالة واليهما مع
الضبط واليهما مع فقد
العاضد الشذوذ مرة
والعلة أخرى وضمنت
اليها أيضا مع قسمي
فقد العدالة فقد الضبط
مرة وفقد العاضد
أخرى حصل ذلك

بل وان ضمنت اليها) أى الى أقسام فقد الاتصال أى الى كل قسم منها اجتماع الشذوذ والعلّة بان تأخذ
الارسال أو لا تنقطع أو العضل مع الشذوذ والعلّة فانه يحصل ثلاث صوراً أيضاً فهذا قسم رابع نحصل منه
ثلاث صور خارج عن المدعى (قوله بالنظر الى مامر) معطوف بواو مقدرة على قوله ستة وثلاثون أى
تحت ستة وثلاثون بالنظر الى قوله لانك اذا ضمنت الخ وتحت أربعة وثلاثون بالنظر الى مامر من عد
أقسام فقد الاتصال ثلاثة وقسمي فقد العدالة اثنين أيضاً ومنافيات الأربع الباقية التي هي فقد الضبط
والشذوذ والعلّة وقد العاضد فهذه المنافيات التسع التي عبر عنها بقوله مامر ان نظرا الى هذا التعليل
الذي علل به الأربعة والثمانين وهي المطابقة لما قاله شيخ الاسلام فهو الصواب في النقل عنه من
حيث العدد والعلّة (قوله لانك اذا ضمنت الى كل اثنين من التسعة كل واحد مما بعدها بلغ ذلك) أى
الأربعة والثمانين ويبيانه أن تأخذ المرسل والمنقطع مع كل واحد من السبعة بعدها ثم تأخذ المرسل
والعضل مع كل واحد من الستة بعدها ثم تأخذ المرسل والضعيف مع كل من الخمسة بعدها ثم تأخذ
المرسل والمجهول مع كل من الأربعة بعدها ثم تأخذ المرسل وفقد الضبط مع كل من الثلاثة بعدها ثم
تأخذ المرسل والشذوذ مع كل من الاثنين بعدها ثم تأخذ المرسل والعلّة مع الذي بعدها فجملة الصور
التي ابتدئ فيها بلقظ المرسل ثمانية وعشرون ثم تأخذ المنقطع والعضل مع كل واحد من السنة بعدها ثم
تأخذ المنقطع والضعيف مع كل واحد من الخمسة بعدها ثم تأخذ المنقطع والمجهول مع كل واحد من الأربعة
بعدها ثم تأخذ المنقطع وفقد الضبط مع كل واحد من الثلاثة بعدها ثم تأخذ المنقطع والشذوذ مع
الواحد الأخير وهو فقد العاضد فجملة الصور التي ابتدئ فيها بالمنقطع إحدى وعشرون صوراً ثم تأخذ
العضل والضعيف مع كل واحد من الخمسة بعدها ثم تأخذ العضل والمجهول مع كل من الأربعة التي
بعدها ثم تأخذ العضل وفقد الضبط مع كل من الثلاثة التي بعدها ثم تأخذ العضل والشذوذ مع كل
من الاثنين بعدها ثم تأخذ العضل والعلّة مع واحد بعدها فجملة الصور التي ابتدئ فيها بالعضل
خمس عشرة صورة ثم تأخذ الضعيف والمجهول مع كل من الأربعة بعدها ثم تأخذ الضعيف والشذوذ مع
الاثنين الذين بعدها ثم تأخذ الضعيف والعلّة مع واحد بعدها فجملة الصور التي ابتدئ فيها بالضعيف
عشرة ثم تأخذ المجهول وفقد الضبط مع كل من الثلاثة بعدها ثم تأخذ المجهول والشذوذ مع كل من
الاثنين بعدها ثم تأخذ المجهول والعلّة مع واحد بعدها فجملة الصور التي ابتدئ فيها بالمجهول ستة ثم
تأخذ فقد الضبط والشذوذ مع الاثنين الذين بعدها ثم تأخذ فقد الضبط والعلّة مع الذي بعدها فجملة
الصور التي ابتدئ فيها بفقد الضبط ثلاثة يبقى صورة واحدة هي الشذوذ والعلّة مع عدم العاضد فاذا جمعت
الحاصل بلغ أربعة وثمانين (قوله لانك اذا ضمنت الى كل ثلاثة من التسعة كل واحد مما بعدها بلغ
ذلك) أى مائة وستة وعشرين الخ ويبيانه أن تأخذ الاول والثاني والثالث وتضمها الى كل واحد
مما بقي من التسعة ثم تسقط الثالث وتأخذ الاول والثاني مع الرابع وتضمها الى كل واحد مما بقي من
التسعة ثم تسقط الرابع وتأخذ الاول والثاني مع الخامس وتضمها الى كل واحد مما بقي من التسعة
ثم تسقط الخامس وتأخذ الاول والثاني والسادس وتضمها الى كل واحد مما بقي من التسعة ثم تسقط
السادس وتأخذ الاول والثاني والسابع وتضمها الى كل واحد مما بقي من التسعة ثم تسقط السابع وتأخذ
الاول والثاني والثامن وتضمها الى التاسع فهذه إحدى وعشرون صورة ثم تأخذ الاول والثالث والرابع
وتضمها لكل واحد مما بعدها ثم الاول والثالث والخامس وتضمها لكل واحد مما بعدها ثم الاول والثالث
والسادس وتضمها لكل واحد مما بعدها ثم الاول والثالث والسابع وتضمها لكل واحد مما بعدها ثم الاول
والثالث والثامن وتضمها لما بعدها فهذه خمس عشرة صورة ثم تأخذ الاول والرابع والخامس وتضمها لكل

بل وان ضمنت اليها
أيضا اجتماع الشذوذ
والعلّة حصل ثلاثة أخرى
بالنظر الى مامر أربعة
وثلاثون لانك اذا
ضمنت الى كل اثنين
من التسعة كل واحد
مما بعدها بلغ ذلك

ثم تمم هذا العمل على هذا الذي ابتدأه كفاقد الشرط المأني به كما تمت الاول ثم عد وهكذا الى أن ينتهي عملك وأشار ابن الصلاح الى كثرة الاقسام جدا بالنظر الى أنه يدخل تحت فاقد كل من الستة أقسام كفاقد العدالة يدخل تحته الضعيف يكذب راويه أو جهته أو فسقه أو ببدعته أو بجهالة عينه أو بجهالة حاله وذلك مع كثرة التعب فيه قليل الفائدة كما قال شيخنا يعني الحافظ ابن حجر كعبه ثم أطال في بيان ذلك بما انتقد عليه في نفسه بما لا تحتمله هذه العجالة (فائدة) حيث قال أهل الحديث هذا حديث صحيح أو هذا حديث ضعيف فرادهم فيما ظهر لهم أو عملا بطاهر الاسناد لا القطع بصحته أو ضعفه في نفس الامر لجواز الخطأ والسيان على الثقة والضبط والصدق على غيره هذا هو الصحيح الذي عليه أكثر أهل العلم خلافا لمن قال ان خبر الواحد

أي ومدا انتهاك حاله كونك مبتدئا منه وقوله ارجع لشرط أي فقدته أي كما فعلت في فاقد اثنين أي فانك تأخذ أولا المرسل الذي هو الاول مع كل واحد مما بعده الى ان ينتهي ثم ترجع فتأخذ المنقطع وقوله فهذا قسم أي فرجوعك قسم سوى الاقسام السابقة أي السابقة في أعمالك لا السابقة في كلام الشارح وقوله ثم زد عليه فاقد شرط أي لانك تأخذ المنقطع مع كل واحد مما بعده ولا تأخذه مع المرسل لئلا يتكرر (قوله ثم تم هذا العمل) إشارة الى انك اذا فرغت من القسم الثاني الذي هو الاخذ من فاقد الشرط الثاني تنتقل للقسم الثالث الذي هو أخذك من الثالث الذي هو المعضل أي فتأخذ المعضل مع كل واحد مما بعده الى الآخر ثم تنتقل للرابع الذي هو الضعيف مع كل واحد مما بعده وهكذا (قوله ثم عد) أي فتأخذ من الثالث الى الآخر وقوله وهكذا أي بان تأخذ من الرابع على حسب ما حل به المصنف * ايضاح ذلك انك اذا ابتدأت بالمرسل الذي هو أول الاقسام وأخذته مع الثمانية بعده فأتركه وابتدى بالمنقطع وأخذته مع السبعة بعده وأتركه وابتدى بالمعضل وأخذته مع الستة بعده وأتركه وابتدى بالضعيف وأخذته مع الخمسة بعده وأتركه وابتدى بالجهول وأخذته مع الاربعه بعده وهكذا الى ان تم الاقسام (قوله جدا) أي نهاية ومبالغة قاله في المصباح أي كثرة جد (قوله أوجهته) أي بالكذب وقوله أو فسقه أي بغير بدعته فهذه ستة تدخل تحت فقد العدالة وفقد الاتصال يدخل تحته ثلاثة وفقد بقية الاربعه يدخل تحته أربعة فالجملة ثلاثة عشر فلو اعتبرنا هذا زادت الاقسام جدا وعلى هذا فيوجد لنا مركب من عشرة ومن احدى عشر ومن اثني عشر ومن ثلاثة عشر (قوله قليل الفائدة) أي عديم الفائدة أو أنها تشحيد الذهن وهي قليلة لانها لا ترجع لثمرة في الفن ولا يرد أن فائدته تخصيص كل قسم منها بلقب اذ لم يلعب منها الا المرسل والمنقطع والمعضل والمعلل والشاذ والمضطرب والمقلوب والموضوع والمنكر (قوله ثم أطال) هو من كلام هذا الشارح والضمير لشيخ الاسلام فهو معطوف على قوله فتعال الذي بعد قوله هذها وقوله بما انتقد متعلق ببيان وقوله بما لا تحتمله متعلق بانقضاء أو باطل (قوله فائدة) حاصل هذه الفائدة أن ما أخرجه الشيخان أو أحدهما هل هو مقطوع بصحته أو مظنونها وأما ما أخرجه غيرهما فهو مظنون الصحة وتقديم مضمونها (قوله فرادهم فيما ظهر لهم الخ) فقوله لا القطع بالرفع معطوف على محل فيما ظهر وسكت عن الحسن اما لشمول الصحيح له بان يراد به المقبول أولا انه يعرف بالمقايضة اه من شرح الالفية لشيخ الاسلام (قوله في نفس الامر) أي في نفس ذلك الشيء فاذا قلت هذا الشيء ثابت في نفس الامر فالمراد في نفسه بقطع النظر عن اعتبار المعبر وفرض العارض وهو أعم من الوجود في خارج الاعيان عموما مطلقا فكل موجود في خارج الاعيان فهو موجود في نفس الامر كالباري عز وجل فانه موجود في خارج الاعيان بمعنى تمكن رؤيته فليست بمستحيلة وليس كل موجود في نفس الامر موجودا في خارج الاعيان كالأحوال عند مثبتها وكالامور الاعتبارية مثل الامكان والحدوث فلها تبوت في نفسها أي بقطع النظر عن اعتبار المعبر وفرض العارض وليس لها وجود في خارج الاعيان لانها لا تمكن رؤيتها بل رؤيتها مستحيلة لان علة الرؤية الوجود على ما هو معلوم وبين الوجود في الذهن وكل موجود في الخارج ونفس الامر عموم وخصوص من وجه تجتمع في نحو زيد الذي تعلمه وينفرد الوجود الخارجي والوجود في نفس الامر عن الوجود في الذهن في صفات المولى الوجودية التي لم نطلع عليها بحيث نتصورها في الجملة وينفرد الوجود في الذهن عنهما في تصورك ايمان أبي جهل قايمانه له وجود في الذهن بذلك الاعتبار وليس له وجود فيها اه من حاشية العلامة العدوي على شرح الالفية لشيخ الاسلام (قوله هذا هو الصحيح أي وحينئذ فيفيد خبر الواحد ظنا لاعمالا خلافا لمن قال ان خبر الواحد يفيد العلم بقوله خلافا لما قبل لهذا المقدر وهذا الخلاف في خبر الواحد الشامل للمشهور والعزير والغريب فيخرج عنه المتواتر فقط

قانه مقطوع بصحته وافادته العلم اتفاقا وكذا ما احتف بالقرائن كما سبق موضحا (قوله) يوجب العلم الطاهر) وعلى هذا القول يجب العمل به في سائر الامور الدينية كالاخبار بدخول وقت الصلاة وبتنجس الماء لانه صلى الله عليه وسلم كان يبعث الآحاد الى القبائل والنواحي لتبليغ الاحكام فلولا أنه يجب العمل بنحوهم لم يكن لبعثهم فائدة انتهى من شرح جمع الجرامع للمحلى قال في متن المنهج ولو أخبره بتنجسه عدل رواية مبينة للسبب أو قتيها موافقا اعتمده اه (قوله) على تمكن الاسناد من شروط الصحة ويسر الاطلاع على ارتقاء جميع رجال ترجمة واحدة الخ) الاسناد بمعنى السند وقوله من شروط الصحة الاضافة للاستغراق لا للجنس وقوله ويسر الاطلاع وجه العسر أنك تسبر جميع الصحابة وترجع ابن عمر عليهم في صفات الكمال من الضبط والعدالة والاتصال وعدم العلة والشذوذ ثم تسبر جميع من أخذ عن ابن عمر من نافع وغيره وترجع نافعا على غيره لكونه حازا على تلك الصفات تحقيقا ثم تسبر جميع من أخذ عن نافع من مالك وغيره وترجع مالكا لما ذكره وهذا متسر كما قال الشارح بل مستحيل عادة كما عر به البقاعي وانظر في ترجيح ابن عمر على سائر الصحابة فيما ذكر مع تفضيل الأئمة الاربعة عليه ويمكن أن يقال ان هذا التفضيل من حيث كثرة ملازمته صلى الله عليه وسلم وكثرة ممارسة حديثه وأفاد السيوطي انه لا يسلم العسر ولا الاستحالة العادية فقال وليس الخوض بمتنع لان الرواة ضبطوا وعرفت أحوالهم وتفاوت مراتبهم فامكن الاطلاع عليهم والترجيح بينهم اه عدوى فقول الشارح ويسر هو المقتضود بالعلة وما قبله من قوله لان تفاوت ذكر توطئة للعلة المقصودة (قوله ترجمة) كقولك مالك عن نافع الخ أي فانها ترجمة لما جاء من جهتها من الاحاديث وقوله الى أعلى متعلق بارتقاء وصفات الكمال هي الاتصال والعدالة والضبط وعدم الشذوذ وعدم العلة وقوله من سائر الوجوه متعلق بأعلى وأراد بالوجوه ماذ كرم من الاتصال الخ (قوله) على ان جماعة من أئمة الحديث خاضوا غمرة ذلك) على للاستدراك على قوله ولا يطلق على اسناد معين الخ وكان الطاهر أن يقول وذهب قوم الى عدم الامساك والغمرة الشدة والمراد بالشدة هنا تعبه بكثرة التفتيش ونحوه المترتب عليه اللوم الحاصل لهم بذلك فحيث شبه التعب بالشدة بجماع الكراهية واستعير اسم المشبه به للمشبه فهو استعارة مصر يحبة وخاض ترشيح وأما قوله قال الحاكم فهو دليل لما قبله (قوله) فاضطربت أقوالهم أي اختلفت لا بمعنى اختلفت وجملة الاقوال التي قدمها الشارح أربعة وقوله بحسب اجتهادهم أي لا بحسب نقلهم

في المرفوع

(قوله) ولما فرغ من بيان الحكم على المتن والاسناد بانه صحيح أو حسن أو ضعيف أخذ في بيان صفاتهما فقال) هذا الكلام يقتضي أن الصحيح والحسن والضعيف ليست أوصافا والوصف إنما هو مرفوع مع انها أوصاف أيضا فكما يصح الوصف بالمرفوع وغيره يصح الوصف بالصحيح والحسن والضعيف الا ان يقال هذه أوصاف عامة وما شرع فيه أوصاف خاصة فلما فرغ من ذكر الاوصاف العامة للمتن والسند اخذ في ذكر الاوصاف الخاصة باحدهما قال الطوخى فار المتصل والموصول من صفات الاسناد والمقطوع من أوصاف المتن فالكلام في هذه الانواع كلها لا يخلو اما أن يكون صفة للاسناد أو المتن أو حكما على أحدهما فالاول كالمعلق والمنقطع والمعضل والثاني كالمرفوع والمقطوع والثالث الصحيح والحسن والضعيف فاذا وصفت الاسناد بصفة تخصه كان يقال منقطع مثالا لم ينظر الى الحديث أصلا بل تارة يكون صحيحا وتارة يكون حسنا وتارة يكون ضعيفا واذا وصفت الحديث بصفة تخصه كان يقال مرفوع لم ينظر الى السند أصلا بل سواء كان منقطعا أم معضلا أم غير ذلك اه وقد تقدم ذلك وقوله على المتن والاسناد فيه مسامحة بالنظر للاسناد لان الناظم لم يذكر الحكم للاسناد بالصحة والحسن والضعيف وإنما ذكر

أو فعلاً أو تقريراً أو وصفة
تصريحاً أو حكماً هو
(المرفوع) سواء اتصل
أسناده أم لا فدخل فيه
المتصل والمرسل والمقطوع
والمعضل والمعلق دون
الموقوف والمقطوع هذا
هو المشهور وقال الخطيب
هو ما أخبر فيه الصحابي
عن قول الرسول صلى
الله عليه وسلم أو فعله
فعليه لا تدخل مراسيل
التابعين فمن بعدهم
لكن قال الحافظ ابن
حجر الظاهر أن كلام
الخطيب خرج مخرج
الغالب من أن ما يضاف
إلى النبي صلى الله عليه
وسلم إنما يضيفه
الصحابي قال ابن الصلاح
ومن جعل من أهل
الحديث المرفوع في
مقابلة المرسل أي كان
يقول في حديث رفعه
فلان وأرسله فلان فقد
عنى بالمرفوع المتصل
أي بالنبي صلى الله عليه
وسلم فهو مرفوع
مخصوص لما مر أن
المرفوع أعم من المتصل
وغيره قال شيخ الإسلام
على أن بعضهم جرى
على هذا فقيد المرفوع
بالا اتصال (وما) أضيف
(لتابع) قولاً أو فعلاً
(هو المقطوع) حيث

الشارح في الفائدة الأولى حيث قال رأوا الحكم للأسناد بالصحة الخ (قوله) أخذ في بيان صفاتها (أي
على التوزيع فالمرفوع والمسند والموقوف والمقطوع والمرسل والمعضل من أوصاف المتن والمتصل
والموصول والمؤتصل من أوصاف السند يتضح لك ذلك من كلام الشارح اهـ عدوى وفيه تأمل يعلم من
عبارة الطوخي ثم تسميتها أوصافاً إنما هو باعتبار الأصل وقد صارت أسماء بعد فلا اعتراض عليه (قوله
وما أضيف) اعلم أن الناظم ذكر أولاً المرفوع لأنه المقصود من هذا العلم وهو أيضاً أعم من المسند ولا بد
من معرفة العام قبل معرفة الخاص وثني بالمسند لأنه جمع الأسناد والمتن ثم ثلث بالمتصل لأنه معرفة الطريق
ولم يبق إلا هي لتقدم معرفة المتن خاصة على المركب منه ومن الطريق وقد خالف ابن الصلاح فإنه ذكر
المسند أولاً لأنه جمع بين الطريق والغلبة وهي المتن فكان الاهتمام به أشد ثم قدم المتصل على المرفوع
لأن معرفة الطريق قبل ما جعل الطريق لأجله ثم ذكر المرفوع لأنه الأصل ومناسبة تقديم المرفوع على
المقطوع واضحة اهـ طوخي في حاشيته على شيخ الإسلام وسمى مرفوعاً لارتفاع رتبته بإضافته إلى
رسول الله صلى الله عليه وسلم ولذا قدمه على غيره (قوله الآن) تأكيداً لفهم من قوله منا (قوله قولاً
أو فعلاً) بأن يقول قال النبي صلى الله عليه وسلم كذا أو فعل كذا وقوله أو تقريراً كقولك أكل الضب
على مائدة النبي صلى الله عليه وسلم وذلك أنه أتى بالضب على مائدته فلم يأكل منه وكان خالد بن الوليد
رضي الله عنه يأكل معه فقال أهو حرام يا رسول الله فقال لا ولكنه لم يكن بارض قومي فأجدني أعافه فخره
خالد من على القصعة وأكله والنبي صلى الله عليه وسلم ينظر إليه لكن ذكر هذه الواقعة فيه الرفع لقوله
* وقوله أو صفة أي كأن يقال كان النبي صلى الله عليه وسلم أبيض اللون أكل ربة ونحو ذلك وقوله
أو حكماً كقول الصحابي أمرنا أو نهينا أو أوجب أو حرم أو رخص لنا لظهور أن فاعلها النبي ﷺ
(قوله فدخل فيه المتصل) فيه نظر لأنه من صفات السند ويدخل فيه قول المصنفين قال رسول الله ﷺ
(قوله دون الموقوف) وهو قول الصحابي أو فعله مما للرأي فيه مجال وقوله والمقطوع وهو قول التابعي أو
فعله كذلك (قوله هذا هو المشهور) أي هذا القول وهو أنه كل ما أضيف إليه صلى الله عليه وسلم (قوله
وقال الخطيب) قال شيخ الإسلام هو الحافظ أبو بكر أحمد بن علي (قوله لا تدخل مراسيل التابعين فمن
بعدهم) أي فإن كلا منها لا يسمى مرفوعاً على هذا القول (قوله فقد عني بالمرفوع المتصل) أي لم يعم مطلق
مرفوع بل مرفوع مخصوص أي المتصل بالنبي ﷺ وفيه أن المرسل أيضاً متصل بالنبي صلى الله عليه وسلم
ويجوز أن في العبارة ضميراً أي المتصل سنده بالمصطفى أي بأن ذكر التابعي الصحابي وقوله فهو رفع
مخصوص أي مرفوع مخصوص أو ذورفع مخصوص (قوله لما مر) لتلخيص التمهيد بمخصوص (قوله فتفيد
المرفوع بالاتصال) أي لا يسمى مرفوعاً إلا إذا كان متصلاً أي متصل أسنده واعلم أن في قوله المرفوع
مجاز الأول أي ما يصير مرفوعاً إذا وصف بالرفع بعد تحقيق الاتصال ووجوده وقوله بالا اتصال أي بذي
الاتصال وهو المتصل

المقطوع

(قوله وما أضيف لتابع قولاً أو فعلاً الخ) قال الزركشي في النكت ادخال المقتوع في أنواع الحديث فيه
تساع كبير فإن أقوال التابعين ومذاهبهم لا تدخل لها في الحديث فكيف تكون نوعاً منه قال نعم يجب هنا
ما في الموقوف من أنه إذا كان ذلك لا مجال للاجتهاد فيه يكون في حكم المرفوع وبه صرح ابن العربي
وادعى أنه مذهب مالك (قوله حيث خلا ذلك عن قرينة الرفع والوقف) أما إذا وجدت فيه قرينة الرفع
فهو مرفوع حكماً وإذا وجدت فيه قرينة الوقف يكون موقوفاً أن صدر عن اجتهاد منه بخلاف إذا لم يصدر
عن اجتهاد فإنه لا يكون إلا من النبي صلى الله عليه وسلم (قوله وكالتابعي من دونه) قال ابن حجر ومن

المقاطيع والمقاطع وبهما عبر الخطيب قال ووجدت التعبير بالمقطوع عن المنقطع في كلام الشافعي والطبراني وغيرهما قال العراقي ووجدته أيضا في كلام الحميدي والدارقطني وأما البردعي فجعل المنقطع هو قول التابعي (والمسند) بفتح النون يقال لكتاب جمع فيه ما أسنده الصحابي أي روه وللإسناد كسند الشهاب ومسند الفردوس (٣٧) أي إسناد حديثهما وللحديث الآتي

تعريفه وهو المراد وفيه ثلاثة أقوال أحدها قول الحاكم أي عبد الله هو (المتصل الإسناد من * راويه حتى المصطفى) كحديث مالك عن نافع عن ابن عمر عنه صلى الله عليه وسلم فهذا سند متصل (و) الحال أنه (لم يبين) أي لم ينقطع من بان إذا بعد ومعنى بعدا تقطع ورجح هذا القول الحافظ ابن حجر وغيره وقال ابن عبد البر المسند المرفوع فهما متصلان عندنا قال في شرح النخبة ويلزم عليه أن يصدق على المرسل والمعضل والمنقطع إذا كان مرفوعا ولا قائل به وقال الخطيب هو عند أهل الحديث ما اتصل أسنده من راويه إلى منتهاه قال السراق ومقتضاه دخول المقطوع والموقوف وهو قول التابعي فمن بعده وكلام أهل الحديث يأباه قال ابن

دون التابعين من أتباع التابعين فمن بعدهم يدخل في التسمية بالمقطوع (قوله المقاطيع) قدمه على مقاطع مع خفته نظر إلى أنه الأصل لاستيفائه جميع حروف الكلمة في الجمع (قوله قال ووجدت التعبير بالمقطوع) ضمير قال يرجع لابن الصلاح أي وقال ابن الصلاح الخ كما يعلم من شرح الألفية (قوله وأما البردعي) قال شيخ الإسلام هو الحافظ أبو بكر أحمد بن هررون البرديجي البردعي بدال مهملة على الأكثر نسبة إلى بردعة بلدة من أقصى بلاد آذربيجان وآذربيجان بفتح الهمزة ممدودة والذال المعجمة وسكون الراء وكسر الموحدة بعدما تحية ساكنة ثم جيم مخففة آخره نون هكذا ضبطه القسطلاني في لطائف الاشارات

المسند

(قوله ما أسنده الصحابة) أي جنس الصحابة ولو واحدا كسند أبي بكر ومسند عمر ومسند عثمان ونحو ذلك وقوله أي روه أي وليس المراد ذكره ومسند وذلك كسند الإمام أحمد بن حنبل فإنه جمع فيه ما أسنده الصحابة مفردا كل صحابي بترجمة ويذكر فيها الأحاديث المروية عنه كقوله مسند أبي بكر مسند عمر الخ (قوله وللإسناد) هو معطوف على الكتاب أي وللكتاب الذي احتوى على إسناد أي سند الأحاديث وقوله كسند الشهاب كل من المسند والشهاب للقاضي أبي عبد الله محمد بن سلامة القضاعي قال الشهاب اسم كتاب له وقوله كسند الفردوس كتاب للديلمي وهو الإمام المحدث الحافظ ومسند الفردوس لابن الديلمي كان يجمع أسانيد كتاب الفردوس لوالده ورتبه ترتيبا عجيبا فسند بمعنى إسناد أي إسناد الشهاب فهو على حذف مضاف أي مسند أحاديث الشهاب أي ككتاب فيه إسناد أحاديث الشهاب خلاصه أن الشهاب كتاب للقضاعي ذكر فيه أحاديث غير مسندة ثم ألف كتابا ذكر فيه أسانيد أحاديث الشهاب وسماه مسند الشهاب وكذا مسند الفردوس كل منهما كتاب كما في الذي قبله لكن هنا الفردوس للديلمي والمسند لولده فيقال فيه ما قيل في الذي قبله (قوله وفيه ثلاثة أقوال) أي في تعريفه (قوله فهذا سند متصل) أي هذا المذكور من أحاديث مالك أي كل واحد منها (قوله والحال أنه لم يبين) هذه حال مؤكدة لهما معا قبلها (قوله إذا كان مرفوعا) أي إذا كان مذكور أي بعض مذكور وهو المعضل والمنقطع مرفوعا ولا يرجع للمرسل لأنه مرفوع تاسي فلا فائدة في القيد بالنسبة له (قوله وهو قول التابعي فمن بعده) ضمير هو يرجع للمقطوع وكان الأولى أن يؤخره عن الموقوف ليرجع الضمير إلى أقرب مذكور أو يسقط الموقوف كما أسقطه شيخ الإسلام ولا يصح أن يقال أراد بالموقوف المعنى اللغوي الشامل للصحابي ومن بعده لأنه لو أراد ذلك لاسقط المقطوع (قوله قال ابن الصلاح الخ) هو في قوة الاستدراك على ما قبله فيكون فيه تفصيل من جهة كثرة الاستعمال وقلته (قوله دون ما جاء عن الصحابة وغيرهم) أي فإن الأكثر فيما جاء عن الصحابة استعمال الموقوف وفيما جاء عن التابعين فمن بعدهم استعمال المقطوع ويقل فيهما استعمال المسند (قوله إلى منتهاه) لا يخفى أن المنتهي محل الانتهاء وهو ما النبي صلى الله عليه وسلم أو غيره والغاية خارجة والمراد اتصال السند ظاهرا فيدخل ما فيه انقطاع خفي كنعنة المدلس والمعاصر الذي لم يثبت لقيه لا طباق من خرج المسانيد على ذلك وقوله من راويه متعلق باتصال والمراد براويه مخرجه كالبخاري (قوله لحظ الفرق الخ) أي ما يتم هذا لو كان المتصل اسما للمتن وقوله ينظر فيه إلى الحالين أما مراعاة الحالة الأولى فظاهرة من اللفظ لأنك تقول أسندت الحديث فالحديث مسند وأما مراعاة الثانية

الصلاح وأكثر ما يستعمل المسند فيما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم دون ما جاء عن الصحابة وغيرهم قال شيخ الإسلام والقائل بقول الحاكم لحظ الفرق بينه وبين المتصل والمرفوع من حيث أن المرفوع ينظر فيه إلى حال المتن دون الإسناد من أنه متصل أولا وان متصل ينظر فيه إلى حال الإسناد دون المتن من أنه مرفوع أولا والمسند ينظر فيه إلى الحالين معا

فيجمع شرطي الاتصال والرفع فيكون بينهما وبين كل من المرفوع والمتصل عموم وخصوص مطلق فكل مسند مرفوع ومتصل ولا عكس والحاصل أنه جعل المسند من صفاتهما معا وأن ابن عبد البر جعله من صفات المتن فاذا قيل هذا حديث مسند علمنا أنه مضاف للنبي صلى الله عليه وسلم ثم قد يكون (٣٨) مرسلًا ومعضلا إلى غير ذلك وأن الخطيب جعله من صفاته أي بها كز

فمن حيث أنه يقال في اللغة كما في المصباح أسندت الحديث إلى قائله رفعتة إليه بذلك كقائله اه والمتبادر جميع ناقله فأقام مراعاة الاتصال ورجح هذا بأن المسند في القولين الأولين يكون مرادًا بالغيرة والأصل عدم الترادف وأن كل اسم من هذه الأسماء يخص نوعًا من الأنواع وقوله من أنه متصل أولاً هذا بيان لحال الاسناد وقوله من أنه مرفوع أولاً بيان المتن (قوله فيجمع شرطي الاتصال والرفع) الضمير في يجمع راجع للمسند وإضافة شرطي إلى ما بعده للبيان أي فيجمع المسند الشرطين اللذين هما الاتصال والرفع (قوله فكل مسند مرفوع ومتصل) فيه شيء لما تقدم من أن المتصل اسم للسند لا الحديث (قوله والحاصل أنه) أي الحاكم وهذا الحاصل يتعلق بالأقوال الثلاثة وقوله من صفاتهما أي مرتباً من صفاتهما (قوله لكن لحظ فيه صفة الاسناد) أي السند أي جعلها المقصود بالذات وألغى النظر عن اعتبار المتن

﴿ المتصل ﴾

(قوله بسمع كل راو الخ) قال الدمياطي في شرحه لهذا المتن فيه تقديم وتأخير وحذف والتقدير والحديث الذي يتصل اسناده بسمع كل راو من رواه بان كان كل منهم قد سمعه ممن فوقه حتى انتهى للمصطفى صلى الله عليه وسلم فهو الحديث المتصل انتهى بحروفه فيسمع يقرأ بالباء الموحدة الجارة للمصدر المضاف إلى فاعله المحذوف مفعوله والتقدير بان يسمع كل راو الحديث ممن فوقه فقول الشارح من فوقه على تقدير من الجارة قبل من بفتح الميم الموصولة أي من الراوي الذي فوقه والباء في بسمع يصح أن تكون للسببية أو للدمية أو للتصوير وعلى كل منها يكون احترازاً عن اتصال السند بغير السماع كاتصاله بالاجازة كان يقول أجازني فلان قال أجازني فلان وهكذا إلى آخر السند فلا يسمى الحديث المروي كذلك متصلاً (قوله سواء كان اتصاله للمصطفى أو لصحابي الخ) قال الدمياطي في شرحه ﴿ تنبيه ﴾ دخل في المتصل المرفوع كمالك عن ابن شهاب عن سالم عن عبد الله عن أبيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والموقوف كمالك عن نافع عن ابن عمر وخرج بهذا الاتصال المرسل والمنقطع والمعضل والمعلق ومعنى المدلس قبل تعيين سماعه اه بحروفه (قوله بالئك والهمز) أي بالئك أولاً بان ينطق بواو ساكنة بمد الميم المضمومة وقوله والهمز أي ثانياً بان تبدل الواو وهمزة ساكنة بعد الميم وقوله كما نقلها أي هذه اللغة المشتعلة على التلك أولاً والهمز ثانياً فهي لغة واحدة منطوق فيها بالهمز وأما التلك من غير همز فليس بلغة (قوله أو إلى الزهري أو إلى مالك) أنت خير بان مال كتابع تابعي على الصحيح فالجواب أن المقطوع لا يختص بقول التابعي بل مثله قول تابع التابعي (قوله يقع على الموقوف والمرفوع) أي على سندهما فهو على حذف مضاف

﴿ القسم الثامن من أقسام الحديث المسلسل ﴾

(قوله مسلسل من الأحاديث) قال في شرح النخبة وهو من صفات الاسناد اه فلي هذا وصف الحديث باعتبار سند (قوله من فضيلته الخ) فيه أنه سيقول ولكن قلنا يسلم من ضعف وزيادة الضبط تنافي الضعف وجوابه كما أفاده السجاولي أن هذا فضيلة بحسب الأصل إلا أنه قد انعكس الأمر (قوله دلالة على اتصال السماع) أي كقول كل منهم حدثنا فلان وكالمسلسل بطعام التمر أو بالتشبيك أو بالأخذ بالحية أو بالقسم إلى غير ذلك (قوله وعدم التدليس) من عطف اللازم (قوله ما يسلم المسلسل من ضعف)

لحظ فيه صفة الاسناد
فاذا قيل هذا مسند
علمنا أنه متصل
الاسناد ثم قد يكون
مرفوعاً وموقوفاً إلى
غير ذلك (وما بسمع
كل راو) من فوقه
(يتصل * اسناده)
إلى منتهاه سواء كان
اتصاله (للمصطفى)
أو لصحابي موقوفاً
عليه (فالتصل)
ويقال له أيضاً الموصول
والمؤتصل بالفتك
والهمزة كما نقلها
البيهقي عن الشافعي
* وأما أقوال التابعين
إذا اتصلت إلا ساند
البيهم فلا يسمونها
متصلة قال العراقي في
حالة الإطلاق أمانع
التقييد فجاء واقع في
كلامهم كفولهم هذا
متصل إلى سعيد بن
المسيب أو إلى الزهري
أو إلى مالك وقد علمت
مما قررنا أن للمصطفى
متعلق بمحذوف هو
كان وإن قوله يتصل
اسناده متعلقه محذوف
لا قوله للمصطفى لأن

مطلق المتصل كما قال ابن الصلاح وغيره يقع على المرفوع والموقوف

(مسلسل) من الأحاديث قال ابن الصلاح من فضيلته اشتاله على مزيد الضبط من الرواة قال وخير المسلسلات ما كان فيه دلالة على اتصال السماع وعدم التدليس ولكن قلنا يسلم المسلسل من ضعف

ما مصدرية أى وقلت سلامته من ضعف (قوله بحصل فى وصفه) ككونه بالقراء أو الحفاظ أو الآباء أو المكان أو الزمان قال السخاوى كسلسل المشابكة فتنه فى صحيح مسلم والطريق بالتسلسل فيها مقال اه (قوله لافى أصل الحديث) لأن أصل الحديث قد يكون صحيحا (قوله رسمه باعتبار الرواة) هو ما أسار له بقوله ما على وصف أتى به رواته أى فاشترك فيه رواته وفيه حذف الواو مع ما عطفت أى وباعتبار الاسانيد وهو ما أشار إليه بعد بقوله ما توارد فيه رواته على وصف سند فهو بالاعتبار المذكور من عطف المغاير والمراد بوصف سند وصف التحمل كسيأتى (قوله على وصف) أى وصف للرواة سواء كان ذلك الوصف قوليا أو فعليا أو على وصف السند أى التحمل (قوله بالدرج) المراد بالدرج اسكان الهمزة الثانية وإبدالها ألها (قوله بل مماثل لحالهم القولى) قد يقال انه من أفراده لأن الحال هو الصفة لأن قوله انى أحبك حال قولى أى وصف وكذا قراءة كل واحد منهم سورة الصف على تليذه حال قولى أى وصف والقولى من سببة الجزئي الى كليته الذى هو قول (قوله بقوله انى أحبك الخ) قال الطوخى ظاهر هذا بل صريحه أن الشيخ الراوى هذا الحديث يقول لمخاطبه انى أحبك فقل فى دبر الخ هكذا قال عليه الصلاة والسلام لمعاذ وهو ظاهر فى نفسه من تفسير المسلسل وفى شرح النازم ما يقتضى أنه لم يتسلسل بهذا اللفظ فانه قال عقب الحديث فقد تسلسل لنا بقول كل من رواته وأنا أحبك فقل الخ اه فاقاد أن ما أشبه انى أحبك مثله بل أنه لم يرد الا بلفظ وأنا أحبك أى فالحال القولى انى أحبك فقل فيكون الحديث فى الحقيقة الذى وقع التسلسل فيه فى دبر كل صلاة الخ (قوله فانه مسلسل بقول كل من الرواة انى أحبك فقل) أى ان النبي صلى الله عليه وسلم قال يا معاذ انى أحبك فقل ومعاذ يقول لمن روى عنه وأنا أحبك فقل ثم من روى عن هذا الراوى يقول لميذه قال لى شيخى وأنا أحبك فقل وهكذا الى أن يتم السند من جهة النزول فيذكر الحديث بسنده أولا من جهة الصعود على العادة فى الرواية بلا تسلسل ثم يذكر السلسلة على جهة النزول وكذا حديث سورة الصف فانه يذكر أولا بسنده على جهة الصعود ثم تذكر سلسلته على جهة النزول وقد تذكر السلسلة فى القول مع ذكر السند على جهة الصعود من غير احتياج الى النزول كما فى الحديث المسلسل بالقسم وهو أن النبي صلى الله عليه وسلم قال بالله العظيم لقد حدثنى جبريل عليه السلام وقال بالله العظيم لقد حدثنى ميكائيل عليه السلام وقال بالله العظيم لقد حدثنى اسرافيل عليه السلام وقال قال الله تبارك وتعالى يا اسرافيل بعزنى وجلالى وجودى وكرمى من قرأ بسم الله الرحمن الرحيم متصلة بفتحة الكتاب مرة واحدة اشهدوا على أنى قد غفرت له وقبلت منه الحسنات وتجاوزت عنه السيئات ولا أحرق لسانه فى النار وأجيره من عذاب القبر وعذاب النار وعذاب القيامة والفرع الا كبر ويلقانى قبل الانبياء والاولياء أجمعين قال السخاوى هذا الحديث باطل متناوئ تسلسلا وقد أثبتته أهل الكشف وأجاب بعضهم عن أسباب بطلانه اه من رسالة الشيخ محمد بن أحمد عقيلة المكي وقد تذكر السلسلة فى الفعل على جهة النزول بعد ذكر الحديث بسنده أولا على جهة الصعود كالمسلسل بقبض اللحية وقد تكون السلسلة فى الفعل مذكورة بالقول فى سند الحديث على جهة الصعود من غير احتياج الى ذكرها من جهة النزول كما فى الحديث المسلسل بالنشيبك والحاصل أنه ان أمكن أن تذكر السلسلة مع ذكر سند الحديث سواء كانت السلسلة بالقول أو بالفعل فذاك والا احتيج الى ذكر السلسلة بعد على جهة النزول (قوله ومثله بالمسلسل بالقراء وبالحفاظ وبالمحمدين وباللقهاء الخ) كأن يقول حدثنا بصحيح البخارى مثلا شيخنا فلان القارىء أو الحافظ أو الفقيه أو المحدث عن شيخه فلان القارىء فى الاول والحافظ فى الثانى وهكذا (قوله وبالمحمدين) الذى فى شيخ الاسلام وبالمحدثين فلعلى مراد هذا الشارح بالمحمدين من أتى بالتحميد ان قرئ اسم فاعل أو من اسمه محمد ان قرئ اسم مفعول والحديث المسلسل بالقسم هو

بحصل فى وصفه لافى
أصل الحديث (قل) فى
رسمه باعتبار الرواة هو
(ما على وصف أتى) به
رواته قوليا كان الوصف
(مثل أما والله أبانى)
بالدرج (القتي) ثم يقول
الآخر مثل ذلك وهو
مقارب بل مماثل لحالهم
القولى الممثل بقوله صلى
الله عليه وسلم لمعاذ انى
أحبك فقل فى دبر كل
صلاة اللهم أعنى على
ذكرك وشكرك
وحسن عبادتك فانه
مسلسل بقول كل من
الرواة وأنا أحبك فقل
أو فعليا ومثله بالمسلسل
بالقراء وبالحفاظ
وبالمحمدين وباللقهاء
والناظم مثل له بقوله
(كذاك قد حدثني قائما)
ثم يفعل الآخر مثل ذلك
وهو القيام (أو بعد أن
حدثني تبسما) بالف
الاطلاق فان القيام
والتبسم وصف فعلى

وأما الحال الفعلى فكقول أبي هريرة شريك يدي أبو القاسم صلى الله عليه وسلم وقال خلق الله الأرض يوم السبت الحديث فإنه مسلسل بتشبيك كل منهم يده من رواه عنه (٤٠) وقد يجمع الحال القولى والفعلى كما فى حديث أنس لا يجد العبد حلاوا

إذا قرأت الفاتحة فصل بسم الله الرحمن الرحيم بحمد الله رب العالمين فى تنفس واحد من غير قطع (قوله وأما الحال الفعلى فكقول أبي هريرة شريك يدي أبو القاسم) أى النبى صلى الله عليه وسلم حين حدث أباه ريرة بهذا الحديث وضع يده فى يدي هريرة وأدخل أصابع يده فى أصابع يدي أبى هريرة فكل من روى عن أبى هريرة يفعل معه أبوه ريرة هكذا بان يشبك يده وهكذا وكان المناسب أن يقول بدل وأما الخ ومن الحال الفعلى ما وقع لأبى هريرة الخ كما عبر بذلك الدمياطى فى شرحه (قوله خلق الله الأرض يوم السبت) أى وخلق فيها الجبال يوم الأحد وخلق الشجر يوم الاثنين وخلق الله المكروه يوم الثلاثاء وخلق النور يوم الأربعاء وبت فيها الدواب يوم الخميس وخلق آدم بعد المصربوم الجمعة فى آخر الخلق فى آخر ساعة من ساعات الجمعة فيما بين العصر الى الليل اه من حاشية العلامة العدوى على شيخ الاسلام (قوله وقد يجمع الحال القولى والفعلى) أى الوصف القولى والفعلى أشار به الى تقسيم وصف الرواة الى ثلاثة أقسام قوليا فقط فعليا فقط قوليا وفعليا فإلى قوله أو فعليا مانعة خلونجوز الجمع (قوله حلاوة الايمان) أى لذاته المعنوية وفسر الخير بالطاعة والخلو بلذتها وثوابها والشر بالمعصية والمرب بمشقتها وعقابها (قوله بقبض كل منهم) هذا هو الفعل وقوله مع قوله الخ هذا هو القول (قوله ما توارده فى رواته على وصف سند بما يرجع الى التحمل اما فى صيغ الاداء الخ) لا يخفى أن السند هو الرواة فيكون عين قوله أو وصفناهم فلا داعى لذكره معه ويمكن أن يكون أراد به الاسناد بمعنى الرواية بجعل الباء فى قوله بما الخ للتصوير أو بمعنى من والتقدير وما توارده فى رواته على وصف سند أى وصف مصور أو مبين بوصف يرجع للتحمل أى له تعلق به وخلاصته أنه أراد بالسند التحمل أى الرواية ومعنى إضافة وصف له أن له نوع تعلق به اما لكون ذلك الوصف طريقا كسمعت فإنه من طريق الرواية من حيث مفاده وهو السماع أو متعلما بزمانها أو مكانها كما يأتى انتهى من حاشية العدوى وقوله اما فى صيغ الاداء جمع صيغة أى اما ذلك الوصف متحقق فى صيغ الاداء من تحقق الكلى فى جزئيه (قوله واما) بكسر همزة اما معطوف على اما فى صيغ الاداء فيكون المعنى الوصف الراجع الرواية اما متحقق فى صيغ الاداء واما متعلق بزمن الرواية من تحقق الكلى فى جزئيه كتمس الاظفار فإنه وصف متعلق بزمن الرواية من تعلق المطروف بالطرف ثم لا يخفى أن قص الاظفار من أحوال الواوى إلا أنه لما أضيف الى زمن الرواية بعد بذلك الاعتبار من الاوصاف المتعلقة بالرواية وان كان من أوصاف الراوى كسمعت وكان الحافظ الدمياطى يقلم أظفاره يوم الخميس ويسلسل ذلك بسند ضعيف الى رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال يا على قص الاظفار وتنف الابط وخلق العانة يوم الخميس والغسل والطيب واللباس يوم الجمعة انتهى وكحديث ابن عباس الذى ذكره الشارح فإنه مسلسل بيوم العيد يقول كل من رواته حدثني فلان فى يوم عيد الى أن يصل الى ابن عباس قال شهدت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم عيد فطراً أو أضحي فلما فرغ من الصلاة أقبل علينا بوجه فقال أيها الناس قد أصبتم خيراً فمن أحب أن ينصرف فلينصرف ومن أحب أن يقيم حتى يسمع الخطبة فليقيم قال الحافظ السيوطى غريب بهذا السياق وفى اسناده مقال وتام سنده بالسلسلة فى مسند محمد العقيلي المكي (قوله أو بمكانها كالمسلسل باجابة الدعاء فى الملتزم) فاجابة الدعاء وصف المولى تبارك وتعالى إلا أنها متعلقة بمكان الرواية من حيث ان المراد اجابة دعاء واقعه فى الملتزم لا مطلقا فالوصف الذى يرجع للتحمل وهو الرواية كما تحقق بقص الاظفار وسمعت تحقق باجابة الدعاء بالملتزم من تحقق الكلى بجزئيه فتلك الجزئيات أوصاف متعلقة بالرواية (قوله أو بتاريخها الخ) التاريخ

الايمان حتى يؤمن بالقد رخيرته وشره حلوه ومرة قال وقبض رسول الله صلى الله عليه وسلم على لحيته وقال آمنت بالقد ر الخ فإنه مسلسل بقبض كل منهم على لحيته مع قوله ذلك ومن المسلسل ما توارده فيه رواته على وصف سند بما يرجع الى التحمل اما فى صيغ الاداء كقول كل من رواته سمعت فلانا أو نحوه كحدثنا أو أخبرنا فلان فاتحد ما وقع لهم فصار الحديث مسلسلا بل جعل الحاكم منه أن تكون ألفاظ الاداء من جميع الرواة دالة على الاتصال وان اختلفت فقال بعضهم سمعت وبعضهم أخبرنا وبعضهم حدثنا لكن الاكثر على اختصاصه بالتوارد فى صيغة واحدة وأما فيما يتعلق بزمن الرواية كحديث ابن عباس شهدت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم عيد أو مكانها كالمسلسل باجابة الدعاء فى الملتزم أو

التعريف بوقت يضبط به ما يراد ضبطه من ولادة أورماية أو نحوه والمعنى أو وصف يتعلق بتاريخها ومثله الشارح بقوله ككون الراوى الخ فيقول الراوى أخير فلان وأنا آخر من أخبر عنه فقوله آخر الخ وان كان وصفا للراوى إلا أنه لما تعلق بتاريخ الراوى عدم الاوصاف الراجعة للرواية ثم هذا من تعلق الجزئي بكليته لأن التعريف بوقت يضبط به كما يتحقق بقوله وأنا آخر من روى عنه يتحقق بغيره وكأنه يقول روايتى وقعت فى آخر أزمنة الرواية عنه ولعل المراد بالوصف المتعلق بالتاريخ وصف مخصوص كالآخريّة فلا يقال انه هنا متعلق بزمان الرواية فهو تكرار ومن المسلسل بالآخريّة الحديث الذى رواه أبوهريرة قال سمعت خليلي أبا القاسم صلى الله عليه وسلم يقول لا تقوم الساعة حتى لا تنطح ذات قرن جماء ذكره محمد العقيلي في مسلسلاته والحديث المذكور كناية عن حصول العدل وهو اذا نزل سيدنا عيسى عليه السلام (قوله انما هي أمثلة له) فتسميها أنواعاً تسمح لان النوع ما دخل تحته جزئيات وهذه الثمانية نفسها جزئيات الاول منها المسلسل سمعت والثاني بقولهم قم فصب حتى أربك وضوء فلان * والثالث المطلق بمادل على الاتصال كسمعت أو أنبأنا أو حدثنا وان اختلفت ألفاظ الرواية * والرابع بقولهم فان قيل لفلان من أمرك بهذا قال أو يقول أمرنى فلان * والخامس بالاختزال بالحقية وتقدم * والسادس بقولهم وعد هن فى يدي * والسابع بقولهم شهدت على فلان * والثامن بالتشبيك باليد انتهى (قوله كما فهمه ابن الصلاح عنه) هو متعلق بالمنفى أى كما فهم الحصر على الحاكم (قوله بل كلامه) أى الحاكم (قوله ما يدل على الاتصال) لانه قال بعد الفراغ منها فهذه أنواع التسلسل من الاسانيد المتصلة التي لا يشوبها تدليس ((قوله كالمسلسل بالاولية) وصف الاولية فيه أن كل راواً ما يرويه الى من لم يسمع منه شيئاً من الاحاديث قبل ومثال المسلسل بالاولية الراحمون يرحمهم الرحمن ارحموا من فى الارض يرحمكم من فى السماء فيقول الراوى سمعت حديث الرحمة المسلسل بالاولية من شيخى فلان وهو أول حديث سمعته منه ويقول شيخه سمعته من شيخى وهو أول حديث سمعته منه وهكذا الى تمام السلسلة من جهة الصمود الى أن تم السلسلة (قوله تنتهى الى سفيان بن عيينة) واقطع فيمن فوقه فاقطع بالاولية فى سماع ابن عيينة من عمرو بن دينار وفى سماع عمرو من أبي قابوس وفى سماع أبي قابوس من عبد الله بن عمرو بن العاص وفى سماع عبد الله من النبي صلى الله عليه وسلم (قوله ويصح ذلك) لانه اما غلط واما كذب كما بين ذلك السخاوى (قوله المسلسل بقراءة سورة الصنف) هو ما رواه عبد الله بن سلام قال قعدنا نقرأ من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فتذاكرنا فقلنا لو نعلم أى الاعمال أقرب الى الله لعملناه فانزل الله عز وجل سبح لله ما فى السموات وما فى الارض وهو العزيز الحكيم يا أيها الذين آمنوا لم تقولون مالا تفعلون قال عبد الله بن سلام قرأها علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم هكذا قال أبو سلمة وقرأها علينا عبد الله بن سلام رضى الله عنه هكذا قال يحيى وقرأها علينا أبو سلمة قال الازاعى فقرأها علينا يحيى قال محمد بن كثير فقرأها علينا الازاعى قال الدارمى فقرأها علينا محمد بن كثير

القسم التاسع من أقسام الحديث العزيز

(قوله عزيز) قال الدمياطي بلاثنتين للضرورة انتهى (قوله مروي اثنين) خبر مبتدأ محذوف تقديره هو كما قدره الدمياطي وقوله مروي بسكون الياء للوزن وحينئذ تحذف فى الوصل لالتقاء الساكنين وتثبت فى الرسم (قوله ولومن طبقة واحدة) أى ولو كان بقية الطباق أكثر لقوله فيما سأتى وقد يكون الحديث عزيزاً مشهوراً بل أقول ويصدق بما اذا كان بقية الطباق فرطاً والاولى أن يقول ولوفى الطبقة الاولى فقط والحاصل أنه ان رواه عن الامام واحد فقط فغريب ولورواه بعد ذلك مائة عن ذلك الواحد وان رواه

انما هي أمثلة له ولم يرد الحصر كما فهمه ابن الصلاح عنه بل كلامه يؤذن بأنه انما ذكر من أنواعه ما يدل على الاتصال وقد يقع التسلسل فى معظم الاسناد فقط كالمسلسل بالاولية فان السلسلة منه تنتهى الى سفيان بن عيينة فقط قال فى النخبة ومن رواه مسلسلاً الى منتهاه فقد وهم ونحوه قول شيخه العراقي وقد وقع لنا باسناد متصل الى آخره ولا يصح ذلك قال الحافظ ابن حجر رحمه الله من أصبح مسلسل يروى فى الدنيا المسلسل بقراءة سورة الصنف (عزيز مروي اثنين او ثلاثه) ولومن طبقة واحدة وأقارب هذا أن حده أن لا يرويه أقل من اثنين فيخرج الغريب وسمى العزيز

لقلة وجوده من عزيز بمكر عين مضارعه أول كونه قوي بمجيئه من طريق أخرى من عزيز بفتحهما كقوله تعالى فزنا بثالث وقد ادعى ابن حبان أن رواية اثنين عن اثنين لا توجد أصلاً قال في شرح النخبة فإن أراد أن رواية اثنين فقط عن اثنين فقط لا توجد أصلاً فسلم وأما صورة العزيز التي جوزها (٤٢) فوجوده بأن لا يرويه أقل من اثنين عن أقل من اثنين مثاله ما رواه الشيخان من

اثنان عن الإمام أو ثلاثة فعزيز ولورواه عن هؤلاء الثلاثة أو الاثنين مائة قال في المختار طبقات الناس مراتهم (قوله لقلة وجوده) علة التسمية لا تقتضي التسمية ولا ينافي وجود تلك العلة في الغريب (قوله وقد ادعى ابن حبان أن رواية اثنين عن اثنين لا توجد أصلاً) أسقط الشارح شيئاً من عبارة ابن حبان ونصها أن رواية اثنين عن اثنين إلى أن ينتهي لا توجد أصلاً انتهت فأسقط الشارح إلى أن ينتهي فكان الواجب في النقل عن ابن حبان أن يذكرها قال السخاوي وزعم بعضهم أنه ما يرويه اثنان عن اثنين وهكذا من غير زيادة ولو طولب بشئ من أمثله لزوجوه بل امتنع (قوله فسلم) الذي في شرح النخبة فيمكن أن يسلم انتهى فكان الأولى للشارح أن ينقلها بلفظها لانه عبر بالمكان وهو أوسع دائرة من الجزم بالتسليم (قوله بأن لا يرويه أقل من اثنين) عن أقل من اثنين أي المصورة بأن الخ ثم لا يخفى أنه يرد أنه يصدق حتى بالتواتر فضلاً عن المشهور فالصواب أن يزيد ولا يصل إلى حد التواتر والشهرة لا خراجهما لانهما مباينان للعزيز عند الحافظ وقوله عن أقل متعلق بزيادة ولا يخفى صدقه بصور أحدها أن يرويه الاثنان عن كل واحد من الاثنين ثابته أن يرويه عن كل واحد من الاثنين اثنان الثالثة أن يرويه اثنان عن واحد وواحد عن واحد الرابعة أن يرويه واحد من الاثنين عن واحد من الاثنين والآخر عن الآخر الخامسة أن يرويه اثنان عن واحد من الاثنين ووجه صدقه بذلك أن قوله أقل من اثنين في قوة قوله واحد فكانه قال أن لا يرويه واحد عن أقل من اثنين ولا يخفى صدقه بوحدة الصحابي فلا يشترط تعدده وهو أحد قولين والحاصل أنه اختلف في العزيز هل لا بد أن ينقص طبقة من طبقاته عن اثنين حتى في الأولى أو يكفي في الطبقة الأولى بواحد فقط كذا أفاده ولي الله الخ رشى في حاشية النخبة وظهر بما تقرر مغايرة ما قاله الحافظ لما ذهب إليه ابن منده الذي قال في شأنه الشارح ولو من طبقة واحدة انتهى من حاشية العلامة العدوي على شيخ الاسلام (قوله من حديث أنس) أنس هو محل الشاهد فهو المفصود بالتمثيل وأما أبو هريرة فلا شاهد فيه وإنما ذكر لبيان الواقع وتعدد الرواية (قوله الحديث) تمامه والناس أجمعين هكذا في شرح النخبة لكن مع تقديم الوالد على الولد (قوله ورواه عن أنس الخ) الذي في شرح النخبة أسقاط الواو من ورواه فلعل الشارح عطفه على مقدر تقديره رواه أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم ورواه عن أنس قتادة أو الواو زائدة أو هي للتعليل (قوله وليس العزيز شرطاً للصحيح) أي ليس العزيز من حيث تعدد روايته لا من حيث ذاته لأن الحديث الصحيح لا يشترط فيه تعدد الرواية بخلاف العزيز (قوله واليه يومي) كلام الحاكم أي إلى الخلاف وموافقة الجبائي في الاشتراط فكل من الجبائي والحاكم يقول باشتراط تعدد الرواية في الصحيح كما يعلم من شرح النخبة وعبارته واليه يومي) كلام الحاكم أي عبد الله في علوم الحديث حيث قال الصحيح أن يرويه الصحابي الزائل عنه اسم الجهالة بأن يكون له راويان ثم يسدأوله أهل الحديث إلى وقتنا كالشهادة على الشهادة انتهى (قوله وصرح ابن العربي) أي القاضي أبو بكر بن العربي كذا في شرح النخبة (قوله لقد كان يكفي التماضي) أي الذي هو ابن العربي كما تقدم في كلام الشارح احتباك لانه حذف ابن العربي هنا وفيما سبق حذف القاضي والمراد بالكفاية أنه لو تأمل لم يشترط التعدد واكتفى بعدمه (قوله أنه شرط البخاري) هو مفعول ادعى وقوله أول حديث مذكور فيه فاعل بكفى ووجه كونه كافياً في الإبطال أنه

حديث أنس والبخاري من حديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من ولده ووالده الحديث ورواه عن أنس قتادة وعبد العزيز بن صهيب ورواه عن قتادة شعبة وسعيد ورواه عن عبد العزيز اسمعيل بن علي وعبد الوارث ورواه عن كل جماعة وليس العزيز شرطاً للصحيح خلافاً للجبائي المعتزلي واليه يومي) كلام الحاكم وصرح ابن العربي في شرح البخاري بأن ذلك شرط البخاري وأجاب عما ورد من ذلك بجواب فيه نظر لانه قال فإن قيل حديث الأعمال بالنيات فرد لم يروه عن عمر الا علقمة قلنا قد خطب به عمر على المنبر بحضرة الصحابة فلو أنهم يعرفونه لا نكروه وتعقب بأنه لا يلزم من سكوتهم عنه أنهم سمعوه

من غيره وبأن هذا الواسع في عمر منع في فقد علقمة ثم تفرد محمد بن ابراهيم به عن علقمة ثم تفرد يحيى بن سعيد به عن محمد على ما هو الصحيح المعروف عند المحدثين وقد وردت له متابعات لا يفتريها وكذا لا يسلم جوابه في غير حديث عمر قال ابن رشيد لقد كان يكفي القاضي في بطلان ما ادعى أنه شرط البخاري أول حديث مذكور فيه اهـ (مشهور

مروى فوق ما) زائدة (ثلاثة) كاربعة لكن في كلام الناظم نظر ان أحدهما الايطاء ثانيهما وهو الالهم أن ما عرف به المشهور ليس المعروف
فالذى في النخبة وغيرها هو ماله طرق محصورة بأكثر من اثنين سمي به لشهرته ووضوح أمره نعم قد يوهم كلام ابن منده ما قاله الناظم
فانه قال الغريب كحديث الزهرى وقتادة ممن يجمع حديثهم اذا انفرد الرجل (٤٣) عنهم بالحديث يسمى غريبا

فاذا روى عنهم رجلان
أو ثلاثة واشتركوا يسمى
غريبا فاذا روى الجماعة
عنهم حديثا يسمى
مشهورا وهذا ليس
بصريح فما قاله الناظم
فقد قرر شيخ الاسلام
على ما يفيد أن المراد
بالجماعة في كلامه الثلاثة
فما فوق اللهم الا ان
يجاب بأن لفظ فوق
مقدمة من تأخير والاصل
ثلاثة ففوق على حد ما
قيل في قوله تعالى فان
كن نساء فوق اثنتين ثم
المشهور هو المستفيض
عند جماعة من الفقهاء
لا انتشاره وشيوعه في
الناس وبعضهم غاير
بينهما بأن المستفيض
يكون في ابتدائه وانتهائه
سواء والمشهور أعم من
ذلك بحيث يشمل ما
أوله منقول عن الواحد
(فوائد) الاولى قد
يكون الحديث عزيزا
مشهورا كحديث نحن
الآخرون السابقون يوم
القيامة فهو عزيز عن
النبي صلى الله عليه وسلم
رواه عنه حذيفة وأبو

خال من التعدد وقوله انتهى أى كلام شرح النخبة وأعلم أن تعريف العزيز بما ذكره الناظم هو قول
ابن منده كما قاله الدمياطي في شرحه وستأتى الإشارة اليه في كلام الشارح

القسم العاشر من أقسام الحديث الحديث المشهور

(قوله مروى) بسكون الياء للوزن أو باسقاطها مع التثوين وهو خبر مبتدأ محذوف أى هو مروى
رواه فوق ثلاثة أى ما رواه أكثر من ثلاثة ففوق منصوب على الظرفية صفة لمحذوف (قوله الاول
الايطاء) لا يسمى ايطاء الا ان كان من مشطور الرجز وأما ان كان من كامل الرجز فلا يطاء لان الايطاء
هو تكرير القافية لفظا ومعنى كما هو معروف عند أهل فنه (قوله ماله طرق محصورة) الطرق بضم تين
جمع طريق والمراد بها هنا الأسانيد أى ماله أسانيد محصورة ولم تصل الى التواتر (قوله نعم قد يوهم الخ)
هذا استدراك على قوله ليس المعروف لان ظاهره أنه لا مستند له من كلامهم ولو كان مستندا في الظاهر
فقط وقوله الغريب مبتدأ وقوله كحديث هو الخبر لكنه كالموطى لقوله اذا انفرد الخ ثم انه رد ما أوهمه
كلام ابن منده يقوله وهذا ليس بصريح الخ ويحمل شيخ الاسلام له على ما قرره ارتد الى كلام صاحب
النخبة وغيره وان كان فيه شيء وقوله اللهم الا أن يجاب الخ جواب عن صاحب المتن بما يوافق به كلام
شيخ الاسلام وكلام صاحب النخبة وحينئذ تنفق الاقوال منهم على ان المشهور أقله ثلاثة (قوله كلام
ابن منده) يقرأ بالهاء وصلا ووقفا واسمه عبدالله (قوله ممن يجمع حديثهم) أى من شأنهم أن يجمع
حديثهم لجلالتهم وان لم يجمع ولا فرق في ذلك الامام الموصوف بما ذكر بين أن يكون النبي صلى الله عليه
وسلم أو الصحابة أو غيرهما (قوله يسمى غريبا) قال الحافظ في شرح النخبة الغريب والفرد مترادفان
لغة واصطلاحا الا أن أهل الاصطلاح غايروا بينهما من حيث كثرة الاستعمال وقلته فالفرد أكثر
ما يطلقونه على الفرد المطلق والغريب أكثر ما يطلقونه على الفرد النسبي فالفرد المطلق ما تكون غرابته
في أصل السند والفرد النسبي هو أن تكون غرابته والتفرد به في أثناء السند كأن يرويه عن الصحابي أكثر
من واحد ثم يتفرد بروايته عن واحد منهم شخص واحد سمي نسبيا لكون التفرد فيه حصل بالنسبة الى
شخص معين وان كان الحديث في نفسه مشهورا (قوله لا انتشاره) من قاض الماء فيفيض فيضا اذا
كثر حتى سال ويلزم من ذلك الا انتشاره والشيوع أى الظهور فاذا علمت ذلك فهو تيسيل باعتبار اللازم
(قوله يكون في ابتدائه وانتهائه سواء) أى بان لا ينقص فيهما عن ثلاثة وكذا فيما بين ذلك وقوله والمشهور
أعم الخ يشمل ما أوله منقول عن الواحد كذا أفاده بعض من كتب على الحافظ أى ما أول أحواله كونه
منقولا عن الواحد (قوله فوائد) أى ثلاثة (قوله الآخرون) أى في الوجود (قوله السابقون)
أى في الحساب والوزن ودخول الجنة وغير ذلك (برثن) بضم الباء الموحدة فراء ساكنة فتاء
مثلثة مضمومة فنون (قوله والمراد به) أى بالصحيح ما يشمل الحسن وحينئذ تصير الاقسام تسعة حاصلة
من ضرب العزيز والمشهور والغريب في الصحيح والحسن والضعيف (قوله ومن ثم) أى من أجل
أكثرية الضعيف في الغرائب (قوله فالصحيح المشهور الخ) كان الاولى أن يقول فالمشهور الصحيح
لان هذا شروع في أمثلة انقسام المشهور الى صحيح وحسن وضعيف لا في انقسام الصحيح الى المشهور وغيره

هريرة ومشهور عن أبي هريرة رواه عنه سبعة أبو سلمة بن عبد الرحمن وأبو حازم وطاوس والاعرج وهام وأبو صالح وعبد الرحمن
مولى أم برثن (الثانية) وصف الحديث بالعزيز والمشهور وكذا بالغريب لا ينافى الصحة ولا الضعف بل قد يكون كل من الثلاثة صحيحا
والمراد به ما يشمل الحسن وقد يكون ضعيفا لكن الضعف في الغريب أكثر ومن ثم كره جمع من الأئمة تتبع الغرائب كما يأتى فالصحيح المشهور

كحديث ان الله لا يقبض العلم (٤٤) وحديث من أتى الجمعة فليغتسل والمشهور الذي لم يصح كحديث من بشرني بخروج آذار بشرته بالجنة

وحديث نحر كم يوم صومكم فانهما مشهوران ولا أصل لهما والمشهور الضعيف كثير وسيأتي ان شاء الله أمثلة الغريب ولم يثل العراقي للعزيم مع نقله عن الأئمة أنه يكون منه الصحيح والضعيف متعقبا على عدم ذكر ابن الصلاح أنه يكون منه ذلك (الثالثة) قسموا المشهور الى شهرة مطلقة بين المحدثين وغيرهم كحديث المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده والى ما هو مشهور عند المحدثين خاصة كحديث أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قنت شهرا بعد الركوع يدعو على رعل وذكوان فهذا حديث اتفق عليه الشيخان من رواية سليمان التيمي عن أبي مجلز وهو بكسر الميم فسكون الجيم ففتح اللام بعدها زاي عن أنس ورواه عن أنس جمع غير أبي مجلز ثم عنه جماعة غير التيمي ثم جماعة عن التيمي بحيث اشتهر بين المحدثين أما غيرهم فربما استغربه

تأمل (قوله كحديث ان الله لا يقبض العلم) تمامه كما في متن الجامع الصغير انزاعا ينزعه من العباد ولكن يقبض العلم بقبض العلماء حتى اذا لم يبق عالما اتخذ الناس رؤسا جهالا ففسلوا فافتوا بغير علم فضلوا وأضلوا حم ه ق ت عن ابن عمرو * والحاء والميم رمز لا حمد بن حنبل والهاء لابن ماجه والقاف للشيخين والتاء للترمذي اه قال شارحه المناوي رحمه الله (ان الله لا يقبض العلم) المؤدى لمعرفة الله والامان به وعلم أحكامه (انزاعا ينزعه) أي عوايم محوه فانزاعا مفعول قدم على فعله (من) صدور (العباد) الذين هم العلماء لانه وهبهم اياه فلا يسترجمه (قوله ولكن يقبض العلم بقبض العلماء) أي بموتهم فلا يوجد فيمن بقي من يخلف الماضي (حتى اذا لم يبق) بضم أوله وكسر القاف (عالما) وفي رواية يبق عالم بفتح الياء والقاف وعبر باذادون ان رمزا الى أنه كائن لا محالة (اتخذ الناس رؤسا) بضم الهمة والتنوين جمع رأس وروى بهمة آخره جمع رئيس والاول رواية الاكثر (جهالا) جهلا بسيطا أو مركبا (فسلوا فافتوا بغير علم) في رواية برأيهم استكبارا وأتفة عن أن يقولوا لا علم (فضلوا) في أنقسامهم (وأضلوا) من أفتوه وفيه تحذير من رئيس الجهلة وحث على تعلم العلم وذر من يبادر الى الجواب بغير تحقيق وغير ذلك وذال لا يارضه خبر لا تزال طائفة من أمتي الحديث لجل ذال على أصل الدين وذالك على فروعه اه بحروفه (قوله بخروج آذار) وهو بمد الهمة ممنوع من الصرف للعلمية والعجمة وهو شهر عددي فهو أحد وثلاثون يوما وما هو آخر الشتاء والبرد فيه قليل يدخل في خامس رمهات القبطي في السنة البسيطة وفي سابعه في السنة الكبيسة كما ذكره ابن الشاطر الدمشقي في اللمعة وغيره (قوله نحر كم يوم صومكم) وفي بعض النسخ يوم نحر كم يوم صومكم ولعلهم اربابان (قوله ولا أصل لهما) أي فهما مشهوران موضوعان وكان المناسب اسقاط هذا القسم لان كلامه في المشهور المنقسم الى الصحيح والحسن والضعيف تأمل (قوله والمشهور الضعيف كثير) من أمثله كما ذكره الشارح في مختصر المقاصد الحسنة في الاحاديث المشتهرة اقوا زلة العالم ومنها حديث احياء أبي النبي صلى الله عليه وسلم حتى آمنابه ضعيف على الصواب كما قاله ابن شاهين وابن عساكر والسهيلي وابن ناصر لا موضوع خلافا لبعض ولا صحيح خلافا لبعض * ومنها ادفنوا موتاكم وسط قوم صالحين فان الميت يتأذى بجار السوء كما يتأذى الحي بجار السوء فهو ضعيف وقيل موضوع * ومنها اذا أراد الله انفاذ قضائه وقدره سلب من ذوى العقول عقولهم حتى يتنفذ فيهم قضاءه وقدره * ومنها اذا حدثتم عنى بحديث يوافق الحق فصدقوه وحدثوا به حدثت به أو لم أحدث ومنها اذا طنت أذن أحدكم فليذكرنى وليصل على وليقل ذكر الله بخير من ذكرنى فهو ضعيف وقيل صحيح ومنها أصل كل داء البردة ومنها اطلبوا العلم ولو بالصين (قوله متعقبا على عدم ذكر ابن الصلاح) أي متوركا أي لم يذكر ابن الصلاح كون العزيز يكون منه الصحيح والضعيف بل ذكر ذلك في المشهور والغريب فقط (قوله رعل وذكوان) بكسر راء رعل وفتح ذال ذكوان وسكون كافه وهما قيلتان (قوله سليمان التيمي عن أبي مجلز) واسمه لاحق بن حميد مشهور بكنيته ثقة كما أفاده في التقريب (قوله ورواه عن أنس جمع غير أبي مجلز) أي جمع من التابعين (قوله ثم عنه جماعة) أي عن أبي مجلز جماعة غير سليمان التيمي وقوله بعد ثم جماعة أي عن سليمان التيمي (قوله بلا واسطة) قال شيخ الاسلام بعد ذلك وهذا الحديث بواسطة أبي مجلز اه (قوله وهو ما رواه جمع عن جمع الخ) وهو أى المتواتر وقوله بلا حصر عدد أى بلا حصر في عدد فلاضافة على معنى في أى ان المتواتر لا يحد العدد فيه بحد بحيث لا يتجاوز فقد يتحقق في عشرين وقد يتحقق في ثلاثين وغير ذلك باعتبار ما يقوم بهم من الاوصاف (قوله ولا صفة مخصوصة) كالمدالة فلا تشترط قال في جمع الجوامع وشرحه

لان الغالب رواية التيمي عن أنس بلا واسطة وهذا ينقسم المشهور أيضا الى متواتر وغيره فكل متواتر مشهور والاصح ولا عكس وان غلب المشهور في غير المتواتر وهو ما رواه جمع عن جمع بلا حصر عدد معين ولا صفة مخصوصة بل بحيث يبلغون حدا

تحيل العادة تواطؤهم على الكذب كحديث من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار فقد رواه من الصحابة مائة واثنان منهم العشرة المدشرة بالجنة كما جزمه المزني وقيل نحو الثمانين واستبعده العراقي وكحديث مسح الخف فقد (٤٥) رواه سبعون من الصحابة منهم

العشرة أيضاً ونص على تواتره ابن عبد البر وكحديث رفع اليدين في الصلاة فقد رواه نحو خمسين صحابياً منهم العشرة أيضاً وجعله ابن الجوزي متواتراً إلى غير ذلك من الأحاديث فدعوى ابن الصلاح عزته وغيره عدمه ممنوع وقد شنع عليه وعلى غيره في شرح النخبة والمتواتر بشروطه المتقدمة يفيد العلم الضروري وهو الذي يضطر إليه الإنسان بحيث لا يمكن دفعه هذا هو المعتمد وقيل لا يفيد العلم الانظرياً قال في شرح النخبة وليس بشيء ثم أطال في رده وما تقدم أنه لا يحصره عدد معين هو الصحيح ومنهم من عينه في أربعة وقيل في خمسة وقيل في سبعة وقيل عشرة قال السيوطي وهو الأقرب عندي وقيل في اثني عشر وقيل في أربعين وقيل في سبعين وقيل غير ذلك قال الحافظ ابن حجر وتمسك كل قائل بدلائل جاء فيه ذكر ذلك العدد فأفاد العلم وليس بال لازم

والأصح أنه لا يشترط فيه أي في المتواتر اسلام في روايته ولا عدم احتواء بلد عليهم فيجوز أن يكونوا كفاراً وأن تحويهم بلد كان يخبر أهل قسطنطينية بقتل ملكهم لأن الكثرة مانعة من التواطئ على الكذب اه محروفة (قوله) تحيل العادة تواطؤهم على الكذب (أي أو وقوع الغلط منهم اتفاقاً من غير قصد وبال نظر لقوله تحيل العادة يكون العدد في طبقة كثيراً وفي أخرى قليلاً إذ الصفات العلية في الرواة تقوم مقام العدد أو تزبد عليه ولا بدله من مستند أي أمر مدرك بأحدى الحواس الخمس الظاهرة لا مائت بقضية العقل والعرف كاخيار الفلاسفة تقدم العالم فلا يفيد العلم مع كثرتهم (قوله المزني) بكسر الميم والزاي المشددة نسبة إلى المزة قرية بدمشق كذا في الباب اه سري الدين أفندي على النخبة (قوله فدعى ابن الصلاح عزته) أي عزلة المتواتر وقوله وغيره معطوف على ابن الصلاح أي ودعوى غيره عدمه أي عدم المتواتر ودعوى مبتدأ ممنوع خبره وذكره مالا كتسابه التذكير من المضاف إليه أولئاوله بالأدعاء وعبارة شرح النخبة (فائدة) ذكر ابن الصلاح أن مثال المتواتر على التفسير المتقدم يمز وجوده إلا أن يدعى ذلك في حديث من كذب على وما ادعاه من العزة ممنوع وكذلك ما ادعاه غيره من عدم لأن ذلك نشأ من قلة الاطلاع على كثرة الطرق وأحوال الرجال وصفاتهم المقتضية لا بما العادة أن يتواطؤوا على كذب أو يحصل منهم اتفاقاً ومن أحسن ما يتقوى به كون المتواتر موجوداً أو وجود كثرة في الحديث أن الكتب المشهورة المتداولة بأيدي أهل العلم شرقاً وغرباً بالمقطوع عندهم بصحة نسبتها إلى مصنفها إذا اجتمعت على إخراج حديث وتعددت طرفه تعدد تحيل العادة تواطؤهم على الكذب إلى آخر الشروط أفاده العلم اليقيني بصحته إلى قائله ومثل ذلك في الكتب المشهورة كثير اه محروفة (قوله والمتواتر بشروطه) المراد بالشروط الاجزاء المحققة له أي الموجودة لما هيته وهي كونه خبر جمع وكونهم بحيث يؤمن تواطؤهم على الكذب وكونه عن محسوس (قوله يفيد العلم الضروري) أي الذي يحصل عند سماعه من غير احتياج إلى نظر وذلك لحصوله لمن لا يتأتى منه النظر كالبله والصبيان (قوله وقيل غير ذلك) فقيل عشرين وقيل ثمانمائة وبضعة عشر (قوله وليس بال لازم أن يطرد) أي العلم في غيره أي غير العدد الذي عينه كل قائل وهو العدد الناقص عما عينه ذلك القائل فهذا الكلام من تنمة الدليل وقوله لا احتمال الاختصاص أي اختصاص العدد المعين في كل قول أي اختصاصه بهذه المزية وهي افادة العلم

الحادي عشر من الاقسام الحديث المعنعن

أي وما ألحق به من الحديث المؤن بتشديد النون الأولى وهو ما فيه أن بالفتح والتشديد نحو أن فلا نا قال كذا ومعظم العلماء على التسوية بينهما وقال الحافظ يعقوب بن شيبة في المعنعن بالاتصال وفي المؤن بالارسال ولذلك حكم على رواية ابن الزبير عن محمد بن الحنفية عن عمار قال أتيت النبي ﷺ وهو يصلي فسلمت عليه فرد على السلام بالاتصال وعلى رواية قيس بن سعد بن عطاء بن أبي رباح عن ابن الحنفية أن عماراً مر بالنبي ﷺ وهو يصلي بالارسال لكونه قال أن عماراً ولم يقل عن عمار اه وهذا كان قبل تحريم الكلام في الصلاة اه من شرح الديمياطي عي هذا المن وسيأتي في كلام الشارح التنبيه على ذلك في الفائدة الثانية (قوله دون بيان للتحديث أو الاخبار أو السماع) كان الأولى أن يزيد أو نحو ذلك أي من قال لنا وذكر لنا (قوله عن كرم) أي بفتح الكاف والراء كما في شرح الديمياطي (قوله في حكم الاسناد المعنعن) المعنعن صفة للاسناد فيؤخذ منه أن معنى قولهم حديث معنعن أي معنعن سنده (قوله وغيره) يقرأ بالجر عطفاً على المحدثين أي وجمهور غير المحدثين من الأصوليين والفقهاء كما يؤخذ

أن يطرد في غيره لا احتمال الاختصاص اه والله أعلم (معنعن) هو ما رواه بلفظ عن دون بيان للتحديث أو الاخبار أو السماع كما أشار إليه بقوله (كن سعيد) و(عن كرم) فاستغنى بالمثل عن الحدو واختلوا في حكم الاسناد المعنعن والذي صححه جمهور المحدثين وغيرهم أنه من المتصل

بشرط سلامة معننه من التدليس و يشترط ثبوت ملاقاته ممن رواه عنه بالنعنة على ما ذهب اليه البخاري و شيخه ابن المديني وغيرهما من أئمة الحديث و مسلم لم يشترط الثاني بل اكتفى بثبوت كونهما في عصر واحد وان لم يثبت في خبر قط أنها اجتمعا أو تشافها لكن قال ابن الصلاح فيما قاله مسلم نظر أي لانهم (٤٦) كثيرا ما يرسلون عن عاصروه ولم يلقوه فاشترط لقيهما لتحمل النعنة على السماع

واشترط ابن السمعاني طول الصحبة بينهما وأبو عمر والداني كونه معروفا بالرواية عنه والقاسي أن يدركه ادراكا بينا * وقيل المعنعن المرسل والمنقطع وان لم يكن راويه مدلسا حتى يظهر اتصاله بمجيئه من طريق آخر انه سمعه منه لان عن لا تشعر بشي من انواع التحمل قال النووي وهذا مردود باجماع السلف رحمه الله تعالى قائدان في الاولى قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى قد ترد عن ولا يراد بها بيان حكم اتصال أو انقطاع بل ذكر قصة سواء أدركها أم لا بتقدير محذوف أي عن قصة فلان أو شأنه أو نحو ذلك مثاله ما رواه ابن أبي خيثمة في تاريخه عن أبيه قال حدثنا أبو بكر بن عياش قال حدثنا أبو اسحق عن أبي الاحوص انه خرج عليه خوارج فقتلوه فلم يردا أبو اسحق بقوله عن أبي الاحوص انه اخبره بذلك وان كان قد لقيه وسمع منه لانه يستحيل ان يكون اخبره بعد قتله وانما اراد نقل ذلك بتقدير مضاف محذوف كما تقرر * الثانية ذهب جمهور العلماء ومنهم مالك كما حكاه في التمهيد عنهم الى التسوية بين الرواية بالنعنة وبين الرواية

ذلك من كلام ابن الصلاح (قوله بشرط سلامة معننه من التدليس) أي لم يعلم أن به تدليسا وهو وان صدق بالشك فالظاهر السلامة منه بحيث ان السلامة تصير راجحة عند التردد (قوله بشرط ثبوت ملاقاته) الخ ليس المراد باللقاء مجرد الاجتماع بل لابد من سماع منه ولو مرة سواء كان في ذلك الحديث المتنازع فيه أو غيره فيكون في كل ما يرويه عنه محمولا على سماعه منه كذا في حواشي النخبة وقال البقاعي ومراد من اشترط اللقاء أن يقترن باللقاء امكان السماع والا فلو ورد في القصة التي ثبت بها اللقاء ما يدل على عدم السماع لم يعتد بذلك اللقاء أي فانت تراه قال امكان السماع لا السماع بالفعل اه من حاشية العلامة الصمدي على الالقية (قوله أنها اجتمعا أو تشافها) معنى اجتمعا تلاقيا ومعنى تشافها تخاطبا أي انه لا بد من معرفة انهما متعاصران ومعرفة اللقاء لا تشترط تحسينا للظن بالثقة نعم المضمر معرفة عدم اللقاء (قوله السمعاني) بفتح السين ويجوز كسرهما (قوله طول الصحبة بينهما) أي بين المعنعن والمعنعن عنه (قوله أن يدركه ادراكا بينا) أي ظاهرا كان يكون هناك مجالسة ومشاهدة له (قوله وقيل المعنعن من المرسل والمنقطع) فيكون الحديث الحديث المستند المتيقن كالمُرسل والمنقطع لا من أوصاف السند فلا حسن أن يقول وقيل المستند أي الحديث المستند المعنعن ليناسب ظاهر قوله وان لم يكن راويه مدلسا وقوله وان لم يكن راويه مدلسا ليست الواو للحال بل للتعميم أي سواء وصف راويه بالتدليس أم لا وحينئذ لا يحتج به واقتصر شيخ الاسلام في هذا القيل على المنقطع فيكون عطف الشارح له على المرسل من عطف العام (قوله حتى يظهر اتصاله بمجيئه) أي بسبب محي الحديث انه سمعه منه من طريق آخر وقوله لان عن تعليل للحكم بانه منقطع أو مرسل (قوله بشي من انواع التحمل) أي لاسماعا ولا تحديثا ولا غيرها (قوله وهذا مردود باجماع السلف) المشار له هذا القول وهو أن كل ما أتانا منقطع يدل عليه كلام السخاوي فليس المشار له مضمون التعليل والمراد بالسلف من تقدم من علماء الفن وزاد السخاوي على ما هنا بأن فيه من الشديدا لا يخفى ويليها اشتراط طول الصحبة ومقابله في الطرف الآخر الا كنفاء بالمعاصرة وحيثه ذلك المذهب الوسط أي العدل الاقتصار على اللقاء ذكر ذلك العلامة العدوي في حاشيته ومعنى ذلك أن السخاوي قال وهذا أي اشتراط اتصال المعنعن والافراط بمجيئه من طريق آخر مردود باجماع السلف لان فيه من التشديد ما لا يخفى وبلي هذا القول في التشديد اشتراط طول الصحبة ومقابل هذا القول في الطرف الآخر وهو التفريط بالاكْتفاء في الاشتراط بالمعاصرة وحينئذ فالمذهب الوسط الذي بين الافراط والتفريط الاقتصار في الاشتراط على اللقاء (قوله بيان حكم اتصال أو انقطاع) اضافة حكم لما بعده للبيان مراد به المحكوم به (قوله سواء أدركها أم لا) أي أدركها المعنعن أو لم يدركها (قوله أي عن قصة فلان أو شأنه أو نحو ذلك) هذه الالفاظ معناها واحد فتقدير واحد منها يكفي لان المراد منها واحد وقوله أو نحو ذلك كحال فلان (قوله عن أبيه) أي الذي هو أبو خيثمة ولفظه حدثنا أبي قال حدثنا أبو بكر بن عياش (قوله عياش) بفتح العين وتشديد الياء (قوله عن أبي الاحوص) هو بالحاء المهملة أي عن شأنه أو قصته أو حاله وهو عوف بن مالك (قوله لانه يستحيل الخ) أنت خير بأنه لا تتعين الاستحالة لجوار أن يكون حدثه بذلك وهو مشرف على الموت وأطاق القتل على سببه وهو الجرح (قوله كما حكاه في التمهيد عنهم) التمهيد شرح لابن عبد البر على الموطأ وعبارة شيخ الاسلام في شرح

الالقية

يردا أبو اسحق بقوله عن أبي الاحوص انه اخبره بذلك وان كان قد لقيه وسمع منه لانه

يستحيل ان يكون اخبره بعد قتله وانما اراد نقل ذلك بتقدير مضاف محذوف كما تقرر * الثانية ذهب جمهور العلماء ومنهم مالك كما حكاه في التمهيد عنهم الى التسوية بين الرواية بالنعنة وبين الرواية

بلفظ أن فلا ما قال كذا
ولا اعتبار بالحروف
والألفاظ إنما هو باللقاء
والمجالسة والسماع
والمشاهدة مع السلامة
من التدليس وقال
البرديجي انه محمول على
الاقطاع حتى يتبين
السماع في ذلك الخبر
بينه من جهة أخرى
قال ابن عبد البر ولا معنى
لهذا لاجماعهم على أن
الاسناد هو المتصل
بالصحابي سواء قال
فيه قال أو أن أو عن أو
سمعت ومن ثم قال
العراقي الصواب أن من
ادرك ما رواه من قصة
وان لم يعلم أنه شاهدها
بشرط السلامة من
التدليس يحكم لحديثه
بالوصل سواء رواه يقال
أو عن أو أن أو بذكر
أو فعل أو نحوها ومن لم
يدرك ذلك صحابيا
كان أو تابيعا فهو مرسل
صحابي أو تابعي أو منقطع
ان لم يسنده لمن رواه
عنه ولا فتصل سواء
روى عن أو غيرها
فهذه قاعدة يعمل بها
(ومبهم ما فيه راو لم يسم)
بالحزم أي لم يسم ذلك
الراوى رجلا أو امرأة
في الحديث وفي الاسناد
وقائدة معرفة المبهم

الالقية كما نقله عنهم ابن عبد البر في تمهيده انتهت فاعلم منه أن فاعل حكي ضمير مستتر فيه يرجع لابن عبد البر
(قوله بلفظ أن فلانا) أى بالفتح والتشديد كما قاله شيخ الاسلام الأن بن عن وأن فرقا في الاستعمال
لان عن قد تكون في جميع السند وأن لا تكون الا في بعضه (قوله ولا اعتبار بالحروف والالفاظ) أى
وحكي ابن عبد البر أنه لا اعتبار بالحروف والالفاظ وعطف الالفاظ على الحروف تفسير فالخروف هي
الالفاظ أى حكي عن جمهور العلماء أنه لا اعتبار بالحروف والالفاظ فحكي عنهم شيئين التسوية بين عن
وأن وأنه لا عبرة بالحروف والالفاظ (قوله والمجالسة) أى بحسب الغالب لان الغالب ان التقي يكون معها
وقوله والسماع أى بناء على ما تقدم من أن المراد باللقاء السماع ولو مرة فيكون المطف للتفسير (قوله البرديجي)
قال شيخ الاسلام في شرح الالقية بفتح الموحدة أكثر من كسر هاو بالبدال المهمة نسبة لبرديج قرية من
قرى طوس وطوس هي بلد الغزالي رحمه الله قال العلامة العدوى الصعدي في حاشيته على شرح الالقية
الغزالي نسبة لغزاة قرية من قرى طوس فهو بالتخفيف وأخطأ الناس في تشديدها هذا ما ذكره في
المصباح نقلا عن بعض ذرية الامام وقال بعض شراح الشفاء ينحرف و يشدد فقل نسب لغزاة قرية من
قرى طوس أو لغزاة بنت كعب الاحبار وقيل كان والده غزالا ينزل الصوف ويبيعه بطوس فقل صوابه
الغزال لانه نسب للحرفة وصوابه فعال وقيل هذا على لغة خوارزم لا أنهم يزيدون باء النسب في تلك الصفة
فيقولون عطاري وقيل من باشر الحرفة بنفسه فعال على صورة المبالغة وان لم يباشرها بل نسب الى من
باشرها فهو فعال بياء النسب فرقا بين المباشر وغيره ومنه أبو اسحق الزجاج وأبو القاسم الزجاجي (قوله
محمول على الاقطاع حتى يتبين السماع في ذلك الخبر بينه من جهة أخرى) أى حتى يظهر وصف وصل
مارواه أى وصل سنده بالسماع (قوله أو تابيعا) كان الاولى أن يقول أو غيرها اذ يمكن ان انسا تايدرك
القصة ولا يرى النبي صلى الله عليه وسلم ولا الصحب وانما يرى التابعي (قوله فهو مرسل صحابي الخ) انظر
أين الرابط بين المبتدا والخبر الذي هو قوله فهو مرسل لانه يحتاج لرابط فان قيل ان قوله فرسل بكسر السين
ويبدل منه ما بعده قلنا لا يناسبه (قوله أو منقطع) وحينئذ فالرابط محذوف والتقدير فهو منه ومعنى كونه مرسل
صحابي أو تابعي أنه حذف كل واحد منها الصحابي (قوله أو منقطع) أى ان لم يكن صحابيا ولا تابيعا وهو
معطوف على مرسل بعد تقدير أو غيرها بعد قوله أو تابيعا لان المنقطع من جملة الغير فهو المدخل له (قوله ان لم
يسنده) شرط فيما ذكر أى فهو مرسل صحابي أو تابعي ان لم يسنده أو منقطع ان لم يسنده أى فاذا قال الصحابي أو
التابعي ان عمار امر بالنبي صلى الله عليه وسلم في المثال المذكور وهو عدم ادراك القصة يكون ذلك مرسلًا حذف
كل من الصحابي أو التابعي الصحابي فالمروى عنه عمار ولم يسند الحديث الى عمار وأما لو أسنده الى عمار بأن
قال كل واحد منهما قال عمار أو عن عمار قال أنبت النبي صلى الله عليه وسلم فانه يحكم له بالانصال ولا يخفى ظهور
ذلك الشرط في قوله مرسل ولا يظهر في قوله أو منقطع لانه يقتضى أن تابع التابعي كما لك اذا قال قال عمار أنبت
النبي صلى الله عليه وسلم الخ يكون ذلك متصلا وليس كذلك لانه لم يدرك عمار افهناك واسطة بينه وبينه تحقيقا

الثناني عشر من أقسام الحديث المبهم

(قوله في الحديث) أى لم يسم في نفس الحديث أى لم يعين فيه كان يقول فسأل رجل رسول الله صلى الله
عليه وسلم فقوله رجل مبهم في الحديث لافي السند الذي هو فلان عن فلان عن فلان الخ ومن المبهم في
الحديث ما رواه الشيخان أن امرأة سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن غسلها في الحيض وقوله أو في الاسناد
معطوف على الحديث أى وفي اسناده قال عوض عن الضمير وعبارة الحموى وأما المبهم ذكره في الحديث
فكحديث عائشة رضي الله عنها أن امرأة سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن غسلها من حيض قال
خذى فرصة من مسك فتطهرى بها فهذه المرأة المبهم اسمها أسماء بنت شكل وهو الصحيح لثبوت ذلك

زوال الجهالة لاسيما الجهالة التي يرد معها الحديث حيث يكون الابهام في الاسناد وقد صنف في ذلك الخطيب وغيره * ومن أمثلة ذلك ما رواه الشيخان من حديث عائشة (٤٨) أن امرأة سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن غسلها في الحوض قال خذي فرصة من

مسك فتطهري بها الحديث فهذه المرأة هي أسماء كما في رواية مسلم وفي نسبتها خلاف فقيل بنت يزيد بن السكن الانصاري وقيل بنت شكل وهو الذي في مسلم قال العراقي وهو الصواب قال النووي في مبهماتة يحتمل أن القصة جرت من امرأتين في مجلس أو مجلسين ومن المبهم ابن فلان غير مسمي مثاله ما رواه أصحاب السنن الاربعة من حديث يزيد بن شيان قال أنا ابن مريم الانصاري ونحن نعرفه فقال اني رسول رسول الله اليكم يقول لكم ففوا على مساجدكم الحديث ومر بع بكسر الميم فراء ساكنة فموحدة مفتوحة فعين مهملة فيل في اسمه يزيد وقيل زيد وقيل عبدالله ومن ذلك عم فلان مثاله ما رواه النسائي من رواية على ابن يحيى بن خلاد عن أبيه عن عمه بدرى في حديث المسي صلانه الم المبهم رفاعة بن نافع كما سمي في أبي داود ومن ذلك عمه فلان مثاله

في بعض طرق الحديث في مسلم وشكل بفتح المعجمة والكاف وقيل بسكون الكاف ذكر ذلك السيوطي في التقریب وقيل هي بنت يزيد بن السكن الانصارية وقال النووي في مبهماتة يحتمل أن تكون النصبة جرت امرأتين في مجلس أو مجلسين والفرصة بكسر الفاء قطعة من صوف أو خرقة وقوله من مسك ظاهره أن الفرصة منه وعليه المذهب وقول الفقهاء وحكي أبو داود في رواية عن بعضهم قرصة بالقاف والصاد المهملة أي شيئاً يسيراً مثل الفرصة بطرف الاصبعين وحكي بعضهم عن ابن قتيبة قرصة بالقاف المفتوحة والصاد المعجمة من القرض وهو القطع وفي رواية ممسكة أي مطيبة بالمسك يتبع بها أثر الدم فيحصل منه التطيب والتنشف انتهى بحروفه وقوله بكسر الميم وحكي ابن سيده تليثها وقوله فرصة أي بفتح القاف وبه تعلم أن قول الشارح ومن أمثلة ذلك ما رواه الشيخان أي من أمثلة المبهم في الحديث لا في السند ومثال المبهم في الاسناد كسفيان عن رجل كما في الحموي وأما الشارح فلم يمثّل للمبهم في الاسناد إلا في مثال الم (قوله زوال الجهالة) أي الجهل (قوله في الاسناد) أي لا في المتن وخلاصته أن الابهام اذا كان في السند الذي هو الرجال فان الحديث يرد وأما اذا كان في الحديث فانه لا يرد * فان قلت فاي فائدة في زوال الجهالة التي في المتن أي الحديث حتى يحتاج اليها قلت العلم بالشئ أولى من الجهل به على أنه قد يتعلق بالشئ الواحد حكمان مختلفان ومن تبين المبهم يعلم تأخر أحدهما عن الآخر فيصار الى النسخ فافهم اه من حاشية العلامة العدوي على شيخ الاسلام (قوله وغيره) أي غير الخطيب كمبد الغني بن سعيد (قوله ما رواه الشيخان) لفظ البخاري بعد ذكر السند عن عائشة أن امرأة سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن غسلها من الحوض كيف تغتسل فقال خذي فرصة من مسك فتطهري بها فقالت كيف تطهري بها قالت كيف قال سبحان الله تطهري بها فاجتذبت بها الى فقلت تتبعي بها أثر الدم اه وقوله بعد ذكر السند لفظ السند حدثنا يحيى قال حدثنا ابن عيينة عن منصور بن صفية عن أمه عن عائشة أن امرأة اطلت وقوله تتبعي بها أثر الدم قال ابن أبي جرة وتعمل ذلك ثلاثاً ما لغة في التنظيف وفي المدخل لابن الحاج المالكي ما وافقه ويظهر والله أعلم أن كان ذلك يحرك شهوة الجماع من المرأة فلا تفعل والا فحسن لان الطيب من السنة ذكر ذلك سيدي على الاجهوري في شرحه على المختصر في باب الحوض قال في فتح الباري وفيه استحباب الكنايات فيما يتعلق بالعورات وفيه الاكتفاء بالتمريض والاشارة في الامور المستهجنة وانما كرره مع كونها لم تفهمه أولاً لان الجواب يؤخذ من الاعراض بوجهه عند قوله توضى أي في المحل الذي يستحي عند مواجهة المرأة بالتصريح به فاكتفى بلسان الحال عن لسان المقال اه وقوله توهي هو رواية كتطهري (قوله فرصة) مثل سدره قطعة قطن أو خرقة صوف يقال فرصت الشئ اذا قطعته اه من حاشية العدوي وقوله مثل سدره لكن حكي ابن سيده تليثها فراء ساكنة فصاد مهملة خرقة من صوف أو قطن أو جلدة عليها صوف (قوله وفي نسبتها) أي نسبها أي في بيان نسبها أي بيان من تنسب اليه (قوله ومن المبهم ابن فلان اطل) جملة ما ذكره الشارح من الامثلة سبعة منها المثال المتقدم قال الدمياطي في شرحه على المتن وقد يأتي الابهام في المتن كرايت النبي صلى الله عليه وسلم ورجل أخذ بزمام ناقته ويعرف المبهم بمجيئه مصرحاً به في بعض طرقه اه بحروفه (قوله أصحاب السنن الاربعة) المراد بهم ما عدا البخاري ومسلم وهم أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه (قوله قال أنا) فاعل قال ضمير يرجع الى يزيد أي قال يزيد أنا ابن مريم (قوله رسول رسول الله اليكم) بكرر رسول وأولها مضاف لثانيها (قوله قفوا على مساجدكم الحديث) انظر تمامه في السنن الاربعة (قوله كما سمي في أبي داود) أي عين فيه (قوله حصين بن محصن)

ما رواه النسائي أيضاً من رواية حصين بن محصن عن عمته أنها أتت النبي صلى الله عليه وسلم لها حاجة الحديث حصين

اسم عمته أسماء ومن ذلك زوجة فلان مثاله حديث الصحيح جاءت امرأة رفاعة القرظي قيل هي تيممة بالتكبير وقيل بالتصغير وقيل هي

سهيمة ومن ذلك زوج فلانة لحديث سبيعة الاسمية أنها ولدت بمدوفاة زوجها بليال هو سعيد بن خولة ومن ذلك ابن أم فلان كقول أم هانيء زعم ابن أمي أنه قاتل رجلا أجرته ابن أمها هو شقيقها على كما هو مسمى في رواية الموطأ (٤٩) وكان ابن أم مكتوم هو عبد الله

زائدة أو عمرو بن قيس
ورجح البخاري وابن
حبان الاول (وكل ما)
أي حديث (قلت
رجاله أي رجال اسناده
(علا) أي عرف
عندهم بأنه العالي
وقسموه خمسة أقسام
* الاول انتهائه الى
النبي ﷺ بذلك
العدد القليل بالنسبة
الى سند آخر يرد به
ذلك الحديث بعينه
بعدد كثير وهذا هو
العلو المطلق فان صح
سنده كان الغاية
القصوى فالما اذا كان
مع ضعف فلا التفات
الى هذا العلوسيان كان
فيه كذاب * ثانيها أن
ينتهي الى امام من أئمة
الحديث ذي صفة عليّة
كالحفظ والضبط
والتصنيف وغير ذلك
من الصفات المقتضية
للترجيح كشعبة ومالك
والثوري والشافعي
والبخاري ومسلم
ونحوهم وهذا هو العلو
النسبي * ثالثها وهو
نسبي أيضا العلو المقيد
بالنسبة الى رواية
الصحيحين مثلا والسنن
الاربع اذ الراوى لو

حصين بضم الحاء المهملة وفتح الصاد مصغر ومحمّن بكسر الميم وسكون الحاء المهملة وفتح الصاد (قوله
سهيمة) بضم السين وقوله حديث الصحيح ال في الصحيح للجنس فانه مذكور في الصحيحين كما ذكره
في شرح المنهج وعبارته فيه خير الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها جاءت امرأة رقاعة القرظي الى النبي
صلى الله عليه وسلم فقالت كنت عند رقاعة فطلقتني فبت طلاقا فتزوجت بعده عبد الرحمن بن الزبير وانما
معه مثل هدية الثوب فقال أتريدن ان ترجعي الى رقاعة لاحتي تذوق عسيلته ويزوق عسيلتك اه
ثم قال بعد ذكر هذا الحديث والمراد بها عند اللغويين اللذة الحاصلة بالوطء وعند الشافعي وجمهور الفقهاء
الوطء اكتفاء بالمطنة سمي بها ذلك تشبيها له بالعسل بجامع اللذة * قال الحلبي في حاشيته عليه قوله
وانما معه مثل هدية الثوب أي لا ينتشر كانتشار رقاعة وبهذا يدفع ما يقال الذي لا انتشار له كيف تذوق
عسيلته ويزوق عسيلتها أي بان يطلعها وتزوج من تذوق عسيلته اه فيكون الضمير عائدا على الزوج
من حيث هو والزبير مكبر كما مير (قوله سبيعة) بضم السين مصغرا وخولة بفتح الحاء (قوله أم هانيء)
يقرأ بهمزة في آخره وزعم ابن أمي أي قال ابن أمي فليس زعم هنا مطية الكذب (قوله قاتل رجلا) هو
زوج لها هو ابوسفيان أسلم عام فتح مكة أي قال أنا قاله حين فتحت مكة وأجرته بالقصر أي أمنتها فقال
لها النبي صلى الله عليه وسلم قد أجرنا من أجرنا يا أم هانيء وكان ذلك قبل اسلامه (قوله ابن أمها) هو
شقيقها أي أخوها شقيقها والجملة مستأنفة استئنافا بيانيا في جواب سؤال اقتضته الجملة الاولى وعلى كرم
الله وجهه هو ابن أبي طالب

هو الثالث عشر والرابع عشر منها معرفة العالي والنازل من الاسناد *

وقد ذكر الاول بقوله وكل ما أي وكل اسناد قلت بفتح اللام المشددة رجاله عن النبي ﷺ علا أي
ارتفع للقرب منه عليه الصلاة والسلام والثاني ضده أي ضد العالي وهو كثرة رجال ذلك السند الذي قد نزل
لبعده عنه ﷺ اه من شرح الدمياطي على هذا المتن وبه تعلم أن المنقسم للعالي والنازل
الاسناد ومثله عبارة شيخ الاسلام حيث قال العالي والنازل من السند ومأمعها ما يأتي اه فقول
الشارح الزرقاني وكل ما أي حديث غير ظاهر وكان حق التعبير الموافق للاصطلاح أن يقول وكل سند الا
أن يقال وكل حديث أي من حيث سند تامل (قوله رجال اسناده) الاضافة بيان أن أي رجال هي اسناده فان
الرجال والاسناد بمعنى واحد (قوله علا أي عرف) فسره بالفعل المبني للمجهول وكان الاولى تفسيره
بالفعل المبني للفاعل بان يقول أي ارتفع كما صنع غيره (قوله بانه العالي) أي العالي سنده أو العالي من حيث
السند (قوله وقسموه خمسة أقسام الخ) فالحاصل أن كلام ابن الصلاح وابن طاهر يقول بانها خمسة
واقفا على ماهية الاول والثاني واختلاف في ماهية الثلاثة الباقية وترجع الثلاثة الاول منها الى علو مسافة
وهو قلة العدد والاخيران الى علو صفة في الراوى أو شيخه وحاصل الخمسة اما علو اسناد للقرب من رسول
الله أو القرب من امام أو القرب الى كتاب من الكتب الحديثية أو علو لقدم وفاة أو قدم سماع والقسم الاول
يسمى علوا مطلقا لعدم تقييده بقيد من امام أو كتاب (قوله فان صح سنده) أي قوى فيشمل الضعيف
والحسن وقوله كان الغاية القصوى أي في الفضل (قوله العلو النسبي) أي منسوب للنسبة أي انه علو بالنسبة الى
امام من أئمة الحديث ذي صفة عليّة من حفظ ووقفة وضبط (قوله اذ الراوى) هذا تعليل لكونه نسبيا وقوله
من الستة كالتزمذي وقوله من غير طريقها كجزء ابن عرفة وكان المناسب قلب العبارة ليكون المعلن هو
العلو بان يقول من غير طريق كتاب من الستة لوقع أنزل مما لورواه من طريقها (قوله مطلقا أيضا)

(٧ — يقونية) روى حديثا من طريق كتاب من الستة لوقع أنزل مما لورواه من غير طريقها

وقد يكون عاليا مطلقا أيضا كحديث ابن مسعود مرفوعا يوم كلم الله موسى كان عليه

جبة صوف الحديث فلورواه الراوى من جزء ابن عرفة عن خلف بن خليفة يكون على ما لو رواه من طريق الترمذى عن علي بن حجر عن خلف فهذا مع كونه علوا نسبيا مطلقا فلا يقع هذا الحديث اليوم أعلي من روايته من هذا الطريق وسمى ابن دقيق العيد هذا القسم علو التنزيل لانه يكون نازلا بالنسبة للنبي ﷺ وعاليا بالنسبة للكتاب المأخوذ منه وفي هذا القسم تقع الموافقات والابدال والمساواة والمصافحة فالموافقة الوصول الى شيخ واحد المصنفين من غير طريقه مثاله حديث رواه البخارى عن محمد بن عبد الله الانصارى عن حميد عن أنس مرفوعا كتاب الله القصاص فاذا رواه الراوى من جزء الانصارى تقع موافقة للبخارى في شيخه مع علو درجته وكحديث يرويه البخارى عن قتيبة عن مالك فلورواه راو (٥٠) من طريقه كان بينه وبين قتيبة ثمانية ولوروى ذلك الحديث بعينه من طرق أبى العباس السراج

كان بينه وبين قتيبة سبعة والبديل الوصول الى شيخ شيخه كذلك كان يقع للراوى ذلك الاسناد بعينه من طريق آخر الى القمى عن مالك فيكون القمى بدلا فيه عن قتيبة ومن أمثله حديث ابن مسعود السابق قال الحافظ ابن حجر وأكثرا يعتبرون الموافقة والبديل اذا قارنا العلو والا فسمما واقع بدونه ونحوه لشيخه العراقى والمساواة استواء عدد الاسناد من الراوى الى آخر الاسناد بان يكون بين الخرج وبين النبى ﷺ في المرفوع أو الصحابي أو من قبله في غير الى شيخ أحد الستة مثلا كما بين أحد الستة وجزم العراقى وغيره بان المساواة مفقودة

أى غير مقيد بنسبة للكتب الستة أو غيرها (قوله جبة صوف الحديث) تمامه ونعلا من جلد حمار ميت وفي بعض الاخبار غير مدبوغ (قوله فلورواه الراوى من جزء ابن عرفة عن خلف بن خليفة يكون أعلي مما لو رواه من طريق الترمذى عن علي بن حجر عن خلف بن خليفة) مثلا لوروىنا من طريق الترمذى وقع بيننا وبين خلف تسعة فاذا روىناه من جزء ابن عرفة وقع بيننا وبينه سبعة بعلو درجتين فهذا مع كونه علوا بالنسبة فهو أيضا علو مطلق أى بالنسبة للنبي ﷺ فانه لم يكن للحديث سند أعلي منه (قوله علو التنزيل) المراد بالتنزيل النزول (قوله وفي هذا القسم) أى القسم الثالث (قوله والمساواة والمصافحة) لا يخفى انه ليس فيهما علو بالنسبة للكتب الستة كما هو موضوع المسئلة (قوله مع علو درجته) أى لا يقال له موافقة الامع العلو وأما مع الدنو وان أمكن أو التساوى كذلك فلا يقال له موافقة ولا بدل وازافة درجة الى التضمير على معنى فى أى درجة فيه أى السند (قوله أى الصحابي) أى فى الموقوف وقوله أو من قبله أى المقطوع فى التابعى أو من دون التابعى وقوله أو غيره أى المرفوع الى شيخ أحد الستة أى شيخ واحد من الستة كأن يكون البخارى أخذ عن أصبغ وهو أخذ عن ابن وهب وهو أخذ عن مالك وهو أخذ عن نافع وهو أخذ عن ابن عمر فانت يا مخرج اذا رويت اما ان يكون بينك وبين النبى ﷺ كما بين البخارى وبين النبى أو بان يكون بينك وبين ابن عمر كما بين البخارى وابن عمر أو يكون بينك وبين نافع كما بين البخارى ونافع أو يكون بينك وبين مالك كما بين البخارى ومالك أو يكون بينك وبين ابن وهب كما بين البخارى وابن وهب أو تكون أخذ عن أصبغ كما أخذ البخارى عن أصبغ فمضى حصل شو من ذلك فيقال لك مساو للبخارى الا أنها لا توجد كما هو ظاهر فظهر ان مصدوق من قبله بالنسبة لما قلنا نافع ومالك وابن وهب وأصبغ وظهر ان الغاية داخلية وتقدير العبارة أو من قبله فى حال كونه متبها الى شيخ أحد الستة اه من حاشية العلامة العدوى على شرح الالقية لشيخ الاسلام (قوله كما بين أحد الستة) أى وبين أحد من ذكر من العدد كما ذكره شيخ الاسلام فى شرح الالقية (قوله والمصافحة) موجودة فى المساواة بين المتلاقيين أى الذين يريد أحدهما الاخذ عن الآخر قال المصنف ومثلت بالكتب الستة لان المالب على المخرجين استعمال ذلك بالنسبة اليهم فقط وقد استعمله الطاهرى وغيره بالنسبة الى مسند أحمد ولا مشاحة فى ذلك اه من حاشية العلامة العدوى على شرح الالقية (قوله على الوجه المشروح أولا) يعنى فى المساواة فى العدد وكأن يكون بين تلميذ النسائى والرسول اثنا عشر وبيننا وبينه كذلك مع عدم ملاحظة الاسناد الخاص اه من بعض حواشي النخبة (قوله على ابن خطيب المزة والفخر الخ) لم يبين من تقدمت وفاته منهما على الآخر أو انها ما تامعا ولعله لم يثبت عنده شئ من ذلك أو ان قصده التمثيل وقد حصل بما ذكر (قوله طبرزد) قال العلامة العدوى وجدت فى خط بعض الشيوخ أنه بالذال المعجمة فى

الآن الا بان يكون عدة ما بين الراوى وبين النبى ﷺ كعدة ما بين الائمة الستة وبين النبى ﷺ قال فى آخره شرح النخبة فيكون مساواة بقطع النظر عن ملاحظة ذلك الاسناد الخاص انتهى ووقع للعراقى من ذلك حديث فان النسائى روى حديث على فى النهى من نكاح المتعة وبينه وبين النبى ﷺ عشرة ورواه العراقى من طريق غير النسائى فوقع له أن شيخه فيه ساواه وكأنه هو لى النسائى وصاحفه والمصافحة الاستواء مع تلميذ ذلك المصنف على الوجه المشروح أولا سميت مصافحة لجرى ان المتلاقيين يتصافحان الرابع من اقسام العلو تقدم وفاة الراوى عن شيخ على وفاة راو آخر عن ذلك الشيخ مثاله من سمع سنن ابى داود على الزكى عبد العظي أعلى ممن سمعه على النجيب الحراي ومن سمعه على النجيب أعلى ممن سمعه على بن خطيب المزة والفخر بن البخارى وان اشترك الاربعة فى رواية عن شيخ واحد وهو ابن طبرزد لتقدم وفاة الزكى على النجيب ووفاة النجيب على من بعده ثم هذا من العلو المفاد من تقدم الوفاة

مع الالتفات لنسبة شيخ إلى شيخ فأما العلو المقادير مجرى تقدم وفاة الشيخ لا مع التفاوت شيخ آخر فقد اختلف في وقته فقيل يكون الخمسين سنة مضت بعد وفاته وقيل لثلاثين سنة * خامس الاقسام علو الاسناد تقدم السماع لاحد (٥١) رواه بالنسبة لراو آخر شاركه في

السماع من شيخه أو لراو سماع من رفيق شيخه فالاول أعلى وان تقدمت وفاة الشيخ (وضده) أي ضد ماقلت رجاله وهو ما كثر رجاله هو (ذاك الذي قد زل) أي هو المعروف عندهم بالنازل وأقسامه خمسة أيضا فان كل قسم من أقسام العلو يقابل قسم من أقسام النزول كما قاله ابن الصلاح خلافا لمن زعم أن العلو قد يقع غير تابع للنزول (فائدة ثان) الاولى الاسناد خصيصية فاضلة من خصائص هذه الامة قال ابن المبارك الاسناد من الدين ولولا الاسناد (قوله مثل) أي صفة (قوله يطلب أمر دينه) أي أمرا هودينه وقوله بلا اسناد أي يطلب معرفة دينه بلا شيوخ يأخذه عنهم أو أراد بالامر المعرفة فلاضافة حقيقية (قوله كمثل الذي الخ) فاصله أن الدين صعب الوصول كالسطح الذي شأنه صعوبة الوصول وقوله بلا سلم أي فلا اسناد كالسلم (قوله سلاح المؤمن) فيه ما في زيد أسد مما هو مقرر مشهور (قوله فباي شيء يقاتل) أي فيقاتل بأي شيء أي يباغ العلم للناس بسبب أي شيء لأن تباغ العلم بالاخذ عن الرجال فاذا فقد فكيف يأتي تبليغ ففي العبارة استعارة ويصح اجراء هذا الكلام على حقيقة أي وبقياسه يقال هنا فتدبر وقال أبو بكر محمد بن أحمد بلغني أن الله خص هذه الامة بثلاثة أشياء لم يعطها من قبلها وهي الاسناد والانساب والاعراب (قوله أو قدم سماع الخ) معطوف على السند أي العلو من جهة السند أو من جهة قدم سماع الراوي وطلب مبتدأ وسنة خبره ويدخل في قوله العلو في السند ثلاثة أقسام من الاقسام الخمسة (قوله سنة عن السلف) أي ان تحصيل العلو أمر مسنون سنة من سلف لا النبي صلى الله عليه وسلم لكون النبي صلى الله عليه وسلم لم يصرح بالسند بل فهم من فعله لكن الصحيح أن ما يفهم من فعله ينزل منزلة قوله فيحكم عليه بأنه سنة منه صلى الله عليه وسلم (قوله قال محمد) استدلال لما قبله فهو على حذف الفاء (قوله قرب الاسناد) أي من حيث رواية الحديث (قوله أو قال قرينة) هذا شك فاذا يكون معنى قوله قرب إلى الله أي تقرب إلى الله فتتفق النسختان (قوله سنة صحيحة) أي ثابتة عن النبي أو دليلها حديث صحيح وقوله محتج حال من فاعل قال (قوله ضمام) بكسر الضاد

آخره انتهى وهو صحيح ففي المختار في باب الدال طبرزد قال الأصمعي سكر طبرزد وطبرزل وطبرزن ثلاث لغات هـ عرب انتهى (قوله مع الالتفات) أي النظر (قوله لنسبة شيخ إلى شيخ) أي من حيث وفاته كما تقدم من تقدم وفاة الزكي عبد العظيم على وفاة النجيب الخراي (قوله فقد اختلف في وقته) أي العلو وقد أشار لذلك الخلاف بقوله فقيل الخ وقوله يكون أي العلو أي يحقق بما هو ظاهر وذلك لانه ليس المراد أن وقت العلو يكون عند ذكر الوقت الذي هو انتهاء الخمسين بل المراد أن وقت العلو هو انتهاء الخمسين وبأن ما تقرر أن اللام بمعنى عند (قوله وان تقدمت وفاة الشيخ) هو غير مناسب والذي في عبارة شيخ الاسلام وان تقدمت وفاة الثاني انتهى أي التلميذ الثاني (قوله خصيصية) أي الطريقة التي هي الرجال من حيث الاخذ منها أو الاخذ عنها حالة مختصة بهذه الامة وقوله فاضلة أي شريفة زاد السخاوي بمد قوله خصيصية وسنة بالغة من السنن المؤكدة وقدرونا من طريق أبي العباس قال سمعت محمد بن حاتم بن المظفر يقول ان الله قد أكرم هذه الامة وشرفها وفضلها بالاسناد وليس لأحد من الامة كلها قدمها وحديثها اسنادا إنما هو صحف في أيديهم وقد خلطوا بكتبهم أخبارهم فليس عندهم تمييز بين منازل من التوراة والانجيل وبين ما ألحقوه بكتبهم من الاخبار التي أخذوها عن غير الثقات وهذه الامة انما تنص الحديث عن الثقة المعروف في زماته المشهور بالصدق والامانة عن مثله حتى تنهاى أخبارهم ثم يبحثون أشد البحث حتى يعرفوا الأحفظ فالأحفظ والأضبط فالأضبط والأطول مجالسة فمن فوقه عن كان أقل مجالسة ثم يكتبون الحديث من عشرين وجها أو أكثر حتى يهذبوه من الغلط والزلل وقد يضبطون حروفه ويعدونه عدا فهذا من أفضل نعم الله على هذه الامة وقال أبو حاتم الرازي لم يكن في أمة من الامة منذ خلق الله آدم أمنا يحفظون آثار الرسل الا هذه الامة انتهى من حاشية العلامة العدوي على شيخ الاسلام (قوله قال ابن المبارك الخ) في قوة الاستدلال على ما قبله وقوله الاسناد من الدين أي من العمل بالدين أي الاحكام أو أراد بالدين الدين (قوله ولولا الاسناد) أي ولولا طلب الاسناد (قوله مثل) أي صفة (قوله يطلب أمر دينه) أي أمرا هودينه وقوله بلا اسناد أي يطلب معرفة دينه بلا شيوخ يأخذه عنهم أو أراد بالامر المعرفة فلاضافة حقيقية (قوله كمثل الذي الخ) فاصله أن الدين صعب الوصول كالسطح الذي شأنه صعوبة الوصول وقوله بلا سلم أي فلا اسناد كالسلم (قوله سلاح المؤمن) فيه ما في زيد أسد مما هو مقرر مشهور (قوله فباي شيء يقاتل) أي فيقاتل بأي شيء أي يباغ العلم للناس بسبب أي شيء لأن تباغ العلم بالاخذ عن الرجال فاذا فقد فكيف يأتي تبليغ ففي العبارة استعارة ويصح اجراء هذا الكلام على حقيقة أي وبقياسه يقال هنا فتدبر وقال أبو بكر محمد بن أحمد بلغني أن الله خص هذه الامة بثلاثة أشياء لم يعطها من قبلها وهي الاسناد والانساب والاعراب (قوله أو قدم سماع الخ) معطوف على السند أي العلو من جهة السند أو من جهة قدم سماع الراوي وطلب مبتدأ وسنة خبره ويدخل في قوله العلو في السند ثلاثة أقسام من الاقسام الخمسة (قوله سنة عن السلف) أي ان تحصيل العلو أمر مسنون سنة من سلف لا النبي صلى الله عليه وسلم لكون النبي صلى الله عليه وسلم لم يصرح بالسند بل فهم من فعله لكن الصحيح أن ما يفهم من فعله ينزل منزلة قوله فيحكم عليه بأنه سنة منه صلى الله عليه وسلم (قوله قال محمد) استدلال لما قبله فهو على حذف الفاء (قوله قرب الاسناد) أي من حيث رواية الحديث (قوله أو قال قرينة) هذا شك فاذا يكون معنى قوله قرب إلى الله أي تقرب إلى الله فتتفق النسختان (قوله سنة صحيحة) أي ثابتة عن النبي أو دليلها حديث صحيح وقوله محتج حال من فاعل قال (قوله ضمام) بكسر الضاد

السلف قال محمد بن أسلم الطوسي قرب الاسناد قرب أو قال قرينة إلى الله عز وجل وقال الحاكم ان طلب العلو سنة صحيحة محتج في ذلك بخبر أنس في مجي ضمام بن ثعلبة إلى النبي ﷺ ليسمع منه

مشافهة ماسمعه من رسوله اليه اذ لو كان طلب العلو غير مستحب لانكر عليه ^{عليه السلام} سؤاله عما أخبر به رسوله ولا أمره بالاعتصار على خبر رسوله لكن قال شيخ (٥٢) الاسلام فيه نظر لجواز أن يكون انما جاءه وسأله لانه لم يصدق رسوله أو أنه أراد الاستثبات لا العلو

والعلو أفضل خلافا لما حكاه ابن خلاد عن بعض أهل النظر أن النزول أفضل لانه يجب على الراوى الاجتهاد في متن الحديث وتأديته وفي الناقل وتعديله وكلما زاد الاجتهاد زاد صاحبه نوابا وهذا كما قال ابن الصلاح مذهب ضعيف الحجة قال ابن دقيق العيد لان كثرة المشقة ليست مطلوبة لنفسها ومراعاة المعنى المقصود من الرواية وهو الصحة أولى وأيده العراقي بأنه بمثابة من يقصد المسجد لصلاة الجماعة فيسلك طريقا بعيدة لكثرة الخطا وان أداه سلوكها الى فوات الجماعة التي هي المقصود وذلك ان المقصود من الحديث التوصل الى صحته وبعد الوهم وكلما كثرت رجال الاسناد تطرق اليه الخطأ والخلل وكلما قصر السند كان أسلم اللهم الا أن يكون رجال السند النازل أو ثق أو أحفظ أو أوثق أو كونه متصلا بالسماع وفي العالي حضور أو اجازة أو مناولة

المعجمة (قوله مشافهة) أى سماع مشافهة أى حالة كونه مشافها أى مخاطبا وما ذكره الشارح مبنى على أن لام الكلمة أعني شفة هاء أى اللام المحذوفة والاصل شفهة وتجمع على شفاه مثل كلبة وكلاب وعلى شفها مثل سجدة وسجدات ومنهم من يجعلها واو ويبنى عليها تصاريف الكلمة ويقول الاصل شفوة وتجمع على شفوات مثل شهوة وشهوات وعليه فتقول كلمته مشافاة (قوله ماسمعه من رسوله اليه) أى ليسمع منه الذى سمعه ممن أرسله النبي صلى الله عليه وسلم اليه (قوله لانكر عليه) لا يخفى أن غير المستحب يصدق بالجائز وهو لا ينكر في فعله الا أنه قد استدله بقوله صلى الله عليه وسلم لتيم الدارى لما رآه كفى بعض طرق حديثه في الجساسة ياتهم حدث الناس بما حدثنى وبقوله أيضا خير الناس قرني الحديث فان العلو يقربه من القرون الفاضلة انظر السخاوى (قوله فيه نظر) أى في الاحتجاج نظر (قوله والعلو أفضل) مسألة ثانية (قوله أو أنه أراد الاستثبات) أى قوة الثبوت أى قوة الصحة وقال الطوخى ما نصه لا يخفى أن ارادة المبلغ من رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا من الاحكام الاستثبات لا ينافى وجوب عمله أى المدخ بما بلغه رسول النبي صلى الله عليه وسلم بل قد يقال يندب له الاستثبات من الشارع في حياته ولو وجب عليه العمل بما قاله رسول النبي صلى الله عليه وسلم حيث شك المبلغ في كلام ذلك الرسول (قوله عن بعض أهل النظر) أى الاصول (قوله قال ابن دقيق العيد) أى في توجيه الرد (قوله ليست مطلوبة لنفسها) أى لذاتها بل اذا طلبت فانما تطلب لاجل الصحة (قوله ومراعاة المعنى الخ) يقرأ بالنصب عطفًا على اسم ان لانه من كلام ابن دقيق العيد كما ذكره الكمال بن ابي شريف في حاشيته على شرح النخبة (قوله وأيده العراقي) أى أيد ما ذكر من الرد وقوله بانه أى طالب النزول (قوله وذلك ان المقصود الخ) مرتبط بقوله بمثابة أى واذا كان بمثابة الخ فقد ارتكب خلاف الصواب وذلك ان المقصود الخ وقوله من الحديث أى من طلبه (قوله الى صحته) أى قوته لاجل شموله الحسن (قوله وبعد الوهم) أى توهم الخطأ أى ايقاع الوهم فهو بسكون الهاء أو بعد العلط فهو بفتح الهاء (قوله والخلل) عطف مرادف وذلك لانه ما من راو من رجال الاسناد الا والخطأ جائز عليه فكما كثرت الوسائط وطال السند كثرت مظان التجويز وكلما قلت قلت اه من شرح الحموى (قوله أو ثق) أى من جهة العدالة (قوله السلفى) هو بكسر السين وفتح اللام وفي آخره فاء هو أبو طاهر احمد بن محمد بن أحمد بن ابراهيم بن سلفة الاصبهاني انتهى من حاشية الطوخى على شرح ألفية العراقي لشيخ الاسلام (قوله وحيث ذم) قال شيخ الاسلام في شرحه على متن الالفية للعراقى في شرح هذا البيت وحيث ذم النزول كقول ابن المدينى وغيره انه شؤم وقول ابن معين انه قرحة في الوجه فهو ما لم يجبر بصفة مرجحة فان جبر بها كزيادة الثمة في رجاله على المالى أو كونهم أحفظ أو أضبط أو أوثق أو كونه متصلا بالسماع وفي المالى حضور أو اجازة أو مناولة أو تساهل من بعض رواه في الحمل فالنزول حينئذ ليس بمذموم ولا مفضول بل فاضل كما صرح به السلفى وغيره قالوا والنازل حينئذ هو المالى في المعنى عند النظر والتحقيق وقد نبه عليه بقوله والصحة مع النزول هي العلو المعنوى عند النظر والمالى عددا عند فقد الضبط والاتفاق علوصورى فكيف عند فقد التوثيق انتهى محروفه وقوله كما صرح به السلفى راجع لقوله بل فاضل وقوله عند النظر أى التأمل والتحقيق أى الوقوف على الحق وقوله فكيف عند فقد الخ أى فكيف لا يكون عند فقد التوثيق وهو استفهام فى معنى النفي ونفى النفى اثبات أى فهو عند فقد التوثيق علوصورى تحقيقا والتوثيق مصدر وثقه وحينئذ فالمعنى عند فقد موجه من العدالة والصدق وكأنه أراد موجه الاعظم

أو تساهل من بعض رواه في الحمل فالنزول حينئذ ليس بمذموم ولا مفضول بل هو فاضل كما صرح به السلفى وغيره قارئ والنازل والا حينئذ هو المالى في المعنى عند النظر والتحقيق ونبه على ذلك العراقي بقوله وحيث ذم فهو ما لم يجبر * والصحة العلو عند النظر وقال السلفى

ليس حسن الحديث قرب رجاله عند أرباب علمه النقد بل علو الحديث عند أولى الحفاظ والاتقان صحة الاسناد والله أعلم (وما أضيفته إلى الاصحاح) أي قصرته عليهم فلم تتجاوز به عنهم إلى النبي صلى الله عليه وسلم (٥٣) (من قول وفعل) لهم

ونحو ذلك وخلا عن
قرينة الرفع (فهو
موقوف) سواء اتصل
اسناده إليه أم انقطع
واشترط الحاكم اتصاله
شاذ وقوله (زكن)
أي علم تكملة للبيت
والواو في كلامه للتقسيم
وهي فيه أجود من
أو وقد سمي بعض
الفقهاء الشافعية
الموقوف الاثر والمرفوع
الخبر وأما المحدثون
فقال النووي انهم
يطلقون الاثر على
الموقوف والمرفوع وأما
ان استعملت الموقوف
فما جاء عن التابعين
فمن بعدهم فقيده بهم
فقل موقوف على
عطاء على طاوس
أو وقفه فلان على
مجاهد ونحو ذلك
موقوف على مالك على
الثوري على الازاعي
ومحل كون ما أضيف
للصحابي موقفا حيث
كان للرأي فيه مجال
فان لم يكن للاجتهاد
فيه مجال ظاهر فهو
مرفوع وان احتمل
أخذ الصحابي له عن
أهل الكتاب تحسيدا

والا فاضبط والاتقان مما يوجب التوثيق فتدبر (قوله ليس حسن الحديث الخ) هما بيتان من بحر الخفيف ورويهما الدال والثاني منهما مدور فنصفه الفاء من الحفاظ وحيثما فقرأ والاتقان بالنقل

القسم الخامس عشر منها الحديث الموقوف

(قوله ونحو ذلك) وهو تقريرهم كما أفاده الحافظ وأراد بالقول حقيقة أو حكما كالأشارة المفهمة قال في النكت وأما أفهام المجردة فهل تكون أحكاما عند من يحتج بقول الصحابي أولا فيه نظر قال ثم انه ان سكت عما يعمل أو يقال بحضورهم فلا ينكرونه فالحكم فيه انه ان نقل في ذلك حضور أهل الاجماع فيكون تمثالا لاجماع فان لم يكن فان خلا عن سبب مانع من السكوت والانكار فحكمه حكم الموقوف اه وظاهر عمارته في اول الكتاب دخولهم والصفة والاسماء في النحر وحرر اه من حاشية العلامة العدوي (قوله وخلا عن قرينة الرفع) أما لو وجدت فيه قرينة الرفع فهو في حكم المرفوع كما في رواية البخاري كان ابن عمرو بن عباس يفطران ويقصران في أربعة برد مثل هذا لا يقال من قبل الرأي (قوله سواء اتصل اسناده إليه أو انقطع) المراد باتصال السند ذكره متصلا به غير منقطع ولا معضل ولا معلق والمراد بالمنقطع خلاف ذلك فيشمل المنقطع والمعضل والمعلق المحذوف منه أو السند أو كله ويكون الانقطاع في قول الشارح واشترط الحاكم الخ بالمعنى اللغوي (قوله وهي فيه) أي الواو في التقسيم أجود من أو كما قاله ابن مالك ووجه ذلك انها تفيد الجمع ولا شك أن الاقسام مجتمعة في صدق الكل عليها وكلمة أو تقتضي خلاف ذلك كقولك الكلمة اسم وفعل وحرف ومحل ذلك ان كان من تقسيم الكل إلى جزئياته كهذا المثال فان كان من تقسيم الكل إلى أجزائه كقولك الحصر خيط وسمرتعنت الواو (قوله بعض الفقهاء) كأي القاسم الفوراني من الخراسانيين وقوله من الشافعية صريح في الاختصاص بهم وهل أحد من أرباب المذاهب تبعهم فيه فيكون التخصيص نسبيا ولم يتعمم فيكون مطلقا (قوله سماه الاثر) أي قصر تسمية الاثر على الموقوف وقوله ويسمون المرفوع الخبر أي يقصرون تسمية الخبر على المرفوع وقول الشارح وأما المحدثون ذكروا مقابل الطرف الاول أعني قوله وسماه الاثر وكان الانسب لما ذكرنا الطرف الثاني وهو قوله وسمى المرفوع الخبر أن يذكروا مقابل له أي فيذكر ما قاله المحدثون في شأن الخبر وقد أفاد المناوي ان الخبر عند محدثين مرادف للحديث اه ولعل وجه تسمية الموقوف بالاثر والمرفوع بالخبر أن الاثر يطلق على بقية الدارقال في المصباح وأثر الدار بقيتها ولما كان قول الصحابي بقية من قول المصطفى والخبر ما يخبر به وأصل الاخبار انما هو عنه فاسب أن يسمى قول الصحابي أثرا وقول المصطفى خبرا (قوله أو وقفه فلان على مجاهد) مثل بما ذكره إشارة إلى تعيين الواقف كان تقول هذا موقوف على مالك أو وقفه فلان على طاوس مثلا

السادس عشر من الاقسام الحديث المرسل

(قوله ويجمع على مراسيل ومراسل) قال الزركشي يجوز اثبات الياء في المسانيد والمراسيل ويجوز حذفها والاولى الحذف قال الله تعالى ما ان مفاتيح والاثبات عند البصريين موقوف على السماع وعند الكوفيين جائز قوله الطوخي فاذا الاولى تقديم مراسل وان كانت الواو لا تقتضي ترتيبا فتأمل (قوله مأخوذ) أي مشتق بحسب أصله من كونه اسم مفعول والافه والآن اسم للحديث الذي سقط من سنده الصحابي (قوله أطلق الاسناد ولم يقيده بجميع رواه) المناسب لكون المرسل اسما للحديث أن يقول فكان المرسل أطلق الحديث ولم يقيده بجميع رواه وجميع يأتي بمعنى الكل الجيعي والكل المجموعي والمالب الثاني وهو المراد

للطن به (و مرسل) ويجمع على مراسيل ومراسل مأخوذ من الارسال وهو الاطلاق كقوله مالي اما أرسلنا الشياطين على الكافرين فكان المرسل أطلق الاسناد ولم يقيده بجميع رواه هو

ما (منه الصحابي سقط) بان رفعه التابعي الى النبي ﷺ صريحا أو كناية صغيرا كان كافي حاتم ويحيى بن سعيدا وكبرا وهو من كان جل روايته عن الصحابة كابن المسيب وقيس بن أبي حازم وهذا هو المشهور عند المحدثين وبه قطع الحاكم وغيره وقيد الحافظ ابن حجر بمسلم يسمعه من النبي ﷺ (٥٤) ليخرج من لقيه كافرا فسمع منه ثم أسلم بعد موته ﷺ وحدث بما سمعه منه

وحدث بما سمعه منه
كالنسخة في رسول هرقل
وروى قيصر فانه مع
كونه تابعيا محكوم لما
سمعه بالانصال بالارسل
وخرج بالتابعي مرسل
الصحابي فانه موصول
مستدلان روايتهم غالبا
عن الصحابة والجهالة
بالصحابه لا تضر لانهم
كلهم عدول وقيل
المرسل ما رفعه التابعي
بقيده كونه كبيرا وأما
مرفوع صغار التابعين
فلا يسمى مرسل بل
منقطعا وهذا القول
حكاه ابن عبد البر عن
قوم من أهل الحديث
لان أكثر روايتهم عن
التابعين ولم يلقوا من
الصحابة الا الواحد
والاثني وقيل المرسل
ماسقط من سنده راو
واحد أو أكثر سواء
كان من أوله أم من
آخره أم بينهما فيشمل
المنقطع والمعضل والمعلق
وهذا ما حكاه ابن الصلاح
والنووي عن الفقهاء
والاصوليين وبه قطع
الخطيب واختلفوا في

هنا وهو حقيقة في الهيئة الاجتماعية المركبة من كل الافراد واطلاقه على البعض مجاز ولم يقيد عطف
تفسير وكان هنا مستعملة في التحقق لا الظن فظهر التعبير بكان والاضافة في روايته حقيقة وهي تأتي
لأدنى ملائمة بناء على أن الاسناد حكاية طريق المتن أو من اضافة الجزء للكل بملاحظة التفصيل في
المضاف والجملة في المضاف اليه بناء على أن المراد بالاسناد السند (قوله مامنه) أي من اسناده فهو على حذف
مضاف (قوله أو كناية) أي كان يقول التابعي مالا مجال للرأي فيه (قوله وقيد الحافظ ابن حجر الخ)
وهذا التقييد متعين وكانهم أعرضوا عنه لندرته قال الزركشي وعلى هذا يلغز فيقال تابعي يقول قال النبي
صلى الله عليه وسلم كذا وهو مسند لا مرسل قال وقد يجاب عن هذا النقض بالعناية بكلامهم وان
مرادهم بالتابعي من لم يلق النبي صلى الله عليه وسلم وهذا حكمه حكم التابعي لأنه تابعي حقيقة لوجود
الرواية الا أنه قد فات شرطها ونحن انما نرد المرسل لجهالة الواسطة وهي هنا منقودة وقوله بمسلم يسمعه
لعل المراد يطلع عليه حتي يشمل غير الأقوال اه من حاشية الطوخي على شرح الالفية (قوله ثم أسلم
بعد موته) ليس بقيد بل مثله من أسلم قبل موته ولم يره (قوله وروى قيصر) أي وفي رواية قيصر أي
رسول قيصر بدل هرقل وهرقل علم له أي ملك الروم وقيصر لقبه وعبارة القسطلاني في بدء الوحي هرقل
كدمشق علم غير منصرف للمجعة والعلمية وحكي فيه هرقل كخندف والاول هو المشهور ولقبه قيصر
قاله الشافعي وهو أول من ضرب الدنانير وملك الروم احدى وثلاثين سنة وفي ملكه توفي النبي صلى الله
عليه وسلم (قوله بل منقطعا) أي منقطعا على القول الثاني للمصنف في تعريف المنقطع من انه ما لم يتصل
سنده فيصدق بالاثني أي فقد أسقط التابعي الصغير التابعي الكبير والصحابي (قوله وبه قطع الخطيب)
أي من المحدثين كما أفاده السجاولي قال الطوخي واستشكل ذلك القول بأنه يقتضي أنه لو قال الواحد منا قال
رسول الله ولو أسقط جميع السند يكون مرسلًا ويحتج به عند من يقبله ولا أظن أحدا قال هذا فيغلب على
الظن انه متعبد بالقرون الثلاثة كما روى عن أبي حنيفة اه والحاصل أن الاقوال ثلاثة الثاني أضيقتها
والثالث أو سمها والاول الأكثر في استعمال أهل الحديث (قوله فذهب مالك) أي ابن أنس قدمه
على أبي حنيفة لانه شيخه كما ذكره السيوطي في رسالة له وتلمذه الشافعي وأحمد له ظاهر تان قال البقاعي
احتجاج مالك وغيره بالمرسل انما هو على القول الاول فيه وهو مرفوع التابعي (قوله في الاحكام
وغيرها) المراد بالاحكام القرعية وغيرها الاحكام الاعتقادية (قوله أثني على عصر التابعين وشهد له
بالخيرية ثم للقرنين بعد قرن الصحابة) اعلم أن القرن الجليل أي الجماعة على الاصح فيراد بالعصر أهله مجازا
والاضافة للبيان أو يقدر مضاف أي أهل عصر الخ الذي هو نفس التابعين وأراد بالقرنين الطائفتين
واضافة قرن لما بعده للبيان وقيل القرن مائة سنة وعلى هذا خبر يته باعتبار أهله فقوله شهد له أي بعد الصحابة
وقوله ثم للقرنين بعد قرن الصحابة أي وبعد قرن التابعين وذلك بقوله خير القرون قرني ثم الذين
يلونهم وكرره ثلاثا على ما في بعض الروايات (قوله وبأن تمالق البخاري) أي معلقات البخاري
أي فليكن منها المرسل بجامع قطع الاتصال (قوله ورد بأن الحديث محمول على الغالب الخ) نسلم
ذلك الا أننا نقول الكلام مفروض في مرفوع تابعي اتصف بالعدالة والضبط ولحقه وصف النبي صلى
الله عليه وسلم بالخيرية (قوله والا) أي وان لم يقل محمول على الغالب فلا يصح لانه قد وجد (قوله في

الاحتجاج بالمرسل فذهب مالك وأحمد في المشهور عنهما وأبو حنيفة وأتباعهم من
الفقهاء والاصوليين والمحدثين الى الاحتجاج به في الاحكام وغيرها واحتج لهم بأنه صلى الله عليه وسلم أثني على عصر التابعين وشهد له
بالخيرية ثم للقرنين بعد قرن الصحابة وبأن تمالق البخاري الجزومة صحيحة ورد بأن الحديث محمول على الغالب والا فقد وجد في

القرنين من هو متصف بالصفات المذمومة وتما ليق البخاري علمت صحتها من شرطه في الرجال وتقيد بالصحة بخلاف التابعين وذهب
أكثر أهل الحديث إلى أن المرسل ضعيف لا يحتاج به للجهل بالساقط في الاسناد (٥٥) لا احتمال أنه تابعي ثم يحتمل أنه ضعيف

وبتقدير كونه ثقة
يحتمل أنه روى عن
تابعي أيضا ويحتمل أنه
ضعيف وهكذا إلى مالا
نهاية له عقلا والمسته
أوسبعة استقراء اذ هو
أكثر ما وجد من رواية
التابعين بعضهم عن
بعض قال السيوطي
ولهذا لم يصوب قول من
قال المرسل ماسقط منه
الصحاحي اذ لو عرف أن
الساقط صحاحي لم يرد
انتهى وبه يعلم ما في
كلام الناظم وان اتفق
أن الذي أرسله كان لا
يروى إلا عن ثقة
فالتوثيق في الرجل
المبهم غير كاف نعم اذا
اعتضد المرسل بمسند
يحيى من وجه آخر
صحيح أو حسن أو ضعيف
أو مرسل آخر أرسله
من روى عن غير شيوخ
راوى المرسل الاول
بحيث يظن عدم
اتحادها فهو حجة
مقبولة عند الجميع كما
اذا اعتضد بموافقة
قول بعض الصحابة أو
بفتوى عوام أهل العلم
وقوة هذه الاربعة
مرتبة بترتيبها المذكور

القرنين) الاولى أن يقول القرون (قوله بالصفات المذمومة) أراد الجنس (قوله وتما ليق البخاري)
الاصافة للعهد أي التعاليق المجزوة (قوله من شرطه في الرجال) مفردة مضاف بيم أي من شروطه الكائنة
في الرجال أي من عدالة وضبط ونامين وغير ذلك فقوله وتقيد بالصحة عطف لازم على لزوم وقوله الرجل
أي غالبا أو أراد بهم الرواة وعبر بالرجال لانهم الغالب (قوله بخلاف التابعين أي بخلاف مرسل التابعين فلم
تعلم صحتها بعدم علم حالة التابع الراجع (قوله إلى مالا نهاية له) أي إلى عدد لا نهاية له عقلا وقوله وإلى ستة مطوف
على قوله إلى مالا نهاية له من عطف الجار والمجرور على الجار والمجرور واستقراء مقابل لقوله عقلا (قوله قال
السيوطي) جملة اعتراضية فكان الاولى أن يؤخرها عن الغاية (قوله وان اتفق) غاية لقوله لا جهل بالساقط
والفاء في قوله فالتوثيق للتعليل وكان الاولى التعبير بأدبها كما يعلم ذلك من شرح الدمياطي على المتن
(قوله وان اتفق ان الذي أرسله كان لا يروى إلا عن ثقة فالتوثيق في الرجل المبهم غير كاف) كانه قال لان هذا
أي روايته عن الثقة لا غير توثيق في المبهم والتوثيق غير كاف فهذا غير كاف (قوله نعم اذا اعتضد) لما
كان يتوهم مما ذكر عدم الاحتجاج مطلقا والامر ليس كذلك استدرك بنعم على قوله واختلفوا في
الاحتجاج بالمرسل الخ (قوله بمسند يحيى من وجه آخر) أي من طريق آخر لا من ذلك الوجه كأن يرسله
الحسن البصري فيأتي من جهة سعيد بن المسيب موصولا وأما إذا أتى من طريق الحسن موصولا فهو
من تعارض الوصل والارسال وسيأتي الخلاف فيه وقوله صحيح الخ نعم لمسند يدل عليه قوله بعد يعتضد به
(قوله شيوخ راوى المرسل الاول) أراد بالشيوخ الجنس المتحقق ولو في واحدوه صدوق الشيوخ نافع
مثلا الذي هو التابعي الراوى عنه صلى الله عليه وسلم ومصدق الراوى مالك مثلا خلاصته أن الراوى مثلا
مالك روى عن نافع عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم يروى الحديث الليث عن ربيعة عن النبي صلى الله
عليه وسلم (قوله بحيث يظن عدم اتحادها) أي بحيث يعلم والحيثية هنا للتعليل بخلاف ما اذا أرسله
من يروى عن نافع أي بان يرويه مالك عن نافع عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم يرويه الليث عن نافع
عنه صلى الله عليه وسلم فيكونان متحدين (قوله أو بفتوى عوام أهل العلم) المراد بهم من ليس بمجتهد
كما أفاده اللقائي وكأنه قال أو بفتوى العلماء الذين ليسوا بمجتهدين والمراد فتوى الجمل كما أفاده البقاعي
(قوله وقوة هذه الاربعة مرتبة بترتيبها المذكور) هي قوله بمسند وقوله أو مرسل وقوله أو اعتضد
بموافقة قول بعض الصحابة وقوله أو بفتوى عوام أهل العلم فأقواما مرسل اعتضد بمسند ثم ما اعتضد
بمرسل آخر ثم ما اعتضد بموافقة قول بعض الصحابة ثم ما اعتضد بفتوى أهل العلم وجملة ما ذكره الشارح
من العاضد سبعة هذه الاربعة المرتبة والثلاثة التي ذكرها بقوله ويعتضد أيضا لترتيب فيها فأفرداها
بالذكر لعدم الترتيب فيها (قوله وكل ما اعتضد) أي وكل ما ضده اسم موصول أو نكرة موصوفة فتكتب
ما مفضولة وهذه اشارة لقاعدة شاملة لجميع ما تقدم وغيره وكان المناسب تقررهما بالفاء (قوله دال على
صحة مخرجه) بفتح الميم وسكون الخاء وفتح الراء أي اتصال سنده (قوله في المرسل المعتضد) بفتح الضاد
أي المقوى بين كبار التابعين وصغارهم المراد بكبار التابعين من أكثر روايتهم عن الصحابة ولو كانوا
صغارا في السن وبصغار التابعين من أكثر روايتهم عن غير الصحابة ولو كانوا كبارا في السن كما تقدمت
الاشارة اليه في الشارح (قوله وكأنه بناه على المشهور في تعريفه) أتى بكأن ولم يجزم بذلك لاحتمال
أنه بناه على شيء آخر لم يعلم (قوله الذي أخذ ابن الصلاح ذلك من كلامه) اسم الاشارة راجع للاحتجاج

ويعتضد أيضا بالقياس وفعل الصحابي وعمل أهل العصر وكل ما اعتضد به المرسل فهو دال على صحة مخرجه فيحتاج به ولا يحتاج بما لم يعتضد
بـ تنبيه لم يفصل ابن الصلاح في المرسل المعتضد بين كبار التابعين وصغارهم وكأنه بناه على المشهور في تعريفه لكن اعترضه العراقي بأن
الامام الشافعي الذي أخذ ابن الصلاح ذلك من كلامه قيد بالكبار منهم ومن روى دائما عن الثقات

بحيث اذا سمي من روى عنه لم يسم مجهولا ولا مرغوبا عن الرواية عنه ولا يكفي قوله لم اخذ الا عن الثقات ومن اذا شارك الحفاظ منهم في احاديثهم وافقهم فلم يخالفهم الابنة من لفظهم لا يخل بالمعنى فاقولا يضرب في قبول مرسله ثم ان قيل اذا اعتضد المرسل بمسند فاعمدت عليه في الحجة ولا حاجة للمرسل (٥٦) * اجيب بانهم اذا ليلان اذا المسندان كان يخرج به منفردا فهو دليل برأس

والمرسل يعتضد بالمسند ويصير دليلا آخر فيرجح بهما عند معارضة حديث واحد (قاعدة) اذا قيل في اسناد عن رجل أو شيخ أو نحو ذلك فقال الحاكم وابن القطان وغيرهما لا يسمى مرسل بل منقطعا وفي البرهان لامام الحرمين تسميته بالمرسل قال العراقي وكل من هذين القولين مخالف لما عليه أكثر المحدثين واخاره شيخنا الحافظ الملائي من أنه متصل في اسناده مجهول أي مبهم قال شيخ الاسلام لكنه مقيد بما اذا لم يسم المبهم في رواية أخرى والا فلا يكون حديثه مجهولا وبما اذا صرح من أبهم بالتحديث ونحوه (بان يقول المحدث حط ثنا رجل والحاصل ان المصريح من أبهم المحدث فاذا يكون المبهم بكسر الهاء هو المصريح وقوله لاحتمال أن يكون مدلسا أي لاحتمال أن يكون المبهم بكسر الهاء مدلسا (قوله ولم يصفه بالصحة) كان يقول التابعي حدثنا رجل عن النبي صلى الله عليه وسلم فانه يحتمل أن يكون تابعا مثله بل دونه بخلاف ما لو وصفه بالصحة كان قال حدثني صحابي أو بعض أصحابه صلى الله عليه وسلم أو رجل من أصحابه فالحديث صحيح

السابع عشر من أقسام الحديث الغريب

(قوله فقط) الفاء تزيين اللفظ أو للدلالة على شرط مقدر وقط على الاول أسم بمعنى حسب وعلى الثاني بمعنى انه والتقدير عليه اذا عرفت ذلك فانه قاله الشيخ خالد في اعراب ألفية ابن مالك اه من شرح الدمياطي على هذا المتن وقال الحموي وقل أيها الطالب لهذا الفن غريب خبر مقدم لما من قوله ماروي راو فقط أي

والمرسل يعتضد بالمسند ويصير دليلا آخر فيرجح بهما عند معارضة حديث واحد (قاعدة) اذا قيل في اسناد عن رجل أو شيخ أو نحو ذلك فقال الحاكم وابن القطان وغيرهما لا يسمى مرسل بل منقطعا وفي البرهان لامام الحرمين تسميته بالمرسل قال العراقي وكل من هذين القولين مخالف لما عليه أكثر المحدثين واخاره شيخنا الحافظ الملائي من أنه متصل في اسناده مجهول أي مبهم قال شيخ الاسلام لكنه مقيد بما اذا لم يسم المبهم في رواية أخرى والا فلا يكون حديثه مجهولا وبما اذا صرح من أبهم بالتحديث ونحوه (بان يقول المحدث حط ثنا رجل والحاصل ان المصريح من أبهم المحدث فاذا يكون المبهم بكسر الهاء هو المصريح وقوله لاحتمال أن يكون مدلسا أي لاحتمال أن يكون المبهم بكسر الهاء مدلسا (قوله ولم يصفه بالصحة) كان يقول التابعي حدثنا رجل عن النبي صلى الله عليه وسلم فانه يحتمل أن يكون تابعا مثله بل دونه بخلاف ما لو وصفه بالصحة كان قال حدثني صحابي أو بعض أصحابه صلى الله عليه وسلم أو رجل من أصحابه فالحديث صحيح

فالحديث صحيح لان الصحابة كلهم عدول (وقل غريب)

الذي سمي بذلك لا نفراد راويه عن غيره كالغريب الذي شانه الافراد عن وطنه هو (ماروي راو فقط) منفردا بروايته عن كل أحدا ما بجميع الحديث كحديث النهي عن بيع الولاء وهبته فانه لم يصح الا من حديث عبد الله بن دينار عن ابن عمر أو ببعضه كحديث زكاة الفطر حيث قبل ان مالكا انفرد عن سائر رواه

بقوله من المسلمين أو ببعض السند كحديث أم زرع إذا المحفوظ فيه رواية عيسى بن يونس وغيره عن هشام بن عروة عن أخيه عبد الله عن أبيهما عن عائشة ورواه الطبراني من حديث الدراوردي عن هشام بدون واسطة أخيه سواء انفرد به مطلقاً أو قيد كونه عن امام شأنه من يجمع حديثه لجلالته كالزهرى وقتادة خلافاً لابن منده وقد تقدم ان الغرابة تجامع الصحة والضعف فالغريب الصحيح كافراد الصحيح وهي كثيرة منها حديث مالك عن سمي عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً السفر قطعة من العذاب والغريب الذي ليس بصحيح هو الغالب على الغريب ومن ثم كره جمع من الأئمة تتبعها فقد قال مالك شر العلم الغريب وخير العلم الطاهر الذي قد رواه الناس وقال عبد الرزاق كنا نرى ان غريب الحديث خير فاذا هو شر وقال ابن حنبل لا تكتبوا هذه الغرائب فانها مناكير وغالبها عن الضعفاء ثم الحديث قد يغرب متناوئاً اسناداً كحديث انفرد بروايته واحد وقد يشرب اسناداً فقط كان يكون معروفاً برواية جماعة من الصحابة فينفرد به راو من حديث صحابي آخر فهو من جهته غريب مع أن متنه غير غريب قال ابن الصلاح ومن ذلك غرائب الشيوخ في أسانيد المتون الصحيحة قال وهذا الذي يقول فيه الترمذي غريب من هذا الوجه قال ولا أرى هذا النوع بنى غريب الاسناد فقط ينمكس فلا يوجد أبداً ما هو غريب متناوئاً ليس غريباً اسناداً الا اذا اشتهر الحديث الفرد عن انفرد به فرواه عنه عدد كثير فانه يصير غريباً مشهوراً وغريباً متناوئاً اسناداً لكن بالنظر الى أحد طرفي الاسناد فان اسناده غريب في طرفه الاول مشهور في طرفه (٥٧) الآخر كحديث انما الاعمال

بالنيات فان الشهرة انما طرأت له من عند يحيى بن سعيد وما ذكره من أن غريب الاسناد لا ينمكس هو بالنظر الى الوجود كما قال والا فالقسمة العقلية تقتضي العكس ومن ثم قال ابن سيد الناس فيما شرحه من الترمذي الغريب أقسام غريب سنداً ومتناً أو متناً اسناداً أو سنداً الامتناء وغريب بعض السند وغريب بعض المتن فالاول واضح والثاني هو الذي

الذي رواه راو واحد منفرد بروايته عن كل أحد غريب اه بحروفه (قوله بقوله من المسلمين) أي في حديث فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر عن رمضان صاعاً من تمر أو صاعاً من شمر على العبد والحر والذكر والانثى والصغير والكبير من المسلمين (قوله قد يغرب متناوئاً اسناداً) أي كلاً أو بعضاً فيهما وأراد بالاسناد السند ماعداً الشيخ الراوي (قوله ومن ذلك غرائب) أي من قوله أو اسناداً قاله الطوخي وقوله غرائب الشيوخ أي الاحاديث الغريبة المنسوبة للاشياخ أي ان الغرابة انما لحقت باعتبار النسبة للشيوخ كالراوي الذي ينفرد به عن الصحابي الآخر (قوله فان الشهرة انما طرأت له من عند يحيى بن سعيد) الآخذ عن محمد بن ابراهيم التيمي عن علقمة بن وقاص الليثي سمع عمر بن الخطاب يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول انما الاعمال بالنيات الخ (قوله فيما شرحه من الترمذي) فيه اشارة الى أنه لم يشرح كل الترمذي (قوله مثاله حديث الخ) أي اخبار وتحدث وتكلم بحديث أم زرع فالباء متعلقة بقوله حديث وليس المراد بالحديث بالامني المصطلح عليه وعبارة الدمياطى حديث أم زرع وهي أوضح وهذا القسم الرابع تقدم في كلامه وانما أعاده لعزوه الى ابن سيد الناس

(الثامن عشر من أقسام الحديث المنقطع)

(قوله وكل ما لم يتصل بحال * اسناد منقطع الا وصال) كل مبتدأ مضاف لـ أي كل حديث وجمله لم يتصل بحال اسناده صفة للاباء في بحال بمعنى في واسناده فاعل يتصل ومنقطع الا وصال خبر المبتدأ والا وصال المعاصل كما في المختار قال الحموي ولقطة الا وصال حشو ذكره تسمية البيت واسناده بمعنى سنده (قوله بالنابعين)

(٨ - يقيونه) أطلقه ولم يذكر له مثالا لعدم وجوده * والثالث مثاله حديث رواه عبد المجيد بن عبد العزيز عن أبي رواد عن مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ قال الاعمال بالنيات قال الخليلي أخطأ عبد المجيد وهو غير من حديث زيد بن أسلم بوجه فهذا مما أخطأ فيه الثقة عن الثقة وقال أبو الفتح يعمرى هو اسناد غريب بكنهه والمتن صحيح * والرابع مثاله حديث رواه الطبراني في الكبير عن عبد العزيز الدراوردي وعباد بن منصور عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة بحديث أم زرع والمحفوظ ما رواه عيسى بن يونس عن هشام بن عروة عن أخيه عبد الله بن عروة عن عروة عن عائشة هكذا اتفق عليه الشيخان قال أبو الفتح فهذه غرابة تخص موضعاً من السند والحديث صحيح * والخامس مثاله حديث الطبراني للمذكور أيضاً عن عبد العزيز وعباد اجمالاً جميع الحديث مرفوعاً وانما المرفوع منه قوله صلى الله عليه وسلم كنت لك كأي زرع لأم فهذه غرابة بعض المتن أيضاً (وكل ما لم يتصل بحال اسناده) ولو سقط منه أكثر من واحد هو (منقطع الا وصال) فيدخل فيه المرسل والمعضل والمعلق فالمنقطع أعم لاختصاص المرسل بالاباءين وهذا قول ابن عبد البر وفيه قطع الخطيب في الكفاية والمشهور كما قال العراقي وغيره ان المنقطع ماسقط من رواه راو واحد قبل الصحابي في الموضع الواحد أي موضع كان وان تعددت المواضع بحيث لا يزيد الساقط في كل منها على واحد فيكون منقطعاً من مواضع وخرج بالواحد المعضل وقد سماه الحاكم منقطعاً وبما قبل الصحابي المرسل وكان الناظم اقتصر على خلاف المشهور لقول ابن الصلاح

انه أقرب صار اليه طوائف من الفقهاء وغيرهم أي لان التقطاع ضد الاتصال فيصدق بالواحد وبالجمع وبما بينهما قال أي ابن الصلاح
الا ان أكثر ما يوصف بالارسال من حيث الاستعمال ما رواه التابعي عن النبي ﷺ وأكثر ما يوصف بالانقطاع ما رواه من دون التابعين
عن الصحابة كالك عن ابن عمر انتهى يعني قالا كثر استعماله هو القول المشهور (والمعضل) بفتح الضاد من أعضله فلان أي أعياه
أمره فهو معضل أي معيا فكان (٥٨) الحديث الذي حدث به أعضله وأعياه فلم يتفع به من يرويه عنه هذا معناه لغة

ومعناه اصطلاحاً
(الساقط منه اثنان)
وهذا الشطر أخذه
من ألفية العراقي ويقال
له في البديع الأيداع
والرفقولة أنه أودع شعره
شيئاً من كلام الغير
ورقاه به وقد زاد العراقي
فصاعداً بنصبه على
الحالية أي فذهب
السقوط صاعداً ومعناه
اثنان أو أكثر في
الموضع الواحد من أي
موضع كان وإن تعددت
المواضع سواء كان
الساقط الصحابي
والتابعي أو التابعي
وتابعه أو اثنان قبلهما
فدخل فيه كما قال ابن
الصلاح قول المصنفين
قال النبي صلى الله عليه
وسلم كذا أي كما قيل
به في المرسل والمنقطع
وقوله ان المعضل لقب
لنوع خاص من المنقطع
فكل معضل منقطع
ولا عكس أي يأتي على
خلاف المشهور في
المنقطع والمعضل كما
به عليه الحافظ ابن

أي ولا اختصاص المعضل بالساقط منه اثنان واختصاص المعاق بحذف أول الاسناد فالعموم مطلق ولم
يعلل للخصوص الا بالمرسل (قوله انه أقرب) أي من أي من حيث المعنى اللغوي أي لا استعمالاً أي لا من
حيث الاستعمال (قوله من دون التابعين) أي بحيث يحذف التابعي ويذكر الصحابي
(التاسع عشر من أقسام الحديث المعضل)
(قوله من أعضله فلان أي أعياه الخ) المعضل أي هذا اللفظ لا باعتبار المعنى المراد الذي هو الاصطلاح
ما خوذ من أعضله أو مشتق من مصدر أعضله فإذا يكون المعنى معضل أي معيا وأعلم أنه قد ورد في اللغة متعدداً
كما ورد لازماً فاقسم المفعول وارد على الأول قال صاحب القاموس عضل عليه ضيق وبه الا مرشد كعضل
وأعضله وتعضل الداء الأطباء وأعضلهم وداء عضال كغراب معنى غالب اه من حاشية العلامة العدوي
(قوله الساقط منه) أي الساقط من سنده كما في شيخ الاسلام (قوله الأيداع والرفق) عبارة المختصر
مع متن التلخيص وروى بما سمي تضمين البيت فزاد على البيت استعانة وتضمنين المصراع فسادونه أيداعاً
كأنه أودع شعره شيئاً من شعر الغير ورفقوا كأنه رفاخرق شعره شيئاً من شعر الغير اه (قوله أي
فذهب السقوط) أي المستفاد من الساقط أو ذهب الساقط حال كونه صاعداً أو حال من فاعل اذهب
محدوفاً والتقدير فذهب في السقوط صاعداً وبالجملة فهي احتمالات ثلاثة اقتصر الشارح على واحد والظاهر
من حيث العبارة الوسط (قوله في الموضع الواحد) لا يخفى أن هذا الشرط لا يفهم من النظم فكان ينبغي
له التنبيه عليه (قوله لقب) أي اسم (قوله وهو حينئذ بكسر الضاد أو بفتحها) أي هذه المادة بقطع
النظر عن الهيئته فهو مأخوذ من أعضل على الأمر أشكل فهو اسم فاعل من اللازم وليس بمشترك
لاختلاف الهيئته والحاصل أنه يشترط في المشترك أن يتحد اللفظ والهيئة بحسب المعنيين وفي كلام الحافظ
أن المشكل هو الذي لا وجه له وإن كان متصل الاسناد ثم قال وإذا تقرر هذا فاما أن يكونوا يطلقون
المعضل لمعنيين أو يكون المعضل الذي عرفه به ابن الصلاح هو المتعلق بالاسناد بفتح الضاد وهذا الذي
نملناه من كلام هؤلاء الأئمة بكسر الضاد ويعنون به المخاق الشديد قال وفي الجملة التنبيه على ذلك متعين اه
(قوله على انه مشترك) أي على أن معضلاً بفتح الضاد مشترك اشتراكاً لفظياً اصطلاحياً بين الساقط من سنده
اثنان فأكثر وبين المشكل وحيث كان مشتركاً وضع موضعين ولا تشترط فيه المناسبة فلا يقال فيه لا وجه
لقراءته بالفتح مراد أمثال المشكل إذا المناسب له أن يقال المعضل بكسر الضاء فتدبر (قوله من المعضل
قسم ثان وهو أن يروى تابع التابعي حديثاً موقوفاً عليه) أي على التابعي ففيه حذف النبي صلى الله عليه
وسلم والصحابي أو قيل هو داخل في قوله إمامان فصاعداً فالجواب المنع لأن الضمير في قوله منه يرجع للسند
فتدبر والمعضل الساقط من أسناده اثنان والنبي مسند اليه وليس هو من السند ونقل السيوطي عن
التبريزي أن هذا النوع لا يصدق عليه حد المعضل لأنه لم يسقط من أسناده اثنان بل من منتهاه الا إذا عُد
من ينتهي اليه الاسناد من جملة رجاله وفيه بعد اه وأعلم أن المعضل أسوأ حالا من المنقطع والمنقطع أسوأ
حالا من المرسل والمرسل لا تقوم به حجة (قوله فيختم على فيه فتنتطق جوارحه أو لسانه) بقرأ لسانه بالجر

عظفا

حجرو يقال له ايضاً المشكل وهو حينئذ بكسر الضاد او بفتحها على انه مشترك انتهى قال العراقي وقد

مثل ابو نصر السجزي المعضل بقول مالك بالغنى عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال للمملوك طعامه وكسوته الحديث
(فائدة) من المعضل قسم ثان وهو أن يروى تابع التابعي عن التابعي حديثاً موقوفاً عليه كقول الأعمش عن الشعبي يقال للرجل يوم
القيامة عملت كذا كذا فيقول ما عملته فيختم على فيه فتنتطق جوارحه أو لسانه

فيه قول لجوارحه أبعد كن الله ما خصمت الا فيكن رواء الحاكم قائلا أعضله الا عمش وهو عند الشعبي متصل مسند رواء مسلم من حديث فضيل بن عمرو عن الشعبي عن أنس قال كنا عند رسول الله ﷺ فضحك فقال (٥٩) أتدرون ممن ضحكنا الله

ورسوله أعلم فقال من مخاطبة العبد ربه يوم القيامة يقول يا رب ألم تجرني من الظلم فيقول بلى قال فاني لا أجيز اليوم على نفسي شاهدا الا مني فيقول كفى بنفسك اليوم عليك شهيدا وبالكرام الكاتبين عليك شهودا فيختم على فيه ثم يقول لا ركانه انطقي الحديث نحوه قال ابن الصلاح وهذا أي جمل القسم الذي حذف فيه النبي والصحابي من المعضل جيد حسن لان هذا الاقطاع بواحد مضموما الى الوقف يشتمل على الاقطاع باثنين الصحابي والنبي صلى الله عليه وسلم فذلك باسم استحقاق الاعضال اولى والله أعلم (وما أنى مدلسا) بفتح اللام سمى بذلك لكون الراوي لم يسم من حدثه وأوهم بجماعه للحديث ممن لم يحدثه به مشتق من الدلس بالتحريك وهو اختلاط الظلام سمى بذلك لاشتراكها في الخفاء هو (نوعان) كما قال ابن الصلاح ثم

عطفا على فيه كما وجد بخط الشيخ عبد الرالاجهوري وتقل عن غيره ايضا (قوله فيقول لجوارحه) أي الرجل يقول لجوارحه أي دعاء عليها فان قلت هذا ينافي الحتم على فيه ولسا به فالجواب أن يراد بالحتم منعه من انكار الفعل أو أنه لا مانع من نطق اللسان بعد نطق الجوارح فينكح بعد الحتم (قوله ما خصمت الا فيكن) أي لا جلكن (قوله أعضله الا عمش) أي هو الذي حذف الصحابي والنبي ﷺ (قوله وهو عند الشعبي متصل مسند) أراد به للنبي ﷺ والصحابي (قوله رواء مسلم الخ) تعليل لقوله متصل مسند أي لانه رواء مسلم وقوله عن الشعبي حال من فضيل بن عمرو أي حالة ككون فضيل بن عمرو محدثا عن الشعبي أو متعلق رواء أي رواء عن الشعبي في حالة كونه من حديث فضيل لان فضيلا راو عن الشعبي (قوله فضحك) أي تبسم (قوله ألم تجرني من الظلم) استفهام عن عدم الاجارة من الظلم فنشأ الضحك توهم الظلم مع أن المولى يستجبل عليه الظلم (فيقول بلى) أي بلى قد أجرتك قال القسطلاني والحاصل أن بلى لا تأتي الا بعد تقي وأن لا تأتي الا بعد ايجاب وأن نعم تأتي بعدها اه (قوله قال فاني لا أجيز اليوم على نفسي شاهدا الا مني) الظاهر أن يقول فيقول فاني لا أجيز اليوم الخ ولعل نكتة العدول الاشارة الى وقوع ذلك تحقيقا لانه أقوى في وجوب الضحك من الذي قبله من حيث ان حاله يقول لا أكتفى بشهود خارجه عن نفسي (قوله كفى بنفسك اليوم عليك شهيدا الخ) أراد بها الذات أي جوارحه ولذلك قال ثم يقال لا ركانه انطقي * فان قلت ان الكرام الكاتبين ليسوا من نفسه قلت لما كانوا ملازمين للعبد عدوا كالجزم منه (قوله الحديث نحوه) أي اذكر الحديث السابق بدليل قوله وهو عند الشعبي متصل مسند ولما كان القصد معنى السابق لا لفظه أي بقوله نحوه أي اقصد نحو السابق فنحو مفعول لفعل محذوف (قوله الذي حذف فيه) أي في سنده (قوله جيد حسن) الجيد ضد الرديء فهما لفظان بمعنى واحد (قوله بواحد) أي الكائن بواحد وهو الصحابي المحذوف وقوله مضموما الى الوقف أي حالة كونه مضموما الى الوقف على التابعي أي من حيث عدم ذكر النبي ﷺ وقوله يشتمل خبران وقوله الصحابي بدل من اثنين وهو روح التعليل أي انه اشتمل على الاقطاع الرسول الذي هو الاصل لانه منشأ الاحكام والصحابي المتلقى عنه تلك الاحكام فقد أدرك من الاعياء مالا يدرك ماسقط منه اثنان من الرواة غيرهما فكان ذلك باستحقاق اسم الاعضال اولى بالنسبة لما سقط من سنده اثنان غير الصحابي والرسول

المشرون من الاقسام التدليس

(قوله وما أنى مدلسا الخ) قال الحموي وما أنى حالة كونه مدلسا بفتح اللام مشددة من الدلس بالتحريك وهو اختلاط الظلام سمى بذلك لاشتراكها في الخفاء أي والحديث الذي اتصف سنده بكونه مدلسا نوعان اه بحروفه والنوعان هما تدليس الاسناد وتدليس الشيوخ وأسقط الناظم نوعا ثانيا وهو تدليس التسوية والانواع الثلاثة مذكورة في متن الفية المصطلح واعلم أنها غير محصورة في الثلاثة لما يأتي من تدليس القطع وتدليس العطف (قوله بالتحريك) أي بتحريك اللام فاللام مفتوحة وان كان التحريك محتملا لغيره (قوله وهو اختلاط الظلام) أي لغة ثانيا في القاموس وفيه أيضا أنه يطلق على الظلمة فما اقتصر عليه الشارح أحد المعنيين اللغويين وكل من الظلمة واختلاط الظلام يغطي الاشياء عن البصر ويخفيها عنه فمن أسقط من السند شيئا فقد غطى ذلك الذي اسقطه أي أخفاه وستره وكذا تدليس الشيوخ فان الراوي يغطي الوصف الذي يعرف به الشيخ أو يغطي الشيخ بوصفه بغير ما اشتهر به (قوله موها أنه سمعه منه)

النووي (الاول) تدليس الاسناد وهو كما قال البزار وابن القطان أن بروي عن سمع منه لم يسمعه موها أنه سمعه منه كما أشار له بقوله (الاسقاط للشيخ) الذي حدثه من الثقات لصغره

أو من الضعفاء ولو عند غيره فقط (وان ينقل عن غيره) كشيخ شيخه أو من فوقه من عرف له منه سماع بلفظ لا يقتضي اتصالاً لئلا يكون كذب بل موهوم له كقوله (يعني) فلان (وأن) بتشديد النون المسكنة للوقف كقوله ان فلانا ومثلهما قال فلان وذ كرفانما يكون تدليساً ان كان المدلس عاصراً مروياً عنه (٦٠) أولقيه ولم يسمع منه أو سمع منه ولم يسمع مادلسه عنه أما اذا روى عن لم يدركه بلفظ موهوم فليس بتدليس

على الصحيح المشهور وحكى ابن عبد البر عن قوم أنه تدليس قائلًا وعليه فاسلم من التدليس أحد لا مالك ولا غيره ومن تدليس الاسناد أن يسقط الراوى أداة الرواية متصراً على اسم الشيخ وهذا يفعله أهل الحديث كثيراً مثاله ما قاله ابن خشرم كنا عند ابن عيينة فقال الزهري فقيل له حدثك فسكت ثم قال الزهري فقيل له سمعته منه فقال لم أسمع منه ولا ممن سمع منه حدثني عبد الرزاق عن معمر عن الزهري رواه الحاكم وهذا ما رواه الحافظ ابن حجر تدليس القطع لكنه مثل له بما رواه ابن عدي وغيره عن معمر بن عبيد الطنافسي أنه كان يقول حدثنا ثم يسكت وينوي القطع ثم يقول هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله تعالى عنها ومن تدليس الاسناد تدليس العطف وهو أن يصرح

أي يقع في الوهم أي الذهن (قوله أو من الضعفاء) معطوف على قوله من الثقات ولم يذكر علته وهي لضعفه كما صرح به الحموي (قوله ولو عند غيره) أي اما ضعيف مطلقاً أو عنده غيره (قوله من عرف له منه سماع) الضمير في له يرجع للمدلس وفي منه لمن وهى العائد على هذا يكون بينه وبين الارسال الخفى تباین اذا ارسال الخفى أن يروى عن عاصره ولم يعرف له منه سماع وهذا الذي مشى عليه الشارح من التقييد بذلك هو المعتمد كما في شرح شيخ الاسلام وكما في شرح النخبة قال شيخ الاسلام وان اقتضي كلام ابن الصلاح انه ليس بشرط اهـ وحينئذ فتفر به الآتى بقوله فانما يكون تدليساً اذا كان المدلس عاصراً مروياً عنه الخ لا يناسب ما قيد به ولذا فرغ عليه شيخ الاسلام بقوله فالتدليس أن يروى عن سمع عنه ما لم يسمعه منه موهوماً أنه سمعه منه وهذا بخلاف الارسال الخفى الخ وتقرع الشارح انما يناسب مقتضى كلام ابن الصلاح قال في شرح النخبة ومن أدخل في تعريف التدليس المعاصرة ولو بغير لقي لزمه دخول المرسل الخفى في تعريفه والصواب التفرقة بينهما وبديل على أن اعتبار اللقي في التدليس دون المعاصرة وحدها أنه لا بد من اطباق أهل العلم بالحديث على أن رواية المخضرمين كآنى عثمان النهدي وقيس بن أوى حازم عن النبی ﷺ من قبيل الارسال لا من قبيل التدليس ولو كان مجرد المعاصرة يكتفى بها في التدليس لكان هؤلاء مدلسين لانهم عاصروا النبی ﷺ قطعاً لكن لم يعرف هل لقوه أم لا ومن شرط اللقي في التدليس الشافعي وابو بكر الزار وكلام الخطيب في الكفاية يقتضيه وهو المعتمد اهـ (قوله بل موهوم له) بالجر عطف على جملة قوله لا يقتضي اتصالاً الواقعة صفة للفظ والضمير في قوله يرجع للاتصال أي يقع في وهم الناس أنه أخذ عنه وهذا لا يكون كذباً أما لو أتى بحدثنا مما يقضى بالاتصال فانه يكون كذباً (قوله ان كان المدلس عاصراً مروياً عنه) أي ولم يلقه بدليل عطف ما بعده وكل واحد من المتعاطفات المذكورة أخص بما قبله والمناسب للمعتد انما هو المعطوف الاخير (قوله ولم يسمع منه) أي ويعلم ذلك بان يخبر عن نفسه أو ينص عليه كبير (قوله أداة الرواية) أي كحدثنا (قوله يفعله أهل الحديث) أي جنس الأهل وقوله كثير اصفة لموصوف محذوف أي فعلاً كثيراً (قوله ابن خشرم) بالخاء المعجمة وسكون الشين المعجمة اسمه على (قوله سمعته منه) أي أسمعته من الزهري الخ (قوله فقال الزهري) أي وأراد أن يذكر حديثاً (قوله تدليس القطع) لما فيه من قطع الراوى عن أداة الرواية أو قطع أداة الرواية عنه أي اتصاله بها أو اتصالها به لعدم ذكرها (قوله لكنه مثل له بما الخ) وحينئذ فتدليس القطع نوان كما أفاده السخاوى (قوله الطنافسي الخ) نسبة للطنافس لبيع أو غيره جمع طنفسة بكسر تين في اللغة المالية وفي لغة بفتح تين وهى بساط له نخل رقيق وقيل هو ما يجعل تحت الرجل على كفى البعير (قوله وينوي القطع) أي قطعه عما بعده فلذلك سمي تدليس القطع (قوله في علوم الحديث) اسم كتاب له وهو أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاکم (قوله أصحاب هشيم) بالتصغير (قوله فقطن) من بابي تعب وقتل قاله في المصباح (قوله فقالوا لا) أي نظر للظاهر ولو تاملوا لكان جوابهم لا نعلم ولا يتأتى لهم جواب بنم فاذا لا معنى لذلك السؤال اذا قصد منهم الجواب بنم اذا كانوا فقطناً (قوله فقال بلى) أي بل دلست (قوله كل ما الخ) كالتعليل لقوله بلى أي بل دلست لان كل ما حدثتكم الا أن هذا التعليل أعم من المدعى لانه يجامع الكذب فاجاب الشارح رحمه الله بقوله ومع ذلك أي عدم السماع محمول على أنه نوى القطع أي

بالتحديث عن شيخ له ويعطف عليه شيخاً آخر لم يسمع ذلك المروى منه مثاله ما رواه الحاكم في علوم الحديث قال اجتمع حتى أصحاب هشيم فقالوا لا نكتب عنه اليوم شيئاً ما يدلسه فقطن لذلك فلما جاس قال حدثنا حصين ومغيرة عن ابراهيم وساق عدة أحاديث فلما فرغ قال هل دلست عليكم شيئاً فقالوا لا فقال بلى كل ما حدثتكم عن حصين فهو سماعي ولم أسمع من مغيرة من ذلك شيئاً ومع ذلك هو

محمول على انه نوى القطع ثم قال وفلان أي وحدث فلان ومن ذلك تدليس التسوية وهو أن يروي حديثا عن ضعيف بين ثقتين إني أحدهما الآخر فيسقط الضعيف ويروي الحديث عن شيخه الثقة الثاني بلفظ محتمل فيستوي الاسناد كله ثقات هكذا جملة الحفاظ ابن حجر نوعا من تدليس الاسناد وهو الذي أومأ إليه الناظم والعراقي جملة قسمائنا لثا قائل لا لم يذكره ابن الصلاح وهو شر الاقسام لان الثقة الاول قد لا يكون معروفا بالتدليس ويجده الواقف على السند بعد التسوية قد رواه عن ثقة آخر فيحكم له بالصحة وفيه غرر شديد قال ومن كان يفعل ذلك بنية بن الوليد كما ذكره ابن حاتم والوليد بن مسلم كما قال أبو مسهر وقد اختلف في أهل هذا القسم وهو تدليس الاسناد فتبيل يرد حديثهم مطلقا يبنوا الاتصال أم لا دلسوا عن الثقات أم غيرهم ندر تدليسهم أم لا وهذا (٦١) حكاه ابن الصلاح عن فريق من

الفقهاء والمحدثين حتى قال به بعض من يحتج بالمرسل اذ التدليس نفسه جرح لما فيه من التهمة والغش وقيل يقبل مطلقا كالمرسل عند من يحتج به وقيل ان لم يدلس الا عن الثقات كسفيان بن عيينة قبل والا فلا وقيل ان ندر تدليسه قبل والا فلا ومذهب أكثر المحدثين والفقهاء والاصوليين وهو قول الشافعي ويحيى بن معين وابن المديني وصححه الخطيب وابن الصلاح التفصيل فان صرح الثقة بالا نصال كسمعت وحدثنا وأخبرنا قبل وان أي بلفظ محتمل فحكم المرسل لان التدليس ليس كذا

حتى يكون تدليسا لا كذا (قوله محمول على انه نوى القطع) بان لاحظ تقدير ذلك العامل عند تلفظه بغيره (قوله ومن ذلك تدليس التسوية) اسم الإشارة يرجع لتدليس الاسناد أي ومن تدليس الاسناد تدليس التسوية (قوله عن ضعيف بين ثقتين) أراد بالضعيف الجنس الصادق بالواحد والمتعدد (قوله بلفظ محتمل) أي كلفظ عن وأن (قوله هكذا جملة الحفاظ ابن حجر نوعا من تدليس الاسناد) وهو الذي أومأ إليه الناظم والعراقي جملة قسمائنا لثا وقال البقاعي التحقيق انه ليس لنا الا قسمان الاول تدليس الاسناد والثاني تدليس الشيوخ ويتفرع على الاول تدليس العطف وتدليس الحذف وأما تدليس التسوية فيفيد خل في القسمين فتارة يصف شيوخ السند بما لا يعرفون به من غير اسقاط فتكون تسوية الشيوخ وتارة يسقط الضعفاء فيكون تسوية السند فان قيل ما الفرق بين هذا القسم وبين المنقطع قيل هذا شرطه أن يكون الساقط ضعيفا فهو منقطع خاص اه (قوله قائل لا لم يذكره ابن الصلاح وهو شر الاقسام) كما نبه على ذلك في ألقيته (قوله وفيه غرر شديد) الانسب التعبير بالفاء أي ففيه غرر شديد (قوله يبنوا الاتصال) بان قالوا في حديثهم حدثنا (قوله دلسوا عن الثقات) كأن كان المحذوف ثقة ولا يخفى فقد رسوا في هذا والذي يمد له دلالة أم عليها (قوله حتى قال به بعض من يحتج بالمرسل) أي قال هذا القول وهو الرد مطلقا بعض من يحتج بالمرسل فيستدل بالمرسل ولا يستدل بهذا (قوله لما فيه من التهمة) أي لانهم يجهلون أن ذلك انما كان خلل في السند يحصل به خدش الحديث لوتبين (قوله كالمرسل) أي يقبل كما يقبل الاحتجاج بالمرسل فكل منهما مقبول بجامع الحذف (قوله ومذهب أكثر الفقهاء) مبتدأ أخره التفصيل وهذا القول مقابله قوله أولا يبنوا الاتصال ام لا جملة الاقسام خمسة المعتمد منها الاخير (قوله تحسين لظاهر الاسناد) أي تحسين للسند في الظاهر ومعنى ضرب نوع (قوله بلفظ محتمل) أي لا صريح أي فلا يكون موجبا للقدح لانه لا يوجب الا اذا كان بلفظ صريح (قوله وهشيم) وقد أخذ عن الأعمش كما ذكره شيخ الاسلام في شرح الألقية (قوله من جهة أخرى) أي من طريق أخرى فقول الناظم والثاني لا يسقطه الخ قال الحموي والنوع الثاني بحذف الياء للضرورة هو أن لا يسقطه أي الشيخ الذي حدثه بذلك الحديث ولكن يصف أي يذكر أوصافه أي أوصاف الشيخ بما أي بشيء به أي بذلك الشيء لا يعرف أي لا يشتهر به واعلم أن قول الناظم لا يعرف غير عري بل هو لحن اذ لا يقال انعرف كما لا يقال انعدم وكان الصواب أن يقول بما به لا يتصف اه (قوله شيخه الذي روى عنه) قال البقاعي لا يختص ذلك بشيخه الذي سمع منه بل لو فعل ذلك في شيخ شيخه ومن فوقه الى آخر السند كان

وانما هو تحسين ظاهر الاسناد وضرب من الابهام بلفظ محتمل فاذا صرح بوصلة قبل ويقو به أن في الصحيحين وغيرهما عدة من الرواة المدلسين خرج فيها ما صرحوا فيه بالتحديث كالأعمش وهشيم بالتصغير ابن بشير وقتادة والسفيان بن عبيد الرزاق والوليد بن مسلم بل قد يقع فيها من معنعنهم لكن تقل الحفاظ عبد الكريم الحلبي عن أكثر العلماء ان المعنعنات التي في الصحيحين بمنزلة السماع وقال ابن الصلاح والنووي ما في الصحيحين وغيرهما من كتب الصحيحين عن المدلسين عن محمول على ثبوت سماعه من جهة أخرى (والثاني) من نوعي التدليس وهو تدليس الشيوخ قال ابن الصلاح وأمره أخف من الاول هو انه (لا يسقطه) أي شيخه الذي روى عنه بل يذكره (لكن يصف) * أوصافه بما به لا يعرف بان يصفه بغير ما شتهر به من اسم أو كنية أو لقب أو نسبة الى قبيلة أو بلدة أو صفة أو نحوها

كي يوعر معرفة الطريق على السامع منه كقول أبي بكر بن مجاهد المقرئ حدثنا عبد الله بن أبي عبد الله يريده عبد الله بن أبي داود السجستاني قال ابن الصلاح وفيه تضييع المروى عنه قال العراقي والمروى أيضا لانه لا يتنبه له فيصير بعض رواته مجهولا ويختلف الحال في كراهة هذا النوع باختلاف القصد الحامل عليه فشره اذا كان الحامل على الوصف بما ذكر ضعف ذلك المروى عنه فيدلسه حتى لا تظهر روايته عن الضعفاء لتضمنه الخيانة والغش وذلك حرام هنا وفيما رحيث لم يكن المروى عنه ثقة عند المدلس وقد يكون الحامل على ذلك كون المروى عنه أصغر سنا من المدلس (٦٢) أو أكبر لكن يسيروا أو بكثير لكن تأخر موته حتى شاركه في الأخذ عنه من

هو دون وقد يكون الحامل على ذلك إيهام كثرة الشيوخ بان يروى عن الشيخ الواحد في مواضع بصفة وفي أخرى بأخرى يوم أنه غديره وقد كان الخطيب لهجا بذلك في مصنفاته قال العراقي ولم يذكر ابن الصلاح حكما من عرف بتدليس الشيوخ وقد جزم ابن الصباغ في العدة بان من فعل ذلك لكون من روى عنه غير ثقة عند الناس فاراد أن يغير اسمه ليقبلوا خبره يجب أن لا يقبل خبره وان اعتقد هو انه ثقة لجواز أن يعرف غيره من جرحه مالا يعرفه هو وان كان لصغر سنه فيكون رواية عن مجهول فلا يقبل خبره حتى يعرف من روى عنه * فائدة ذم التدليس بقسميه

حكمه كذلك (قوله كي يوعر) بتشديد اللين (قوله تضييع للمروى عنه) أي الذي هو ذلك الشيخ الذي وصفه بما لا يعرف به لانه لما وصفه كذلك فكأنه لم يذكره وحينئذ فقد ضيعه (قوله والمروى أيضا) أي الذي هو الحديث وقوله بان لا يتنبه أي بسبب عدم التنبيه له أي لذلك الموصوف بما لا يعرف فيصير بعض رواته مجهولا فلا يقبل ذلك الحديث (قوله ويختلف الحال في كراهة هذا النوع) أي قبحه (قوله باختلاف القصد الخ) أي بسبب اختلاف المقصد (قوله الخيانة والغش) الخيانة ضد الأمانة والغش ضد النصيحة فالنبي صلى الله عليه وسلم قد آمنه على حديثه وبفعله ذلك قد خان وهو لم ينصح بل غش فالفهم مختلف متلازم (قوله وذلك حرام أي المذكور من وصف الضعيف بما لا يعرف حرام) (قوله وفيما ر) يقتضي ان ما رفيه وصف بما لا يعرف أيضا مع أن الاول اسقاط الا أن يقال هو وصف بما لا يعرف حكما (قوله سنا) أي من جهة السن (قوله لكن يسيروا أو بكثير) راجع لكل من أصغروا أو كبر (قوله لكن تأخر موته) أي موت ذلك الشيخ وقوله حتى شارك أي شارك المدلس بكسر اللام في الأخذ من هو دونه أي دون المدلس بكسر اللام وهذا استدراك على قوله بكثير (قوله يوم أنه غديره) وهو حرام أيضا (قوله ذم التدليس بقسميه) الاولى أن يقول باقسامه كما في شرح الالفية لشيخ الاسلام (قوله لان اذني أحب الى من أن أدلس) يحتمل أن المراد الزنا الحقيقي ويحتمل أن المراد أحوال الزنا اه من خط الشيخ عبد البر الاجهوري بها مش شرح الالفية لشيخ الاسلام

الحادى والعشرون من أقسام الحديث الشاذ

(قوله وما يخالف ثقة الخ) ما سم شرط جازم ويخالف بالجزم فعل الشرط وجوابه قوله فالشاذ أي فالحديث الشاذ أو فالسند الشاذ والجملة في محل جزم جواب الشرط كما يؤخذ من شرح الدمياطي واعلم ان ما ذكره الناظم معنى الشاذ اصطلاحا وأما الشاذ في اللغة فهو المنفرد عن الجماعة قال السخاوي يقال شذ يشذ بكسر الشين وضمها شذوذا اذا انفرد اه (قوله راو ثقة فيه بزيادة أو نقص في السند أو المتن) لا يخفى أن هذه أربع صور شملها كلامه وعبارة الحموى ثقة فيه أي في ذلك المروى اسنادا أو متنا (قوله أي الجماعة الثقات) أراد بها ما فوق الواحد ولا يضر وصفها بصفة الجمع ويدل لهذا قوله لان العدد الخ وقال الطوخى الملازم الاشراف ولا شك أن الشرف في كل شي بحسبه فلاشراف في هذا الفن حفاظه اه (قوله لان العدد أو لى) ظاهره أنه علة لمحذوف تقديره وهو غير مقبول (قوله وعليه فما خالف الثقة فيه الواحد الخ) أي على هذا التعليل أي ويؤخذ من هذا التعليل أن من خالف الخ ووجه الأخذ من هذا التعليل انه انما حكم على مخالفة الجماعة بالشذوذ لكون الجماعة احفظ منه فيفيد ان المدار على الحفظ حينئذ من خالف من هو احفظ منه.

يعد

أكثر العلماء وهو مكره جدا ومن بالغ في ذمه شعبة بن الحجاج فروى الشافعي عنه أنه قال

التدليس أخو الكذب وقال لان اذني أحب الى من أن أدلس قال ابن الصلاح هذا من شعبة افراط محمول على المبالغة في الزجر عنه والتنفير ويثبت التدليس بمرّة واحدة صدرت من فاعله كما جزم به الشافعي اذ قال من عرف بالتدليس مرة لا يقبل منه ما يقبل من أهل النصيحة في الصدق حتى يقول حدثني او سمعت (وما يخالف) راو (ثقة فيه) بزيادة أو نقص في السند أو المتن (الملا) بالاسكان للوزن أولنية الوقف أي الجماعة الثقات فيما روه وتعذر الجمع بينهما (فالشاذ) كما قال الشافعي وجماعة من أهل الحجاز وهو المعتمد في تعريفه كما صرح به في شرح النخبة لان العدد أو لى بالحفظ من الواحد وعليه فما خالف الثقة فيه الواحد لا يحفظ شاذ وفي كلام ابن الصلاح وغيره ما يفهمه

مثال الشذوذ في السند ما رواه الترمذي والنسائي وابن ماجه من طريق ابن عيينة عن عمرو بن (٦٣) دينار عن عوسجة عن ابن عباس أن

رجلا توفي على عهد رسول الله ﷺ ولم يدع وارثا الا مولى هو أعتقه الحديث فان حماد بن زيد رواه عن عمرو عن عوسجة ولم يذكر ابن عباس لكن تابع ابن عيينة على وصله ابن جريح وغيره قال أبو حاتم المحفوظ حديث ابن عيينة فحماد مع كونه من أهل العدالة والضبط رجح أبو حاتم رواية من هو أكثر عددا منه ومثاله في المتن زيادة يوم عرفة في حديث أيام التشریق أيام أكل وشرب فانه من جميع طرقه بدونها وانما جاء بها موسى بن علي بن رباح عن أبيه عن عقبة ابن عامر حديث موسى شاذ لكن صححه ابن حبان والحاكم وقال انه على شرط مسلم والترمذي انه حسن صحيح ولعله لانها زيادة ثقة غير منافية وقال الحاكم الشاذ ما انفرد به ثقة وليس له أصل متابع لذلك الثقة فقيده بالثقة دون الخالفة وذكر انه يغير المعلل من حيث ان المعلل وقف فيه

بعد شاذ في السخاوي ما هو أبسط من ذلك ونصه قال شيخنا فان خولف أي الراوي بارجح منه لم يذببط أو كثرة عدد أو غير ذلك من وجوه الترجيحات قال راجح يقال له المحفوظ ومقابله وهو المرجوح يقال له الشاذ اه (قوله مثال الشذوذ) هذا مثال للمخالفة بنقص في السند (قوله عوسجة) هو المكي مولى ابن عباس وليس بمشهور (قوله مولى هو أعتقه) أي عتيقا هو أعتقه الميت وهذا على قول ان العتيق يرث من معتقه كما ذكره في شرح الفصول وقوله الحديث مفعول لفعل محذوف أي اقرأ الحديث أو كمل أو نحو ذلك وجوز بعضهم في مثله الرفع على أنه مبتدأ محذوف خبره وتتمته فدفع النبي عليه السلام ميراثه اليه اه وفي الفرائض من المشاكاة ذكر تمامه بقوله فقال ﷺ هل له أحد قالوا لا الا غلام أعتقه فجعل ﷺ ميراثه له (قوله فان حماد بن زيد) بفتح المهملة وتشديد الميم بن زيد بن درهم البصري وقوله ولم يذكر ابن عباس أي فاسقط الصحابي ورفعته الى النبي ﷺ فهو مرسل (قوله المحفوظ حديث ابن عيينة) المناسب المحفوظ مسند ابن عيينة لان مخالفة وقعت في الاسناد لا في المتن (قوله رواية الخ) فيه ما تقدم الا أن تلاحظ الحثية (قوله زيادة يوم عرفة) أي فروى يوم عرفة وأيام التشریق أيام أكل وشرب بفتح الشين قال الزركشي وقد قيل الشرب بالفتح في حديث أيام منى أيام أكل وشرب وفي الماموس أن الشرب مصدر ويثالث (قوله موسى بن علي الخ) بضم العين وليس بفتحها وسبب ذلك على ما قيل أنه كان في زمن في أمية كل من سمى عليا بفتح العين قتلوه فلما سألوا عن اسم هذا قيل لهم على بضم العين فتركوه انتهى من حاشية العلامة العدوي وقوله رباح بفتح الراء وبالباء الموحدة (قوله وقال انه على شرط مسلم) أي وقال الحاكم انه آت على شرط مسلم لا يخفى أن شرط مسلم يطلق مرادا به الرجال الذين روى عنهم ويطلق مراداه المعاصرة أي في المعن كما علم مما تقدم والطاهران مراده به هنا الاول (قوله والترمذي) الذي في شيخ الاسلام وقال الترمذي فلعلها سقطت من الكاتب (قوله لانها زيادة ثقة غير منافية) أي لانه يحمل ذلك على من كان واقفا بعرفة للحج فلا تكون منافية وقد يقال لا حاجة للحمل على هذا لانها غير منافية للحديث الذي ذكرت فيه (قوله ما انفرد به ثقة) أي خولف أم لا فليكن هذا القول أعم من الاول (قوله أصل) أي قوة وقوله متابع كذا في النسخ والذي في شيخ الاسلام متابع أي بسبب متابع لذلك الثقة (قوله قوله من حيث ان المعلل وقف فيه على علته الدالة على جهة الوهم) أي من ادخل حديث في آخر أو وصل مرسل أو نحو ذلك كما سيأتي قاله السخاوي (قوله على علة كذلك) أي لم يوقف على العلة الدالة على جهة الوهم أي بل عرف ان به علة ولكن لم يقف على بيانها فالخاصل أن المنفى الوقوف على عينها ولذلك قال البقاعي أسقط من قول الحاكم قيد الا بدمنه وهو انه قال وينقدح في نفس الناقد أنه غلط ولا يقدر على إقامة الدليل على ذلك والخاصل أن الشاذ لا يغير المعلل الا من هذه الجهة وهي كونه لم يطلع على علته وأما الرد فهما مشتركان فيه قال الطوخي ويوضحه قوله والشاذ لم يوقف فيه على علة كذلك أي كالمعلل يعني بل وقف على علته حذسا لكن الذي في نسخة السارح علته بالضمير وفي عبارة ابن الصلاح لم يوقف فيه على علة بالتنكير انتهى من حاشية العلامة العدوي (قوله وقال الخليلي) بياء مشددة للنسب نسبة الى جده أبي يعلى الخليلي بن عبد الله بن احمد بن ابراهيم بن الخليلي القزويني انتهى من شرح شيخ الاسلام على الألفية وما يخص الاقوال أن الشافعي قيد بقيد بن الثقة والمخالفة والحاكم قيد بالثقة فقط على ما قاله الشيخ والخليلي لم يقيد بشئ منهما (قوله فما انفرد به الثقة يتوقف فيه ولا يحسب به) أي مما لم يخالف وأما اذا خالف الثقات أو من هو أحفظ منه فخاله معلوم (قوله يتوقف فيه الخ) هذا يأتي على كلام الحاكم والخليلي وقوله متروك أي احتجاجا واستشهادا (قوله ورد ما قاله

على علته الدالة على جهة الوهم والشاذ لم يوقف فيه على علة كذلك وقال الخليلي الذي عليه حفاظ الحديث أن الشاذ ما ليس له الا اسناد واحد ثقة أو غير ثقة خالف أولا فما انفرد به الثقة يتوقف فيه ولا يحسب به لكنه يصلح أن يكون شاهدا وما انفرد به غير الثقة متروك ورد ما قاله

ابن الصلاح بافراد الثمات الصحيحة كحديث أن النبي ﷺ نهى عن بيع الولاء وهبته فانه لم يصح الا من رواه عبد الله بن دينار عن ابن عمر مع انه في الصحيحين وكحديث أن النبي ﷺ دخل مكة وعلى رأسه المغفر فان مالكا فرد به عن الزهري عن أنس مع أنه في الصحيحين أيضا قال وفي غريب الصحيح أشياء لذلك كثيرة وبقول مسلم في باب الايمان والذور من صحيحه روى الزهري نحو تسعين حديثا عن النبي ﷺ (٦٤) لا يشاركه فيها أحد باسانيد جيد وقد تفتبه العراقي في مثاله

الثاني في نكته على ابن الصلاح بان مالكا لم يفرد به وكذا الحافظ ابن حجر في نكته فقد ستة عشر نفسا ابوا مالكا عن الزهري وذكر أن يزيد الرقاشي تابع الزهري عن أنس في فوائد أبي الحسين الموصلي وان أنسا تابعه سعد بن أبي وقاص وأبو برزة الأسلمي عند الدار قطنى وعلى في المشيخة لابي محمد الجمهورى وسعيد بن يربوع والسائب بن يزيد في مستدرك الحاكم فقد حصلت المتابعة لما لك في شبخه وشيخ شيخه ثم اختار ابن الصلاح استخراجا من كلام الأئمة فيما لم يخالف فيه الثمة غيره وانما أتى بشئ انفرده أن الراوى اذا قرب من ضبط تام ففرده حسن كحديث اسرايل عن يوسف بن أبي بردة عن أبيه عن عائشة قالت

ابن الصلاح (رد البناء للفاعل ما قال الحاكم والخليل الخ أى لان الصحيح قد تقدم أن من جملة تعرفه أن لا يكون شاذا فالشاذ لا يكون صحيحا ومتى لم تشرط الحالفة ورد علينا ما في الصحيح من الاحاديث الغريبة فيقتضي عدم صحتها أو التوقف فيها كما قال الخليل وما كان عن ثمة فيتوقف فيه ولا يحتج به وقد حصل الاتفاق على الحكم بصحة ما في الصحيحين غير المسنث فتكون صحيحة غير صحيحة أو معمولا بها متوقفا فيها وذلك محال وهو لازم للخليلى وأما الحاكم فبعد علمك بالقيد الذى قاله تعلم أنه لا يرد عليه ذلك لان ما في الصحيح من ذلك مما مثل به الشيخ وما شاكله لم يقع في قلب أحد من النقاد ضعفه قلت والظاهر أن كلام الخليل مقيد بما قيد به الحاكم أو نحو ذلك والا كان كلامه ساقطا لانه لم يذكر فيه من اشترط العدد في الصحيح انتهى من حاشية الطوخى (قوله بافراد الثمات) بفتح الهمزة جمع فرد (قوله وبقول مسلم) معطوف على قوله بافراد الثمات الصحيحة أى ورد ما قاله الحاكم والخليل بن الصلاح بقول مسلم الخ (قوله الايمان) بفتح الهمزة جمع يمين (قوله نحو تسعين) بتدعيم المثناة الفوقية على السين وأشار بقوله نحو الى أن الواقع من مسلم انما هو روى الزهري نحو تسعين ولا يخفى أن نحو يحتمل القص والزيادة (قوله وعلى) بالجر عطفا على الدار قطنى أى تابع أنسا هذان الصحابييان عند هذين المحدثين والمشيخة اسم كتاب يذكر فيه التلميذ شيوخ شيخه أى فشيخ على هو أبو محمد الجمهورى فيذكر على في الكتاب شيوخ شيخه المذكور وأما سعيد والسائب فمعطوفان على سعد بن أبي وقاص جملة المتابعين لأنس من الصحابة أربعة (قوله استخراجا من كلام الأئمة) السين والناء للتأكيد وهو تمييز أى من جهة الاخراج من كلام الأئمة وقوله فيما لم يخالف متعلق باختر وقوله ان الراوى الخ مفعول اختار كما يعلم ذلك من متن الالفية (قوله فيما لم يخالف) أى في الحديث الذى لم يخالف وقوله انما أتى بشئ انفرده دفع به ما يوهم ان الذى ذهب اليه أعم من أنه يوافق فيه غيره أولا لان قوله فيما لم يخالف فى صادق بموافقة للغير وانفراده والمراد الافراد فيكون قوله وانما تخصيص لهذا المقام وقصره على احدى الصورتين (قوله اذا قرب من ضبط تام الخ) غرضه أن الحديث الفرد اذا قرب رواه من الضبط التام فهو حسن وهذا يلتزم مع قوله فيما لم يخالف وما يأتى على منواله وقيد الشارح الضبط بالنام اشارة الى أن الحسن لا يرد فيه من أصل الضبط (قوله غفرانك) أى اغفر غفرانك أو أسألك غفرانك (قوله لا نعرفه الا من حديث اسرايل الخ) فى قوة التعليل لقوله غريب أو قصد به افادة التعيين التى لم تعلم من قوله غريب (قوله الخالف) بفتح اللام أى الخالف فيه أو بالكسر أى الخالف لما رواه الثمات (قوله من الثمة والضبط) أى التوثق فعطف الضبط عليه تفسير وهو بيان لما تقدم عليها وحاصله ان التفرد فى ذاته يوجب ضعفا ونكارة ويجوز هذا الضبط والتوثق فان كان تاما فالحديث صحيح وان كان مسمى الضبط فالحديث حسن وعند عدم الأمرين يكون الحديث ضعيفا

الثنانى والعشرون من أقسام الحديث المنلوب

(قوله وهو تبديل من يعرف برواية حديث غيره) هذا التعريف ينحصر القلب في السند واقتصر عليه

كان رسول الله ﷺ اذا خرج من الخلاء قال غفرانك فقد قال فيه الترمذى حسن غريب لا نعرفه الا من حديث اسرايل عن يوسف بن أبي بردة واذا باغ الضبط التام ففرده صحيح كحديث النهى عن بيع الولاء وهبته وان بعد عن الضبط فشاذ قال نخرج من ذلك أن الشاذ المردود قسمان أحدهما الحديث الفرد الخالف وهو ما عرفه الشافعى والثانى الفرد الذى ليس فى رواته من الثقة والضبط ما يجمع جابرا لما يوجب التفرد والشذوذ من النكارة والضعف (والمنلوب) اسم مفعول وهو تبديل من يعرف برواية حديث غيره

وهو من أقسام الضعيف (قسمان) كلاهما عمدا في السند (تلا) الشاذ في هذه المنظومة (ابدل راو) مشهور به الحديث (ما) أي راو كان (براو) آخر مكانه في طبقته ليصير بذلك غريبا مرغوبا فيه ممن (٦٥) وقف عليه لكون المشهور خلافه

(قسم) أول مثاله
حديث رواه عمرو
ابن خالد الحراشي عن
حماد بن عمرو النصيب
عن الأعمش عن أبي
صالح عن أبي هريرة
مرفوعا إذا لقيت
المشركين في الطريق
فلا تبدؤهم بالسلام
الحديث فهذا حديث
مقلوب قلبه حماد بن
عمرو أحد المتروكين
ليغرب به وإنما هو
معروف بسهيل بن أبي
صالح عن أبيه عن أبي
هريرة كما في مسلم ولا
يعرف عن الأعمش كما
صرح به العقيلي ولهذا
كره أهل الحديث
تبع الغرائب فإنه قلما
يصح منها (وقلب اسناد)
نام (المتن) أي حديث
فيجعل المتن آخر مروي
بسند آخر ويجعل هذا
المتن لاسناد آخر بقصد
امتحان حفظ المحدث
واختباره هل اختلط
أولا وهل يقبل التلقين
أولا (قسم) ثان وهذا
الثاني يفعله المحدثون
كثيرا نحو امتحانهم
امام الفقه البخاري لما
قدم بغداد في مائة
حديث اجتمعوا كلهم

في التعريف لكثرة في السند وقلته في المتن والتعريف الشامل لها بتبديل شي بآخر على الوجه الآتي كما عبر به
شيخ الاسلام في شرحه على الألفية (قوله وهو من أقسام الضعيف) أي المقلوب في السند أو المتن من أقسام
الضعيف أي مطلق الضعيف فلا يرد أن بعض أفرادها من أقسام الوضع (قوله قسمان) قال الحموي أي
بصدق على قسمين تلا أي ذكر تلو الشاذ اه وقال الدمياطي قسمان عمد وسهو والعمد قسمان أيضا وتلا تكملة
انتهى (قوله كلاهما عمدا في السند) كلاهما مبتدأ وفي السند خبره أي كلاهما واقع في السند على
جهة العمد وعمدا منصوب على التمييز وهذا القسمان اقتصر عليهما الناظم وأما القلب سهوا في السند والقلب
في متن الحديث فسيأتيان في كلام الشارح فالحدث عنه أولا المقلوب سنده (قوله تلا الشاذ) خبر
ثان للمقلوب أي تلا المقلوب الشاذ أي ذكر تلو (قوله ابدال راو ما) قال الدمياطي في شرحه يجوز أن
تكون مازائدة كما قاله المكودي وقال غيره يجوز أن تكون بقلب التنوين مما وادغامها في الميم اسماء مكررة
في موضع جر نه تال راو بمعنى أي راو كان كسالم براو آخر نظيره في الطبقة كنافع قسم أول من قسمي العمد
وذلك ليصير لغرابته مرغوبا فيه انتهى بحروفه (قوله أيضا ابدال راو ما براو) ليس قبدا بل يجوز
ابدال جميع رواة السند إلا أن كونه راويا واحدا أكثر من غيره والباء داخلة على المأخوذ ولا يضر في
متن الحديث ابدال الثقة بالثقة ولا يخرج عنه كونه صحيحا مع كونه معللا فلي هذا يكون المتن غير موضوع
والسند موضوع (قوله مكانه في الطبقة) عبارة شيخ الاسلام نظيره في الطبقة اه وأما النظر في صفة التوثق
فلا يشترط لانه قد يكون ابدال ضعيف بقوي (قوله ممن وقف عليه) متعلق بمرغوبا فيه (قوله النصيب)
بفتح النون وكسر الصاد آخره باء موحدة نسبة الى نصيبين مدينة بالجزيرة (قوله الحديث) اتامه كما في
الجامع الصغير واضطروهم الى أضييقها ابن السني عن أبي هريرة اه (قوله العقيلي) بضم العين (قوله وقلب
اسناد المتن الخ) قال الطوخي اللام بمعنى الى أي تحوّل السند الى متن آخر وقيد السند بالتام لان المتقدم
وقع الابدال فيه في واحد فقط كما تقدم وأشعر قوله اسناد المتن أن السند موجود لكن لغير ذلك المتن وأن
المتن موجود لكن لغير ذلك السند وأما لو أتى بسند كذا من عنده ليس بسند الحديث أصلا فوضعه
لمتن مشهور فلا يسمى قلبا باصطلاحهم بل هو حرام وأما عكسه وهو ذكر سند مشهور لحديث موضوع
فلا يسمى قلبا أيضا وقوله فيجعل بالنصب عطف على قوله قلب على حد وليس عباءة وتقر عيني الخ وقول
الطوخي اللام بمعنى الى هو احتمال في معنى كلام المتن وهو غير ما حل الشارح عليه والماسب لحل الشارح
أن يجعل المتن متعلما باسناد ولوجمل الشارح المتن متعلقا بقلب وان اللام بمعنى الى لاستغنى عما ارتكبه وكان
موافقا للطوخي (قوله واختباره) عطف تفسير قال الطوخي أي يختبر بذلك القلب حفظ المحدث فان
فطن له عرف حفظه فاخذ عنه وان خفى عليه عرف ضعفه فلم يعتمد عليه وقوله هل اختلط أي
حصل له تغير في عقله فصار غير ضابط أولا وقوله التلقين أراد به هل يقبل التلقين الذي هو ما يلقي
اليه كالصغير من غير توقف أم لا (قوله يقبل التلقين أولا) أي أولا يقبل التلقين بان يرجع لحفظه أو كتابه
والحاصل انه ان وافق على القلب فاختلط أو غير حافظ وان خالف فضايط وفهم مما قرأ ان قوله وهل يقبل
الخ مغاير لما قبله وأنه على تقدير عدم اختلاطه (قوله امام الفقه) أي أهل الفقه أو في الفقه (قوله
اجتمعوا) عبارة شيخ الاسلام حيث اجتمعوا أي لانهم اجتمعوا (قوله وأسايندها) لا يخفى انه يلزم
من قلب أحد هما الآخر لان المراد بتقلب المتن تركيبه على سند غير سنده وبتقلب السند تركيبه على
متن غير متنه (قوله لمتن آخر) الاحسن أن يقول وسند هذا المتن للمتن الآخر (ودفعوا منها)

(٩ - يقونية) على قلب متونها وأسايندها فصيروا متن سند لسند متن آخر وسند هذا المتن لمتن آخر وعينوا عشرة رجال
ودفعوا منها لكل منهم عشرة أحاديث وتواعدوا على الحضور لمجلس البخاري ليلقي عليه كل واحد منهم عشرة بحضرتهم فلما حضروا

واطمان المجلس بأهله البغداديين وغيرهم من الغرباء من أهل خراسان وغيرهم تقدم اليه واحده من العشرة وسأله عن أحاديثه واحدا واحدا والبخاري يقول له في كل منها لا أعرفه ثم الثاني كذلك وهكذا الى أن استوى في العشرة رجال المائة حديث وهو لا يزيد في كل منها على قوله لا أعرفه فكان الفهاء (٦٦) يلتفت بعضهم الى بعض ويقولون فهم الرجل وغيرهم يقضي عليه بالعجز

والتقصير وقلة الفهم فلما علم أنهم فرغوا التفت الى السائل الاول وقال له سألت عن حديث كذا وكذا وصوابه كذا الى آخر احاديثه وكذا البقية على الولا. فرد كل متن لاسناده وكل اسناد لمتنه ولم يخف عليه موضع مما قبلوه فآقرله الناس بالحفظ واذعنوا له بالفضل وقديمتهم بقلب السند كله ايضا الاغراب اذ لا ينحصر في راو واحد فيكون ذلك كالوضع كما انه يقصد بقلب راو واحد ايضا الامتحان وهو حرام الا بقصد الاختبار فقال العراقي في جوازه نظر لانه اذا فعله اهل الحديث لا يستقر حديثا وعن فعل ذلك شعبة وحماد بن سلمة وقد انكر حرمي على شعبة وقال يا بئس ما صنع قال الحافظ ابن حجر وشرط الجواز ان لا يستمر عليه بل ينتهي بانتهاء الحاجة واماما انقلب سهوا على رواته

التبويض باعتبار كل عشرة على حديثها وأما بالنظر للمجموع فلا يصح التبويض (قوله واطمان المجلس) في العبارة قلب والاصل واطمان أهل المجلس به أي فيه أي حالة كونهم فيه (قوله من أهل خراسان) لعل نكتة التصريح بهم دون غيرهم كثرتهم أو قوة معارضتهم (قوله وسأله عن أحاديثه واحدا واحدا) أي مفرد الكل حديث بسؤال كان يقول حديث كذا المروي بسند كذا أي هل هو صحيح من حيث ذلك السند (قوله وغيرهم يقضي) أي غير الفهاء يقضي بالعجز أي يحكم بالعجز عن رد الجواب غافلا عن القاعدة المتقدمة أو غير ذلك وقوله والتقصير الخ عطف سبب على مسبب أي تقصيره في تحصيل العلم أو في الجواب لقلة فهمه (قوله فلما علم أنهم فرغوا الخ) لعل وجه سكوته حتى فرغوا اظهار كمال حفظه تحذرا بنعمة ربه ولاجل أن يرغب في الأخذ عنه لأنه لو أظهر ذلك في الاول مثلار بما انكف البقية عن السؤال فلا تظهر تلك المزية الحاصلة بسكوته حتى فرغوا (قوله كذا وكذا) كناية عما يعرف به الحديث كآوله مثلا كان يقول سألت عن حديث انما الاعمال بالنيات (قوله وصوابه كذا) أي من حيث سنده لا من حيث ذاته (قوله على الولا) أراد الترتيب (قوله موضع مما قبلوه) أي حديث من الاحاديث التي قبلوها لما الجبرورة من مصدوقها المائة حديث التي قبلوها (قوله وأذعنوا) أي بقلوبهم وقوله بالفضل أي من حيث الحفظ ويحتمل ما هو أعم لان من انصف بالحفظ المذكور شأنه ان يكون محصلا للكلمات (قوله وقد يقصد بقلب السند كله الاغراب) قد للتفيل قال كثير ان ابدال الراوي براو آخر يكون لاغراب كما ان الكثير في ابدال السند بتمامه ان يكون للامتحان والقليل فيهما عكس ذلك وهو ان يكون ابدال راو للامتحان وقلب السند لاغراب وقوله اذ لا ينحصر اي الاغراب في راو واحد الذي ذكره في القسم الاول (قوله وهو حرام) أي القلب من حيث هو اي بأقسامه الاربعة (قوله الاخبار) أي الذي هو الامتحان وقد تفنن قال في المصباح واختبرته بمعنى امتحنته (قوله في جوازه نظر) أي في جواز التمايز بقصد الاختبار اي ان القول بالجواز فيه بحث وذلك ان المسئلة ذات خلاف والناظم ممن يميل الى القول بعدم الجواز قال الطوخي وكان وجهه اي وجه النظر انه يؤدي الى اظهار عجز المختبر وتقصه وهو ايذاء وهو محرم وجوابه ان محل الحرمة اذا قصد الاختبار بالامتحان واما اذا قصد به التوصل الى التحمل عنه وه معرفة جودته في حفظه ومقامه فلا يحرم وعدم قصده الامتحان يعلم منه ولا يتهم فيه لانه يقول بحالة الشيخ وشهرته بالحفظ تمنع من ذلك القصد السي (قوله الا انه) أي لكن اذا فعله (قوله لا يستقر حديثا) أي لا يجوز استغرائه حديثا أي من حيث هذا السند (قوله وشرط الجواز) أي وشرط القول بالجواز او شرط الجواز الذي اعتمده (قوله بانتهاء الحاجة) أي التي هي الامتحان (قوله واما ما انقلب سهوا الخ) أي واما سند القلب سهوا (قوله فمثاله حديث) أي سند حديث وازدافه حديث لما بعده للبيان (قوله حتى تروني) أي قمت للصلاة قاله الطوخي (قوله كثير) بفتح الكاف (قوله في مجلس ثابت البناني) بضم اوله نسبة الى بنانة محلة بالبصرة انتهى شرح الالقية لشيخ الاسلام (قوله فوهم) بفتح الهاء أي غلط (قوله كما بينه حماد بن زيد) فقد قال حماد وهم أبو النضر يعني جرير ابن حازم انما كنا جميعا في مجلس ثابت البناني فذكر ما تقدم (قوله كما رواه الأئمة الخمسة) هم من عدا ابن ماجه من اصحاب السنن الستة فالخمس على الترتيب عند المحررين البخاري ومسلم وابوداود

فمثاله حديث اذا اقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تروني فقد حدث به في مجلس ثابت البناني حجاج بن ابى عثمان والترمذي الصواف عن يحيى بن ابى كثير عن عبد الله بن ابى قتادة عن ابيه عن النبي ﷺ فطنه جرير بن ابى حازم عن ثابت فرواه عنه عن انس فوهم كما بينه حماد بن زيد وانما هو عن يحيى بن ابى كثير كما رواه الأئمة الخمسة من طريقه واما المقلوب متنا

وهو قليل فهو أن يعطى أحد الشئيين ما اشتهر للآخر كحديث أبي هريرة عنده سلم في السبعة الذين يظلمهم الله تحت ظل عرشه ففيه ورجل تصدق بصدقة أخفاها حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله فهذا ما انقلب على أحد الرواة وإنما هو (٦٧) حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه كما في

الصحيحين والله أعلم (والمفرد) وهو قسمان أو لهما فرد مطلق بان يفرد به راو واحد عن كل أحد وسبق حكمه مع مثاله في الشاذ وثانيهما فرد مقيد بالنسبة الى جهة خاصة وهو ما أراد به بقوله (ما قيد به بثمة) كقولك في حديث ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الاضحى والنظر بقاف واقتربت الساعة لم يروه ثقة الا ضمرة بن سعيد المازني فقد انفرد به عن عبيد الله بن عبد الله عن أبي واقد الليثي عن النبي ﷺ رواه مسلم وأصحاب السنن وإنما قيد بالثقة لرواية الدارقطني من رواية ابن لهيعة وقد ضعفه الجمهور عن خالد بن عبد الله بن زياد عن الزهري عن عائشة (او جمع) من بلد معين وهو المعبر عنه عندهم بما قيد به ببلد فلو قال الناظم مصر بدل جمع لكان أولى لأنهم يقولون تفرد به أهل كذا ويريدون الجمع كما قال وقد يريدون

والترمذي والنسائي وأما ابن ماجه فهو بعدم (قوله وهو قليل) أي فلذا تركه الناظم وذكر قلب السند وعرفه الشارح بتعريف منطبق على قلب السند كما تقدم (قوله أحد الشئيين) هما في الحديث الآتي اليمين والشمال وقوله ما اشتهر أي أمر اشتهر للآخر أي كما هنا فان الاتفاق أمر اشتهر لليمين فاعطى للشمال وظهر أن مصدوق أحد الشئيين الشمال ومصدق الآخر اليمين واسناد الاتفاق لليمين مجاز عقلي قال الطوخى والحديث في الصحيحين وغيرهما عن أبي هريرة سبعة يظلمهم الله تحت ظله وفي رواية في ظله يوم لا ظل الا ظله امام عادل وشاب نشأ في عبادة الله عز وجل ورجل قلبه معلق بالمساجد ورجلان تحابا في الله اجتمعا على ذلك وتفرقا عليه ورجل دعت امرأته ذات منصب وجمال فقال اني أخاف الله ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه ورجل ذكر الله خاليا ففاضت عيناه انتهى (قوله حتى لا تعلم شماله) أي من على شماله والا فالشمال لا تعلم وكذا يقال في قوله حتى لا تعلم يمينه (تمة) اعلم أن أعلى أقسام الحديث الصحيح والحسن وأدناها في الراد الموضوع وما بينهما أقسام الضعيف وهو متفاوت فله فضل دون المنقطع لكون المعضل سقط منه اثنان والمرسل أقوى منهما فتأمل

(قوله وسبق حكمه الخ) وحكمه اما الصحة ان بلغ الضبط التام أو الحسن ان قارب الضبط التام أو الشذوذ ان بعد الضبط فبينه وبين الشاذ عموم وخصوص مطلق يفرد الفرد في الصحيح أو الحسن ويجتمع الفرد والشاذ فيما اذا كان هناك مخالفة أو بعد ضبط وقوله مع مثاله أي مثال الفرد كحديث اسرايل عن يوسف ابن أبي بردة وكحديث النهي عن بيع الولاء وكحديث أن رجلا توفي (قوله الى جهة خاصة) مصدوقها الثقة أو البلد المعين أي أهل البلد المعين أو الراوى المعين (قوله من رواية ابن لهيعة) أي حالة كون رواية الدارقطني واردة من رواية ابن لهيعة أي أصلها رواية ابن لهيعة وقوله عن خالد متعلق برواية ابن لهيعة (قوله وقد ضعفه الجمهور) أي لا احتراق كتبه قال الحافظ ابن حجر في كتابه التقریب ابن لهيعة هو عبد الله ابن لهيعة بفتح اللام وكسر الهاء حضرمي مصري اختلط بعد احتراق كتبه ورواية ابن المبارك عنه أعدل مات سنة أربع وسبعين ومائة عن أكثر من ثمانين اه ودفن بسفح الجبل قريبا من اخوة سيدنا يوسف عليهم الصلاة والسلام بالقرافة (قوله أصحاب السنن) عبارة شيخ الاسلام رواه مسلم وغيره انتهى فلهذا مراد الشارح بأصحاب السنن غير البخاري لانه لو رواه لكان أحق بذكر اسمه من ذكر مسلم وغيره لماله من الجلالة وكونه امام الفن (قوله أوجع من بلد معين) قال الحموي جمع أي جماعة أي أهل بلدة مخصوصة اه والبلد الخصوص ككة والمدينة والبصرة والكوفة (قوله ويريدون الجمع كما قال) أي الناظم حيث عبر بجمع ومثل له الشارح بمثالين والمراد بكونهم أهل بلدان يكون السند من بلد واحد بتمامه سواء حصل تعدد في بعض الطبقات أولا وقوله وقد يريدون واحدا منها كما يأتي في قوله فان أراد القائل بقوله تفرد به أهل كذا واحدا فقط الخ ومثل له فيما يأتي بمثال واحد أي وحيث يذ يكون باقي السند ليس منها (قوله تفرد بذكر الامر فيه أهل البصرة من أول الاسناد الى آخره) أول الاسناد أبو داود الطيالسي وآخره أبو نضرة وأما أبو سعيد فليس ببصري فإرادته بقوله من أول الاسناد الى آخره غير أبي سعيد الخدري الصحابي وأبو سعيد اسمه سعد والخدري نسبة الى خدرة قبيلة من الانصار أو اسم أحد أجداده قال في التقریب مات بالمدينة سنة ثلاث أو أربع أو خمس وستين وقيل سنة أربع وسبعين انتهى وفي ابن حجر على الأربعين زيادة وقيل أربع وتسعين وفي الشبشيرى عليها أن موته يوم الجمعة وأنه دفن بالبقيع (قوله سنة

واحدا منها كما يأتي كقول الحاكم في حديث أبي داود عن أبي داود الطيالسي عن همام عن قتادة عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري قال أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نقرأ بفاتحة الكتاب وما تيسر تفرد بذكر الامر فيه أهل البصرة من أول الاسناد الى آخره وكقوله أيضا في حديث عبد الله بن زيد في صفة وضوئه ﷺ والترمذي وأبي داود ان قوله ومسح رأسه بماء غير فضل يديه سنة

غربية تقربها أهل مصر ولم يشركهم فيها أحد فان أراد القائل بقوله تهد أهل بلد كذا واحدا فقط من أهل تلك البلدة تجاوزا في الاضافة كما يضاف فعل واحد من قبيلة (٦٨) اليها فهو من القرد المطلق ومنه حديث كذا البليح بالتمر الحديث فقد قال الحاكم هو من أفراد

البصريين عن المدنيين
تقرب به أبو زكير عن
هشام بن عروة فجعله
من أفراد البصريين
وأراد واحدا منهم (أو
قصر على رواية)
كقوله لم يروه عن فلان
الافلان مثاله حديث
أصحاب السنن الاربعة
من طريق سفيان بن
عيينة عن وائل بن
داود عن ابنه بكر بن
وائل عن الزهري عن
أنس ان النبي صلى الله
عليه وسلم أو لم على
صفية بسويق وتمر
قال ابو الفضل بن طاهر
هو غريب لم يروه عن
بكر الا أبوه وائل ولم
يروه عن وائل الابن
عيينة ولذا قال الترمذي
انه حسن غريب ولا
يلزم من تقرب وائل به
عن ابنه تقربه مطلقا
فقد ذكر الدارقطني
في علله أنه رواه محمد بن
الصلت التوزي وهو
بمناه فوقية مفتوحة
وبعد الووازي معجمة
عن ابن عيينة عن زياد
ابن سعد عن الزهري
قال ولم يتابع عليه والمحفوظ
عن ابن عيينة عن وائل

غربية) خزان وأراد بالقول المقول وقوله ومسح بدل منه أو عطف بيان والمقصود الاخبار بقوله غربية
وسنة خبر موطن (قوله تقرب بها أهل مصر) أي تقربها عمرو بن الحارث المصري عن عمر بن يحيى
المازني (قوله تجاوزا في الاضافة) أي في النسبة فهو مجاز عقلي فالمعنى أنهم وان أسندوا ذلك لأهل البصرة
الا أن قصدهم في نفس الامر واحد فقط لا أنهم قصدوا بلفظ أهل ذلك الواحد بحيث يكون مدلوله والا
لكان مجازا لغويا لا عقليا لكن فيه أنه لا يلا بسه على الوجه الذي قالوه لان النسبة الى الكل والبعض حقيقية
فالاولى ان الاضافة بمعنى المضاف فيكون مجازا لغويا لا انه يطلق الاهل ويراد بعضه ونظيره قوله تعالى يجمعون
أصابهم (قوله كما يضاف فعل واحد من قبيلة الهما) قال الطوخى تشبيه في المجاز والافذاك فعل وهذا
قول وقصده أن ماسلكه المحدثون له نظير في استعمال العرب وهو اضافة فعل واحد الى جماعة كقولك
أكرمني طي وتريد واحدا منهم وهو حاتم وهو مجاز عقلي وفيه ما تقدم (قوله عن المدنيين) أي عن
أفراد المدنيين (قوله تقرب به أبو زكير) وهو بصري وهشام بن عروة مدني وحديث ابي زكير لم يبلغ
درجة الصحة ولا الحسن فهو شاذ (قوله فجعله) أي الحاكم من أفراد البصريين وقوله وأراد واحدا
منهم أي الذي هو أبو زكير (قوله عن ابنه بكر بن وائل) هو من النبوة قالوا ي عنه أبوه وائل فان بكرا
روى عن هشام بن عروة وهو أكبر منه وأبوه وائل بن داود وهو من رواية الأكارع عن الأصاغر وقد روى
سفيان بن عيينة أيضا عن بكر بن وائل عن أبيه وائل وروى عن الزهري أيضا اه طوخى (قوله أولم
على صفية) بنت حي من نسل هرون أخى موسى وجعل عليه السلام عتقها صداقها وقوله بسويق
وتمر السويق شيء يعمل من الخنطة أو الشعير وفي رواية بحبس والحبس هو تمر وسمن وأقط أي لبن جامد
غير منزوع الزبد (قوله ولم يروه عن وائل الابن عيينة) فهو فرد من محلين (قوله انه حسن غريب)
جعله حسنا يفيد أن بكر او وائل أو أحدهما ليس من رجال الصحيح والالقال صحيح غريب نعم سفيان من رجال
الصحيح (قوله ولا يلزم الخ) أي فهو غريب نسبي (قوله التوزي) بفتح المثناة الفوقية وفتح الواو
المشددة والزاي المكسورة نسبة الى توزبلدة بفارس نسب اليها محمد بن الصلت المذكور قاله في معجم البلدان
(قوله لم يتابع) أي لم يتابع محمد بن الصلت عليه أي بحيث يرويه آخر عن ابن عيينة في الاخذ عنه بهذا الطريق
(قوله والمحفوظ الخ) أي فيكون المحفوظ الذي رواه محمد عن سفيان بهذه الطريق غير محفوظ
فيكون شاذ أي سند الامتناء (قوله ورواه جماعة الخ) هلاحكم الترمذي عليه بالصحة لرواية هؤلاء الجماعة
ولا يحكم بالحسن الا أن يقال ان هؤلاء الرجال لم يبلغوا رجال الصحيح بحيث يكون صحيحا لذاته وان جاز أن
يكون صحيحا لغيره الجماعة للحسن الذاتي أو بلغوا رجال الصحيح ويكون الحسن نسبيا أي حسن من حيث
تلك الطريق فلا يتأني أن يكون من طريق آخر صحيحا أو حسن سنده الخصوص أو لم يطلع على روايه الجماعة
له عن ابن عيينة عن الزهري فتدبر (قوله فحكمه قريب من حكم الفرد المطلق) بيان كونه قريبا أن
غير الثقة المضموم للثقة تارة يعتبر بحديثه وتارة لا فلتردده بين الامرين قيل ان هذا القسم قريب من الاول
وليس نفس الاول لانه لا يكون نفس الاول الا اذا كان لا يعتبر بحديثه (قوله لان رواية غير الثقة) أي الذي
شارك الثقة في الرواية (قوله فينظر فيه هل بلغ رتبة من يعتبر بحديثه أولا) الضمير في قوله فينظر فيه
راجع لغير الثقة أي فينظر في غير الثقة هل بلغ الخ وهذه النسخة هي الصواب

الرابع والعشرون من أقسام الحديث المعلن

عن ابنه ورواه جماعة عن ابن عيينة عن الزهري بلا واسطة (قاعدة) ليس في أفراد القرد المقيد بنسبة الى جهة خاصة ما يقتضي مناسبة
الحكم بضعفها من حيث كونها أفرادا لكن اذا كان القيد بالنسبة لرواية الثقة كقولهم لم يروه ثقة الا فلان فحكمه قريب من حكم الفرد المطلق
لان رواية غير الثقة كالأرواية فينظر فيه هل بلغ رتبة من يعتبر بحديثه أولا وفي المنفرد بالحديث هل بلغ رتبة من يحتاج بتفرده أم لا (وما)

أى شيء مشمول (بعله) خفية من علته في سند أو متن فيها (غموض أو خفا) (٦٩) عطف تفسير طرأت على الحديث

فقدحت في قبوله هو
(معلل عندهم) أى
المحدثين (قد عرفنا)
بألف الاطلاق وهذا
حشو وأفاد العراق
أن حد الممثل حديث
فيه أسباب خفية
طرأت عليه فآثرت
فيه قال الحافظ
وأحسن منه أن يقال
هو حديث ظاهره
السلامة اطلع فيه بعد
التفتيش على قاذح
مثاله حديث ابن جريج
في الترمذى وغيره عن
موسى بن عتبة عن
سهيل بن أبى صالح عن
أبيه عن أبى هريرة
مرفوعا من جلس
بجاسا فكثرت فيه لقطه
فقال قبل أن يقوم
سبحانك اللهم وبحمدك
الحديث فان موسى بن
اسماعيل رواه عن
وهيب بن خالد الباهلي
عن سهيل المذكور
عن عون بن عبد الله
وبهذا أعلاه البخارى
فقال هو مروي عن
موسى بن اسمعيل
وأما موسى بن عتبة فلا
يعرف له سماع عن
سهيل المذكور وتذكر
العلل بعد جمع الطرق

مناسبة هذا الباب للفرد الشامل للشاذ ظاهرة لاشتراط الجمهور تقيهما في الصحيح ولا اشتراكهما كما تقدم
هناك في كثير اه سخاوى (قوله أى شيء مشمول) جملة مشمول بها نظرا الى أنه مستور ومردود
سهاولا فهو مشتمل عليها من حيث انها جزء منه وعبرة الحموى في شرحه وما بعله في سند أو متن
أى والحديث الذى اشتمل على علة ذات (غموض أو خفا) بدلان من علة أو بمعنى الواو لان العطف
تفسيرى وهو لا يكون باو (معلل) أى بذلك والصواب معل كما هو قياس اسم المفعول من أعل وهو
المعروف لغة قال الجوهري لا أعلك الله لأصابك بعله وأما الممثل فلا يجوز أصلا الابتجوز لانه ليس من
هذا الباب بل من التعلل الذى هو التشاغل والتلهى ومنه تعليل الصبي بالطعام انتهت بالحرف وعبرة
الدمياطى في شرحه أى وما هو من الحديث بعله في سند أو متن وقوله غموض أو خفا بالجريان لعل
وعطف الخفاء على الغموض من عطف التفسير كما قاله شيخ الاسلام وقوله معلل خبر ما انتهى باختصار
فكان الاولى للشارح أن يجعل ما سماه موصولا بان يقول والحديث الذى هو مشمول بعله الخ (قوله طرأت)
أى ظهرت بعد أن لم تظهر فلا بد من ثلاثة قيود أى علة خفية طارئة فإذا فقد شئ من هذه لم يكن معللا
وخرج بخفية ما لو كانت ظاهرة فلا يكون معللا وعبر بعله توسعا كما سيأتى في الشارح (قوله عندهم)
أى المحدثين أى كالترمذى وابن عدى والدارقطنى وأبى يعلى الخليلي والحاكم وغيرهم وخص المحدثين لان
الواقع في كلامهم هو الذى يظن منه صحة القول اصطلاحا (قوله حديث فيه أسباب خفية طرأت) أى
ظهرت للناقد بخلاف ما فيه أسباب ظاهرة كان عرف انقطاعه من أول الامر فانه لا يسمى معللا (قوله
فآثرت فيه) قال شيخ الاسلام آثرت أى قدحت في قبول الحديث انتهى وقوله في قبول الحديث أى قبولاً
تاماً بحيث لا يمتنع به على حكم من الاحكام فلا ينافى أنه يقبل في فضائل الاعمال وقوله فيه أسباب طرأت
أى جنس أسباب فالاولى أن يقول الممثل حديث فيه سبب خفى كارساله أو وقفه أى فارساله أو وقفه سبب
في الحكم برده (قوله وأحسن منه الخ) وجه الاحسنة أن التعريف الاول يصدق بما اذا لم يكن ظاهره
السلامة كان يكون معروف الاقطاع أو الارسال من أول الامر مع أن هذا لا يسمى معللا وان الجمع في
الاسباب ليس مراداً (قوله فكثرت فيه لقطه) المراد باللفظ هنا ما لا تقع فيه من الكلام (قوله الحديث)
تمامه كما في المنذرى أشهد أن لا اله الا أنت أستغفر لك وأتوب اليك غفر له ما كان في مجلسه ذلك اه لكن
قال في أوله عن أبى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم من جلس مجلسا كثرت فيه لقطه فقال قبل أن يقوم
سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا اله الا أنت أستغفر لك وأتوب اليك غفر له ما كان في مجلسه ذلك اه لكن
والحاكم وقال الترمذى حسن صحيح غريب (قوله بعد جمع الطرق والفحص عنها) الاحسن أن يؤخر جمع
عن قوله والفحص اذ الفحص الذى هو الاستقصاء في البحث عن الشئ سابق على الجمع (قوله ممن هو
أحفظ وأضبط) الواو بمعنى أو وأحفظ اشارة لضبط الصدر وقوله أضبط اشارة لضبط الكتاب وقوله بتفرد
الراوى وبمخالفة غيره له الواو بمعنى أو والتفرد يشمل ما اذا باع الضبط التام أو قاربه أو قل ضبطه مع ان الاول
صحيح والثاني حسن والثالث شاذ فليحمل كلامه على الاخير ولا يخفى ان هذين الطريقين أعنى التفرد
والمخالفة هما فرد الشاذ (قوله مع قرائن نضم الى ذلك) أى الى ما ذكر من التفرد والمخالفة (قوله يهتدى
الناقد بذلك) أى يصل الى الاطلاع أى يتصف به ولا يخفى ان الاسباب قد علمت انها كالارسال أو الوقف
(قوله على تصويب ارسال الخ) أنت خبير بان تصويب الارسال جعله صواباً فصرح به أن المطلع عليه نفس
ذلك الفعل وليس كذلك اذ المطلع عليه كونه مرسلًا مالا وهو المدرك بالخلاف والتفرد وكذا يقال فيما يأتى
ويجاب بأنه أطلق التصويب وادبه الصواب من اطلاق الشئ على متعلقه لان التصويب ذكر الصواب

والفحص عنها بتفرد الراوى وبمخالفة غيره له ممن هو أحفظ أو أضبط أو أكثر عدداً مع قرائن نضم الى ذلك يهتدى الناقد بذلك الى
اطلاعه على تصويب ارسال في الموصول أو تصويب وقف في المرفوع أو دخول حديث في حديث

أو وهم وإهم بغير ذلك كإبدال راو ضعيف بثقة بحيث غلب على ظنه ما وقف عليه من ذلك فحكم به أو تردد في ذلك فوقف عن الحكم بصحة الحديث مع أن ظاهره السلامة من العلة وأكثر ما تكون العلة في السند وقد تكون في المتن ثم التي في السند قد قدح في صحة المتن وقد لا قدح كحديث البيعان بالخيار حيث رواه يلى بن عبيد عن الثوري عن عمرو بن دينار عن ابن عمر فقد صرح النقاد بوجهه على الثوري فالمعروف من حديثه عن (٧٠) عبدالله بن دينار عن ابن عمر لكنها لم قدح لأن عبدالله وعمرا كلاهما

ثقة وعلة المثل الجارحة العادة فيه كحديث نفى قراءة البسملة في الصلاة المروي عن أنس إذ ظن بعض رواه حين سمع قول أنس صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان فكانوا يستفتحون بالحمد لله رب العالمين نفى البسملة بذلك الحديث فنقله مصرحا بما ظنه فقال عقب ذلك فلم يكونوا يستفتحون القراءة بسم الله الرحمن الرحيم فصار بذلك حديثا مرفوعا والراوى له مخطئ في ظنه كما نقله ابن عبد البر ومن ثم قيل المعنى أنهم يبدؤن بأم القرآن قبل ما يقرأ بعدها لا أنهم يتركون البسملة ويؤيده أن أنسا لم يرو نفى قراءة البسملة وإن أباسلمة سعيد بن زيد لما سأله أكان رسول الله صلى

واضافته لا بعده من اضافة الصفة الى الموصوف اى اطلعه على ارسال صواب أو لبيان أى شئ صواب وذلك هو الارسال (قوله أو وهم وإهم بغير ذلك) أراد بالوهم الغلط (قوله كإبدال راو ضعيف بثقة) هذا مثال لقوله غير ذلك (قوله بحيث غلب) متعلق بقوله يهتدى الناقد (قوله فحكم به) معطوف على قوله غلب على ظنه أى فاذا غلب على ظنه ما ذكر أمضي الحكم بما ظنه فيحكم بعدم قبول الحديث الذى ظنه بان يقول حكمت بعدم قبول الحديث أى ظن أو لا عدم قبول الحديث ثم حكم به وهذا حكم تقديرى لا تحقيقى (قوله أو تردد في ذلك) معطوف على قوله غلب على ظنه والمراد به الشك لأنه مقابل للظن وحينئذ فالمراد بقوله سابقا وتدرى العلة ما يشمل الظن والشك (قوله وعلة المثل) مبتدأ وقوله كحديث نفى قراءة البسملة خبر وهو على حذف مضاف أى كلمة حديث وهو من تشبيه الكلي بجزئيه والمراد بالنفى الانتفاء (قوله المروي عن أنس) صفة لحديث أو لنفى (قوله إذ ظن بعض رواه) تعليل لقوله وعلة المثل (قوله وأبي بكر) إنما لم يذكر عليا لأنه كان حين تولى الخلافة بالكوفة (قوله نفى البسملة) أى نفى قراءتها (قوله بما ظنه) لو أضمر فقال مصرحاً به أى بالنفى لكفاه ويجاب بأنه قصد بالظاهر تأكيده كونه مضموناً لدفع الغفلة تحصل (قوله فصار بذلك حديثاً مرفوعاً) تفرع على قوله فقال عقب ذلك أى فصار النفى حديثاً مرفوعاً بحسب ظن من أخذ عن أنس أى ظن أنه من قول أنس لا من قول من أخذ عنه وأما بحسب من أخذ عن أنس فليس بحديث حقيقة لأنه عارف بأنه ليس من قول أنس وحكما بحسب ظن من أخذ عن أنس (قوله ومن ثم) أى ومن كون الراوى مخطئاً في ظنه (قوله يبدؤن) أى فإذا بذلك ان القامحة مقدمة على السورة أى فهو المجهول المقصود بالاخبار ولما كانت البسملة جزءاً من كل سورة لا من خصوص القامحة اندفع ما عاين حيث كانت البسملة جزءاً من القامحة الجزء الاول هلا قال فكانوا يستفتحون بسم الله الرحمن الرحيم لأنه أول السورة (قوله قبل ما يقرأ) أى قبل الذى يقرأ بعدها وهو فاعل يؤيده مؤخر عن المفعول (قوله أن أباسلمة) بفتح اللام (قوله أكان رسول الله الخ) قد يقال ان قوله يستفتح بالحمد لله أى قبل كل شئ لمقابله قوله أو بسم الله ففضيته ان قوله فيما تقدم فكانوا يستفتحون الخ أى يبدؤن بها قبل كل شئ فيكون ذلك مبعداً للتأويل الشافعى المتقدم لأن الشافعى أن يقول ان ذلك المعنى لقرينة وهي المقابلة فلا تقتضي ما ذكر لعدم القرينة فيه اهـ من حاشية شيخنا العلامة العدوى على شيخ الاسلام (قوله كما تكون خفية تكون ظاهرة الخ) والحاصل ان الارسال الجلى والقطع الجلى والادراج الجلى وغيرها لا يطلق عليها فى الاصطلاح المشهور اسم العلة وإنما يطلق على ما كان منها خفياً مع سلامة الحديث منها ظاهراً (قوله وقد يعلون الحديث الخ) أى قد يسمون الحديث معلولاً بسبب قدح أى أى قادح لا أن المراد كلها فى آن واحد وقوله بانواع الجرح أى يعلونه بأى نوع كان من أنواع الجرح ولا يشترط اجتماع الأنواع بل يكفى واحد منها وأشار بهذا الى أنه قد يطلق المثل على ما فيه علة مطلقاً سواء كانت خفية كما تقدم أو ظاهرة والجرح يقرأ بضم الجيم بدليل الامثلة (قوله والغفلة) الواو بمعنى أو (قوله اسم العلة) أى اسم ما أخذ من لفظ العلة وهو معلول أو هذه المادة باعتبار تحققها فى معلول أو أراد بعلة معلول وكذا يقال فى قوله على غير

القادح

الله عليه وسلم يستفتح بالحمد لله رب العالمين أو بسم الله الرحمن الرحيم قال انك تسألنى

عن شئ لا أحفظه رواه أحمد وابن خزيمة والدارقطنى وصحاحه والمسألة فيها كلام طويل ثم العلة كما تكون خفية تكون ظاهرة فقد كثر ألال الموصول بالارسال والمرفوع بالوقف اذا قوى الارسال أو الوقف يكون رواهما أضبط أو أكثر عدد على الاتصال أو الرفع وقد يعلون الحديث بانواع الجرح من الكذب والغفلة وفسق الراوى وسوء الحفظ بل أطلق الخليلي اسم العلة على غير القادح

المادح وإضافة اسم الى ما بعده للبيان (قوله توسعا) أي تجوز الوجود المشابهة لاحقيقة كما قد يتوهم وقضيته ان الاطلاق فيما تقدم حقيقي غاية الامر أنه يتفاوت بالعلة والكثرة (قوله كالحديث الذي وصله الثمة الضابط وأرسله غيره) كحديث الموطأ فإنه موصول في نفس الامر والواصل له ثقة وهو مالك وقوله وأرسله غيره أراد بالارسال عدم الاتصال (قوله من أقسام الصحيح صحيح معلول الخ) أي ومن أقسام الصحيح صحيح متفق على صحته لاستجماع شروط الصحة ومنها صحيح مختلف في صحته لوجود الخلاف في استجماع شروط الصحة (قوله أنه بلغه) بفتح همزة أن بدل من حديث وهو معلول بحذف الواسطة بينه وبين أبي هريرة الذي هو الارسال المشار اليه (قوله المملوك طعامه وكسوته) اللام المالك وهي جملة خبر به لفظا انشائية معنى اذ المقصود وجوب الاطعام والكسوة فهو مجاز مركب من استعمال اللفظ في لازم معناه (قوله قال فقد صار) فاعل قال ضمير مستتر فيه عائد للخليلى السابق في كلامه (قوله فقد صار الحديث بتبين الاسناد صحيحا يعتمد عليه) بهذا تعلم أنه معلول حقيقة بحسب اول الامر وقوله يعتمد عليه وصف لازم او على تقدير العناء أي يعتمد عليه باتفاق بعد ان كان ظاهره خلاف ذلك اه سخاوى (قوله وهذا كالذي يقول فيه هو) أي الخليلى أي كالحديث الذي يقول فيه صحيح شاذ ولا يخفى ان التشبيه من حيث الجمع بين امرين متنافيين في الجملة وذلك لانه في المشبه يحتاج بالحديث وفي المشبه به لا يحتاج به (قوله فالشذوذ عندهما) أي عند الخليلى والحاكم وغرضه بهذا التفريع أي اذا أردت بيان حقيقة الحال فتخبرك بأن الشذوذ الخ فقولهم صحيح شاذانما هو مجرد تسمية والافه لا يحتاج به (قوله صحة نقله أو صحته) أشار به الى أن صحة المتن لا تستلزم صحة السند ولا العكس (قوله كثيرة منسوخة) كحديث انما الماء من الماء منسوخ بقوله صلى الله عليه وسلم اذا التقى الختانان فقد وجب الغسل (قوله وقد صحح الترمذى منه جملة فمراده الاول) أي الذي هو علة في العمل به (قوله وان وقع في كلام كثير من المحدثين وغيرهم) الواو للحال او المبالغة على معنى هذا اذا لم يلاحظ وقوعه في كلام كثير اى بل واد لوحظ والضمير في وقع عائد على معلول من حيث ذاته لا من حيث المعنى المراد منه عند المحدثين كما يتبين (قوله مردود عربية ولغة) وقع في كلامهم اطلاق علم العربية على علم النحو بخصوصه فمطف اللغة عليه مبان وصرح في الاساس بان علم العربية ينقسم الى اثني عشر قسما اللغة والصرف والاشتقاق والنحو والمعاني والبيان والعروض والقافية وقرض العشر والخطواتشاء الخطب والرسائل والمحاضرات ومنه التواريخ ووجه الابداع ذيل لا فسا برأسه والظاهر ان الشارح اراد الاول لغلبة استعماله على خصوص النحو والعطف على ما هو الاصل فيه (قوله اذا سقاه مرة بعد اخرى) كأن اقتصره على المرتين لانهما اقل ما يتحقق به ذلك (قوله انه لحن) أي خطأ وكونه خطأ ظاهرا اذا اريد بمعلول مصاب بعلة لا سقي مرة بعد اخرى لانه ليس لحننا باعتبار ذلك (قوله فالمعلل لا جودة فيه الخ) أي وان لم نقل تغليبا فلا يصح لان المعلل لا جودة فيه أي فلا معنى لافعل التفضيل (قوله أصلا) أي لا بطريق الحقيقة ولا بطريق المجاز وقوله لا يجوز أي تسمح خال عن المناسبة (قوله لانه ليس من هذا الباب) أي باب التعليل بمعنى ذكر علة مؤثرة فيه فان قلت المعلل ليس من هذا الباب أيضا لان المعلل مأخوذ من اعلاه الله اذا اصابه بلة كالمرض قلت وان لم يكن منه حقيقة الا انه منه مجازا بالاستعارة المبنية على المشابهة (قوله والنهى) عطف تفسير وقوله النشاغل أي لا التعليل بمعنى ذكر علة والاولى ان يقول الذي هو الشغل أي شغل الغير (قوله امام معلول فوجود) هذا مقابل لمخدوف تقديره أما المعلل فقد علمت انه لا جودة فيه أصلا وامام معلول فوجود الخ (قوله فوجود) المناسب ان يقول فخير أي فصيح التفضيل بالنسبة له (قوله بل قال انه الاولى) لا الاجود كما يأتي (قوله لوقوعه في عبارات اهل الفن) تعليل

صحيح معلول ممثلا له
بحديث مالك في الموطأ
أنه بلغه ان أبا هريرة
قال المملوك طعامه
وكسوته حيث وصله
مالك في غير الموطأ فرواه
عن محمد بن عجلان عن
أبيه عن أبي هريرة
فل فقد صار الحديث
بتبين الاسناد صحيحا
يعتمد عليه وهذا كالذي
يقول فيه هو والحاكم
صحيح شاذ فالشذوذ
عندهما يقدر في
الاحتجاج لافي التسمية
وقد سمي الترمذى
النسخ علة من علل
الحديث فان أراد أنه
علة في العمل به فصحيح
وأن أراد في صحة نقله أو
صحته فلا لان في الصحيح
أحاديث كثيرة منسوخة
وقد صحح الترمذى منه
جملة فمراده الاول وعبر
بمعلل دون معلول وان
وقع في كلام كثير من
المحدثين وغيرهم لقول
ابن الصلاح انه مردود
عربية ولغة والنوى
انه لحن أي لانه من
عله بالشرب اذا سقاه
مرة بعد أخرى لا بما
نحن فيه لكن قال
العراقى الاجود المعلل
كما في عبارة بعضهم قال

شيخ الاسلام انه اجود من المعلول او منه ومن المعلل تغليبا والاقلمل لا جودة فيه بل لا يجوز أصلا لا يجوز لانه ليس من هذا الباب بل
من التعلل الذي هو التشاغل والتلهى امام معلول فوجود وبه عبر الحافظ ابن حجر بل قال انه الاولى لوقوعه في عبارات

أهل الفن مع ثبوته لغة ومن حفظ حجة على من لم يحفظ (وقد) أي وتحديث صاحب (اختلاف سند) من راو واحد بأن رواه مرة على وجه ومرة على وجه آخر مخالف له أو أزيد من واحد بان رواه كل من جماعة على وجه مخالف للآخر والاضافة على معنى في أي في سند أي في وصله وارساله أو في اثبات (٧٢) راو أو حذفه أو غير ذلك (أو) اختلاف (متن) في لفظه أو في معناه وتساوت الروايتان في

الصحة بحيث لم ترجح احداها على الاخرى ولم يمكن الجمع هو (مضطرب) بكسر راء وهو نوع من الملل فاما اذا ترجحت احداها يكون راويها أحفظ أو أكثر صحة للروى عنه أو غير ذلك من وجوه الترجيح فلا يكون الحديث مضطربا والحكم للوجه الراجح واجب اذا أثر المرجوح كما اذا أمكن الجميع بحيث يمكن أن يعبر المتكلم بالفاظ عن معنى واحد وان لم يترجح شيء فلا اضطراب والاضطراب موجب لضعف الحديث المضطرب لا شعاره بعدم ضبط راويه أو رواه (عند اهيل الفن) حشو ومثال الاضطراب في السند حديث اذا صلى أحدكم فليجعل شيئا خلفه وجه الحديث وفيه فاذا لم يجد عصا ينصبها بين يديه فليخط خطا فقد اختلف فيه على اسمعيل بن امية اختلافا كثيرا فرواه

لكونه الاولى أي وأما معلل فلم يقع في عباراتهم وان كان فعلة الذي هو أعل واقعا في عباراتهم ولذا قال فيما تقدم وقياسه معل ولم يقل لان الواقع في عباراتهم هو معل (قوله أهل الفن) مفهوم لقب فلا ينافي وقوعه في كلام أهل الاصول والعروض والكلام وقوله مع ثبوته لغة أي ثبت في اللغة معلول بكثرة ومعل بقله كما يفيد المصباح وحاصل ذلك أن معلول ثابت لغة واصطلاحاً أي وحيث ثبتت في اللغة والعربية فلا عبرة بقول ابن الصلاح والنووي لانهما لم يمتعا أو تقلا عن لم يحفظ ومن حفظ كالمصباح وغيره من أهل اللغة حجة على من لم يحفظ ولا تتوهم من قوله سابقا الاولى أنه يكون أجودا لا يلزم من كونه أولى أن يكون أجود بل لا أجودا لا الملل

الخامس والعشرون من أقسام الحديث المضطرب

بكسر الراء وهو نوع من الملل قال السخاوي لما انتهى من الملل الذي شرطه ترجيح جانب العلة ناسب اردافه بما لم يظهر فيه ترجيح (قوله وحديث صاحب اختلاف سند) أي والحديث المختلف في السند أو في المتن أو فهم ما فاء وفيه مانعة خلونجوز الجمع وجعل الاضطراب من أوصاف الحديث لكون الكلام في فن الحديث أي لا من اقوال الأئمة مثلاً والمضطرب بكسر الراء اسم فاعل من اضطرب وقال الطوخي انه اسناد مجازي لان الاضطراب واقع فيه لانه (قوله مخالف له) وصف ثان لوجه أي وجه موصوف بكونه آخر وبكونه مغايراً له وهما بمعنى واحد أو أنه على حذف أي (قوله أو أزيد من واحد) معطوف على قوله من راو واحد أي أو من أزيد (قوله كل من جماعة) أراد بها ما فوق الواحد أي كل واحد من جماعة وقوله مخالف للآخر أي مخالف للوجه الآخر (قوله في سند) أي سواء كان ذلك الاختلاف واقعا في سند أو في متن (قوله في اثبات راو وحذفه) لا يخفى أن من جملة ذلك الاختلاف في الوصل والارسال لان الواصل أثبت الصحابي والمرسل حذفه والصحابي من مصدوق راو فاذا يكون من عطف العام على الخاص باو فيراد بالمعطوف ماعد المعطوف عليه وقوله أو غير ذلك أي كما سيأتي في جعل حريث تارة جد لابي عمرو وتارة أبا (قوله بحيث لم يترجح) الباء لتصور التساوي أي مصورا ذلك التساوي بحيثية هي عدم ترجيح شيء منهما (قوله وهو نوع من الملل) لا يخفى منافاته لما قاله السخاوي ويمكن الجمع بان ما افاده السخاوي من المناهضة ناظر لاستعمال الاكثر وما قاله الشارح ناظر لغيره المشار اليه بقوله وقد يعلون الحديث بأنواع الجرح ولا يحتاجه لمزيد تفصيل افرد بترجمة (قوله للوجه الراجح) متعلق بواجب أي والحكم واجب للراجح أي ثابت للراجح وهو وجوب العمل (قوله بحيث يمكن ان يعبر المتكلم بالفاظ عن معنى واحد) الواضح ان يقول بحيث يمكن رجوع تلك الالفاظ المختلفة لمعنى واحد أي يمكن الجمع من اجل امكان كون المتكلم عبر بالفاظ عن معنى واحد (قوله فليخط خطا) أي يدير دائرة منقطعة كاهلال فيما قاله احمد او يجعله بالطول فيما قاله مسدد قاله السخاوي وهو من باب قتل كما افاده المصباح فهو بضم الخاء (قوله عن ابي عمرو بن محمد بن حريث عن جده حريث) لا يخفى ان حريثا هنا أي في الرواية الاولى وقع جد لابي عمرو وقوله عن ابي عمرو بن حريث عن ابيه لا يخفى ان حريثا في هذه الرواية الثانية وقع ابالا في عمرو ولا جد في مخالفة الاولى ويمكن الجمع بان الحديث سمي بابا وقوله وروى عنه عن ابي عمرو بن محمد بن عمرو بن حريث لا يخفى ان حريثا في هذه الرواية الثالثة وقع جد الجد بالنسبة لابي عمرو ووقع جد لابي الذي هو محمد في مخالفة الروايتين

المتقدمتين

عنه بشر بن الفضل وروح بن القاسم عن ابي عمرو بن محمد بن حريث عن جده حريث عن ابي هريرة

ورواه الثوري عنه عن ابي عمرو بن حريث عن ابيه عن ابي هريرة ورواه حميد بن الاسود عنه عن ابي عمرو بن محمد بن عمرو بن حريث عن جده حريث بن سليم عن ابي هريرة ورواه وهيب بن خالد وعبد الوارث عنه عن ابي عمرو بن حريث عن جده حريث عن ابي هريرة ورواه ابن جريج عنه عن حريث بن عمار عن ابي هريرة وروى عنه عن محمد بن عمرو بن حريث عن ابي سلمة عن ابي هريرة ثم حكم

غير واحد من الحفاظ باضطراب سنده لكن بعضهم صححه ترجيحاً للرواية الاولى بل قال الحفاظ (٧٣) ابن حجر هذه كلها قابلة لترجيح بعضها

على بعض والراجحة منها
يمكن التوفيق بينها قال
والحق أن التمثيل
لا يليق إلا بحديث لولا
الاضطراب لم يضعف
فان هذا الحديث
ضعيف بدون اضطراب
لان شيخ اسمعيل
مجهول ومثال مضطرب
المتن حديث فاطمة
بنت قيس قالت سألت
أوسئ النبي صلى الله
عليه وسلم عن الزكاة
فقال ان في المال حقاً
سوى الزكاة فرواه
الترمذي هكذا ورواه
ابن ماجه عنها بالفظ
ليس في المال حق سوى
الزكاة فقد اضطرب
في لفظه ومعناه لكن
في سند الترمذي راو
ضعيف فلا يصلح مثلاً
أيضاً على أنه يمكن
الجمع بحمل الحق في
الاول على المستحب
وفي الثاني على الواجب
(والمدرجات في متن
(الحديث) وسببها تقصير
غريب فيه أو استنباط
مما فهمه من بعض رواته
وغير ذلك) ما انت من
بعض ألقاظ من إضافة
الصفة للموصوف أي
من ألقاظ بعض (الرواة)
صحايها كان أو من دونه
(اتصلت) بآخر الحديث

المتقدمين فنقول يمكن الجمع بينهما وبين الاولى بان قوله في الاولى ابن محمد بن حريث أي بواسطة عمرو فقد
حذف واسطة وبينه وبين الثانية بان يقال قوله في الثانية عن أبي عمر بن حريث أي بواسطة محمد وعمرو
ويجعل هذه الثلاثة راجحة على ما يأتي من الرايتين الاخيرتين فالحاصل ان الروايات التي صرح الشارح
بها خمسة حكم بترجيح الثلاث الاول على الاخيرتين ويمكن الجمع بين الثلاث الاول بما قلنا فهذا معنى قول
الشارح فهذه كلها قابلة لترجيح بعضها كالثلاثة الاول على بعض كالاخيرتين هذا ما ظهر على الوجه
الاقرب في ذلك ويمكن غير ذلك وقوله وقيل غير ذلك فمن الغير ما قيل عنه عن حريث بن عمرو عن أبي
هريرة انتهى من حاشية العلامة العدوي على شيخ الاسلام فيمكن أن تكون هذه الرواية الاخرة في
الحاشية هي السادسة في هذا الشرح الزرقاني (قوله غير واحد من الحفاظ) كالتووي وابن عبد الهادي
(قوله والراجحة منها) أي وجنس الراجحة منها وقوله بينها أي بين أفرادها كما ظهر (قوله لا يليق الا
بحديث الخ) لم يقل لا يصح لوجودها فما ذكر لان التمثيل يكفي فيه الفرد (قوله لان شيخ اسمعيل) وهو أبو
عمرو وقوله مجهول أي غير معروف أي لم يعلم حاله هل هو اهل للرواية أولا (قوله سألت أوسئ النبي
ﷺ) يقر النبي بالنصب نظر السألت وبالرفع نظر السئل فهو من باب التنازع وأول الشك (قوله اضطرب
في لفظه ومعناه) أي اختلف فيهما لان الحق في الرواية الاولى مثبت وفي الثانية منفي فقد اختلف اللفظ
والمعنى (قوله في سند الترمذي راو ضعيف) وهو أبو حمزة شيخ شريك فيكون مردوداً من قبل ضعف
راويه لا من قبل اضطرابه (قوله على المستحب) كصدقة النفل واكرام الضيف وهناك جواب آخر يمكن
الجمع به وهو أن يحمل اثبات الحق في الرواية الاولى سوى الزكاة على ما يتعلق بالذمة كالكفارة ونحوها
ويحمل نفي الحق في الرواية الثانية على ما يتعلق بالعين

الثالث والعشرون من أقسام الحديث المدرجات

بفتح الراء قال السخاوي لما انتهى مما هو قسم المل من حيثية الترجيع والتساوي كما قدمت وكان مما يعل
به ادخال متن ونحوه في متن ما سبب الاردا ف بذلك اه (قوله في متن الحديث) اعلم أن المدرج في متن
الحديث أقسام ثلاثة مدرج في آخر الحديث ومدرج في أثنائه ومدرج في أوله وأمثلتها تأتي في كلام الشارح
وان المدرج في السند أقسام أربعة وتأتي أيضاً في كلام الشارح واقتصر الناظم على المدرج في متن الحديث
فقوله ما أنت أي الفاظ أنت وقوله اتصلت معطوف على أنت بحذف الواو والماء فة أي واتصلت والظاهر
أنه عطف بيان على أنت أو بدل منه (قوله تفسير غريب فيه) أي في الخبر كخبر النهي عن الشغار فان
الشغار لفظ غريب يحتاج لتفسير قال الامام محمد الرافعي في شرحه على شرح النخبة في مثاله كحديث
الزهرى عن عائشة كان النبي ﷺ يتحنث في غار حراء وهو التعبد الليالي ذوات العدد
فقوله وهو التعبد مدرج تفسير للتحنث وقوله أو استنباط مما فهمه منه بعض رواته كما في حديث بسرة فان
عروة فهم منه أن سبب النقض مظنة الشهوة فجعل حكم ما قرب من الذك كذلك لان ما قرب الشيء يعطي
حكمه فعلم أو أشبهه أو رفعه وكما فهم ابن مسعود من خبره الآتي أن الخروج من الصلاة كما يحصل بالسلام
يحصل بالفراغ من التشهد فادرج فيه بعض رواته ما يأتي (قوله من إضافة الصفة للموصوف) فيه تأمل
لأنه من باب التقديم والتأخير (قوله صحايها كان أو من دونه) اعلم أن الادراج يكون في المرفوع أو في
الموقوف على الصحابي بلحاق التابعي فمن بعده أو في المقطوع بالحق التابعي فمن بعده (قوله دون
فصل بين الحديث وبين ذلك الكلام بذكرائه) بين متعلق بفصل وقوله بذكرائه متعلق أيضاً بفصل
(قوله بحيث يلتبس الخ) هو حال من قوله دون فصل أي حالة كون عدم الفصل ملتبساً بحديثية الخ من التباس

(١٠ — يقويه) أو كانت في أثنائه أو في أوله دون فصل بين الحديث وبين ذلك الكلام بذكرائه بحيث يلتبس على من
لم يعرف حقيقة الحال فيتوهم أن الجميع مرفوع فالمدراج آخر الخبر مثاله قول ابن مسعود في حديث تعليم النبي ﷺ له التشهد في الصلاة

أذا قلت هذا التشهد فقد قضيت صلاتك ان شئت ان تقوم فقم وان شئت ان تقعد فاقعد فقد وصلته زهير بن معاوية بالحديث المرفوع عن أبي داود وفصله عبد الرحمن بن ثابت من ثوبان وبين أنه مدرج من قول ابن مسعود وقد نقل النووي اتفاق الحفاظ على أنه مدرج ومثال المدرج في الاثناء خبر هشام بن عروة بن الزبير عن أبيه عن بسرة بنت صفوان مرفوعاً من مس ذكره أو أنثيه أو رفته فليتوضأ والرفع بضم الراء وفتحها أصل الفخذين فقد رواه عبد الحميد بن جعفر وغيره عن هشام كذلك مع أن الاثنيتين والرفع إنما هو من قول عروة كما بينه جماعات (٧٤) عن هشام منهم أيوب وحماد بن زيد واقتصر كثير من أصحاب هشام على

المرفوع وهو من مس ذكره فليتوضأ ومثال المدرج أول الخبر حديث أسبغوا الوضوء ويل للاعقاب من النار فقد رواه شبابة ابن سوار وغيره عن شعبة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة برفع الجملتين مع أن الأولى من كلام أبي هريرة كما بينه جمهور الرواة عن شعبة على أن قول أبي هريرة أسبغوا الوضوء قد ثبت في الصحيح مرفوعاً من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص وأعلم أن المدرج في الآخر كثير وفي الاثناء قليل وفي الاول نادر جداً حتى قال الحفاظ ابن حجر أنه لم يجد منه غير خبر أسبغوا الوضوء الا ما وقع في بعض طرق خبر بسرة عند الطبراني في الكبير من

السبب بالمسبب (قوله اذا قلت هذا التشهد) التشهد تفسير من المصنف للفظ هذا فانه هو الواقع في الادراج كما في متن ابن الصلاح وهذا أي قوله اذا قلت الخ مقول قول ابن مسعود فهو مدرج مع ما بعده لا ما بعده فقط اه من حاشية العلامة العدوي على شيوخ الاسلام (قوله عند أبي داود) قال الحموي في شرحه للمتن مثاله ما رواه أبو داود عن الثفيلي عن أبي خيثمة عن الحسن بن الحر عن القاسم بن خزيمة عن علقمة عن عبد الله بن مسعود أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ بيده وعلمه التشهد في الصلاة فذكر التشهد وفي آخره فاذا قلت هذا أو قضيت هذا فقد قضيت صلاتك ان شئت ان تقوم فقم وان شئت ان تقعد فاقعد قال ابن الصلاح قوله اذا قلت هذا الخ من كلام ابن مسعود لا من كلام النبي صلى الله عليه وسلم (قوله على أنه مدرج) أي في رواية من واصل (قوله عن بسرة بنت صفوان) هو بضم الموحدة وسكون السين المهملة بنت صفوان بن نوفل بن أسد بن عبد العزى الاسدية صحابية لها سابقة وهجرة عاشت الى خلافة معاوية اه تقريب (قوله أصل الفخذين) أي مبدأ الفخذين فهو من الفخذ ويدل على ذلك قول مختصر العين الرفع باطن الفخذ وضم الراء في الرفع لاهل العالية وفتحها لثم كما قاله الطوخى وجمع المضموم أرفاغ كقفل وأقنال وجمع المفتوح رفوغ وأرفغ مثل فلس وفلوس وأفلس اه من المصباح (قوله ويل للاعقاب من النار الخ) سوغ الابتداء به وهو نكرة كونه في معنى الدعاء أي شدة هلكة في نار الآخرة لا صحابها المهملين لغسل بعضهما في الوضوء ويحتمل ان تخص العقاب نفسها بعذاب يعذب به صاحبها وانما خص الاعقاب لانه ورد على سبب وهو أنه رأى قوماً يصلون وأعتابهم تلوح وقيل انما خصها لقلبة النساء فيها والتهاون بها لانها في آخر الوضوء وأسافله وفي محل لا يشاهد غالباً اه من حاشية العلامة العدوي (قوله شبابة بن سوار) شبابة بفتح الشين المعجمة وموحدتين خفيفتين وأبوه بفتح المهملة وتشديد الاء ورواه ابن عدي يكتنأ بأعمرو واسمه مروان ولقبه شبابة مات سنة أربع أو خمس أو ست ومائتين (قوله رفع الجملتين) أي اضافتهما اليه صلى الله عليه وسلم وهما أسبغوا الوضوء ويل للاعقاب من النار (قوله وأما مدرج الاسناد فاقسام الخ) اعلم أن الادراج يكون في المتن وفي السند فلما قدم الكلام على وقوعه في المتن وانه ينقسم الى ثلاثة أقسام أخذ يتكلم على الادراج في السند وقسمه أقساماً أربعة (قوله حجر) بضم الحاء المهملة وسكون الجيم كما في المهمات للاسنوي (قوله ثم جئتهم الخ) قبل هذه الجملة صليت خلف أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فكانوا اذا سلموا يشيرون بأيديهم كأنها أذنان خيل شهب ثم جئتهم الخ (قوله تحرك أيديهم تحت الثياب) أصله تتحرك بتاءين حذف احداها (قوله ورجعه موسى) أي رجح هذا الفصل وهو كونه بسند آخر (قوله بالوهم) بفتح الهاء أي الغلط (قوله وصوبه ابن الصلاح) أي صوب فصل كل منهما بسند (قوله أن يدرج بعض حديث في حديث آخر مخالف له

طريق محمد بن دينار عن هشام بلفظ من مس رفته أو أنثيه أو ذكره فليتوضأ وأما مدرج الاسناد فاقسام الاول أن يكون الحديث عند راو الاطراف منه فانه عنده باسناد آخر فيرويه راو عنه تاماً بالاسناد الاول ولا يذكر اسناد طرفه الثاني مثاله حديث أبي داود والنسائي عن عاصم ابن كليب عن أبيه عن وائل بن حجر في صفة صلاته صلى الله عليه وسلم وفيه ثم جئتهم بعد ذلك في زمان فيه رد شديد فرأيت الناس عليهم جيد الثياب تحرك أيديهم تحت الثياب فان قوله ثم جئتهم ليس بهذا الاسناد بل من رواية عصام عن عبد الجبار بن وائل عن بعض أهله عن وائل هكذا رواه مينا زهير بن معاوية ورجحه غيره ورجحه موسى بن هارون الجمال وقضي على جميعها بسند واحد بالوهم وصوبه ابن الصلاح الثاني أن يدرج بعض حديث في حديث آخر مخالف له

في السند كحديث سعيد بن أبي مرزوق عن مالك عن الزهري عن أنس مرفوعا لا تباغضوا ولا تحاسدوا ولا تنافسوا الحديث فقوله ولا تنافسوا من حديث آخر لما لك عن أنس الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعا يا أيكم والظن فان الظن أ كذب الحديث ولا تجسسوا ولا تحسسوا ولا تنافسوا فادرجه ابن أبي مرزوق في الأول وصيرها بسند واحد وهو وهم منه كما جزم به الخطيب وصرح هو وغيره بأنه خالف جميع الرواة عن مالك الثالث أن يروى جماعة الحديث بإسناد مختلفة فيرويه (٧٥) عنهم راو فيجمع الكل على

إسناد واحد من تلك الأسانيد ولا يبين الاختلاف كحديث ابن مسعود قلت يا رسول الله أي الذنب أعظم قال أن تجعل الله ندا فان الأعمش ومنصور ابن المعتز روياه عن شقيق عن عمرو ابن شريك عن ابن مسعود روياه واصل الأسدي عن شقيق عن ابن مسعود واسقط عمرا من بينهما فلما رواه الثوري عنهم صارت رواية واصل مدرجة على روايه الأعمش ومنصور وقد فصل أحد الأسانيد يحيى بن سعيد القطان لكن روى عن واصل أنه أثبت عمرا كالأعمش ومنصور وروى عن الأعمش أنه أسقط وهذه الأقسام الثلاثة ذكرها ابن الصلاح وأتباعه وزاد في شرح النخبة رابعا

في السند لا يخفى أن هذا صريح في كونه إدراج بعض متن مع أنه بصدد إدراج السند ويحجب بان الشاهد في قوله مخالف له في السند فهو المقصود وذكر غيره تبع له والفرق بين هذا وبين القسم الذي قبله أن هذه الزيادة منقولة من حديث آخر مروى بتمامه وفي القسم الأول بقية الحديث الأول لأنها من حديث آخر كما هو ظاهر (قوله ولا تنافسوا) هو مضارع تنافس فلان وفلان مثل تقاتل وألفاظ الحديث كلها أفعال مضارعة حذف منها إحدى التاء بن تخفيفا معنى لا تنافسوا أي لا ترغبوا في الدنيا ولا تقتتنوها لان المنافسة فيها تؤدي الى قسوة القلب (قوله عن أنس الزناد) اسمه عبد الله بن ذكوان (قوله يا أيكم والظن) أي احذروا اتباع الظن أو احذروا سوء الظن بمن لا يساء الظن به من العدول والظن تهمة تقع في القلب بلا دليل قال الغزالي وهو حرام لكن لست أعني به إلا عقد القلب وحكمه على غيره بالسوء أما الخواطر أو حديث النفس فغفول الشك غفو أيضا فالمنهى عنه أن تظن (قوله فان الظن أ كذب الحديث) أقام المظهر مقام المضمرة اذ القياس فانه لزيادة تمكن المسند اليه في ذهن السامع حثا على الاجتناب وقوله أ كذب الحديث أي حديث النفس لانه بالقاء الشيطان في نفس الانسان واستشكل تسمية الظن حديثا وأجيب بان المراد عدم مطابقة الواقع قولاً أو غيره أو مانشا عن الظن فوصف الظن به مجاز (قوله ولا تجسسوا ولا تحسسوا) يقرأ الأول بالجم أي لا تترصوا أخبار الزمان بلطف كالجاسوس و يقرأ الثاني بالخاء المهملة أي لا تطلبوا الشيء بالحاسة كاستراق السمع و ابصار الشيء خفية (قوله فادرجه ابن أبي مرزوق) أي الحافظ أبو محمد سعيد بن محمد بن الحكم الجمحي شيخ البخاري اه من شرح شيخ الاسلام على اللفية (قوله ان تجعل الله ندا الحديث) تمامه وهو خلقك قلت ثم أي قال أن تقتل ولدك مخافة أن يطعم معك قلت ثم أي قال أن تزاني حليلة جارك (قوله شرح جليل) بضم الشين (قوله الأسدي) هو بسكون السين و يروى بالزاي ساكنة أيضا وهو نسبة الى أسد أو أزدشنواه (قوله مدرجة على رواية الأعمش ومنصور) أي في روايتهما أي سند رواية واصل مدرجة في روايتهما (قوله وروى عن الأعمش) معطوف على روى الواقع بعد لكن ممن خالف واصل ومن وافق الأعمش ومنصور فواصل خالف هذا السند الذي ذكر فيه عمر والأعمش ومنصور ليس منهما مخالفة له (قوله فيعرض له عارض) أي فيقطعه قاطع عن ذكر متنه ويذكر كلا ما اجنبيا فيظن بعض من سمعه ان ذلك الكلام متن ذلك الاسناد فيرويه عنه كذلك كقصة ثابت مع شريك القاضي في قوله من كثرت صلواته بالليل حسن وجهه بالنهار فان ابن حبان جزم انه من المدرج وان كانا بوحاتم جزم بأنه من الموضوع اه حموي (قوله لتضمنه) أي لاشماله (قوله من الأئمة) أي أئمة المحدثين (قوله أو باستحالة كون النبي صلى الله عليه وسلم يقول ذلك) كحديث أبي هريرة الذي في صحيح البخاري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم للعبد المملوك أجزان والذي نفسي بيده لولا الجهاد في سبيل الله والحج وبرأى لا حبيت أن أموت وأنا مملوك فان قوله والذي نفسي

وهو أن يسوق الاسناد فيعرض له عارض فيقول كلا ما من قبل نفسه فيروى عنه كذلك ولا يجوز تعمد الإدراج في متن أو سند لتضمنه عزو القول لغير قائله نعم ما أدرج لتفسير غريب فعمل شيخ الاسلام يساع فيه ولهذا فعله الزهري وغيره من الأئمة انتهى ونحوه للسيوطي ففي ألفتة وكل ذا محرم وقادح * وعندى التفسير قد يساع فائدة قال في شرح النخبة يترك الإدراج بورود رواية مفصلة للقدر المدرج مما أدرج فيه أو بالتنصيص على ذلك من الراوى أو من بعض الأئمة المطلعين أو باستحالة كون النبي صلى الله عليه وسلم يقول ذلك

(وما روى كل قرين) من الصحابة والتابعين أو أتباعهم أو أتباع (عن أخيه) بالقصر على اللغة المشهورة في الاسماء الخمسة أي
عن المساوي له في الأخذ عن الشيوخ وفي السن غالبا وقد يكفي بالتساوي في السند وان تفاوتوا سنا (مدح) بضم الميم وفتح الدال المهمة
وتشديد الموحدة آخره جيم (٧٦) سمي بذلك أخذا من ديا جتى الوجه وهما الخدان لتساويهما وتقا بلهما سواء كان المدح

بيده اطلع من كلام أبي هريرة لانه يمتنع منه عليه السلام أن يتمنى أن يكون مملوكا ولان أمه لم تكن حينئذ
موجودة حتى يبرها ذكره عبد الرافعي

السابع والعشرون من أقسام الحديث رواية الاقران

بان يروى شخص عن قرينه وهو نوع لطيف ومن فوائد معرفته الامن من ظن الزيادة في السند فاذا
انفرد أحد القرينين بالزيادة عن الآخر فهو غير مدح كرواية الاعمش عن التيمي وهما قرينان فحينئذ
رواية الاقران نوعان مدح وهو ما اقتصر عليه الناظم وغير مدح اه من شرح الدمياطي (قوله وما
روى كل قرين) قال الدمياطي في شرحه واحدا القرناء عن أخيه بسكون الهاء للوزن أو بنية الوقف
وبحذف الياء منقوصا والنقص فيه جائز مع الضعف والمراد عن مساويه في الأخذ عن الشيوخ أو فيه
وفي السن أيضا مارواه كل من القرينين عن الآخر فهو حديث مدح فاعرفه حقا وانتخه بخاء معجمة
بعد المثناة الفوقية أي افتخر أنت بمعرفته قال في المختار يقال انتخى فلان علينا أي افتخر وتعظم (قوله
بالقصر على اللغة المشهورة) صوابه بالنقص على اللغة النادرة قال الحموي في شرحه عن أخيه بالجر
بالكسر على لغة النقص أي مقارنه وأطلق لفظ الاخ عليه مجازا على طريق الاستعارة التصريحية (قوله
وفي السن غالبا) لفظ غالبا قيد في السن وقوله وقد يكفي بالتساوي في السند وان تفاوتوا سنا الواو في وقد
للتعليل وعبارة شيخ الاسلام اذ قد يكفي بالتساوي في السند وان تساوا في السن (قوله بالتساوي في
السند) أي في الأخذ عن الشيوخ فمراده بالسند الأخذ عن الشيوخ ففي عبارته تفنن (قوله أخذا من
ديا جتى الوجه) أي لاجل قصد الأخذ وقوله لتساويهما علة أي لتساويهما في الأخذ عن الشيوخ
وتقا بلهما في كون كل منهما أخذا عن الآخر كديا جتى الوجه فانهما متساويان في كون كل منهما أخذا
ومتقابلان لكون أحدهما مقابلا للآخر ومحاذا له (قوله فاعرفه حقا) قال الحموي في شرحه أي اعلمه
علما حقا (قوله أي اقصد) الاوفق بعبارة المختار ان يقول أي افتخر أنت بمعرفته وقوله مع رواية
الاقران أي كما تقصد رواية الاقران العام اقصد هذا الخاص أو مع بمعنى في (قوله الامن من ظن الزيادة
في السند) مثلا اذا روى الليث عن مالك وهما قرينان عن الزهري يظن أن قوله عن مالك زائد والاصل
روى الليث عن الزهري (قوله كالسن) فانه كاف في رواية الاقران وحده ولا يكفي في رواية المدح وحده
وكذا الأخذ عن الشيوخ فانه يكفي وحده في رواية الاقران لا المدح (قوله كن أزواج النبي عليه السلام)
ياخذن من شعورهن حتى تكون كالوفرة (أزواج بالرفع بدل من نون النسوة الواقعة اسما لكان وياخذن
خير كان قال في المصباح والوفرة الشعر الى الاذنين (قوله فاحمدوا الاربعة فوقه أقران) الاربعة الذين
فوق أحمد هما أبو خيثمة ومحيي بن معين وعلي بن المديني وعبيد الله بن معاذ فالخمس أقران وباقي السند
ليس باقران تأمل (قوله فان روى الراوى عن دونه سنا أو في مرتبة الآخذين عنه) أي روى الراوى
الكبير عن صغير دونه في السن أو دونه في المرتبة أي أن يكون الكبير روى عن أصغر منه في الطبقة
والسن فاو في كلام الشارح بمعنى الواو لان الادوية في السن لازمة غالبا للادوية في المرتبة فقوله كرواية
الزهري عن مالك أي عن تلميذه مالك بن أنس فان الزهري أكبر منه سنا ومرتبة ومالك تلميذه دونه

بواسطة أم بدونها مثاله
بدونها رواية أبي هريرة
عن عائشة ورواية عائشة
عنه وفي التابعين
رواية الزهري عن ابن
الزبير وابن الزبير عنه
وفي أتباعهم رواية
مالك عن الازاعي
ورواه الازاعي عنه
وفي أتباع أتباعهم
رواية احمد عن ابن
المديني وروايه ابن
المديني عنه ومثاله بها
روايه الليث عن يزيد
ابن الهادي عن مالك
ورواية مالك عن يزيد
عن الليث (فاعرفه)
أي المدح (حقا
وانتخه) أي اقصد
في رواية الاقران فانه
نوع لطيف ومن فوائد
معرفته الامن من ظن
الزيادة في السند والمدح
أخص من الاقران
فكل مدح اقران
ولا عكس اذ رواية
الاقران أن بشارك
الراوى من روى عنه
في امر من الامور
كالمعلقة بالرواية كالسن
والأخذ عن الشيوخ

فيهما

كرواية الاعمش عن التيمي وهما قرينان وقد يجتمع جماعة من الاقران في حديث واحد كرواية أحمد

عن أبي خيثمة زهير بن حرب عن يحيى بن معين عن علي بن المديني عن عبيد الله بن معاذ عن أبيه عن شعبة عن أبي بكر بن حفص عن
أبي سلمة عن عائشة قالت كن أزواج النبي عليه السلام ياخذن من شعورهن حتى يكون كوفرة فأحمد والاربعة فوقه اقران كما قال الخطيب فان
روى الراوى عن دونه سنا

أوفي مرتبة الآخذين عنه فرواية أ كابر عن أصاغر كرواية الزهرى عن مالك والأصل فيه رواية النبي ﷺ عن تميم الدارى خبر الجساسة
ومن رواية الأ كابر عن الأصاغر رواية الآباء عن الأبناء والصحابة عن الاتباع كرواية العباس عن ابنه الفضل ورواية وائل عن ابنه بكر
وكرواية العبادلة وأبي هريرة ومعاوية وأنس عن كعب الأحبار وأما رواية الأبناء عن الآباء (٧٧) فكثير وأخص منه من

روى عن أبيه عن جده
وقائدة معرفة ذلك
التمييز بين مراتبهم
وتنزيل الناس منازلهم
فان تقدم موت أحد
قرنين اشتركا في
الاخذ عن شيخ فهو
السابق واللاحق
كالبخارى حدث عن
لمبيذه أى العباس
السراج أشياء في
التاريخ وغيره ومات
البخارى سنة ست
 وخمسين ومائتين وآخر
من حدث عن السراج
بالسمع أبو الحسين
الخفاف ومات سنة
 ثلاث وتسعين وثلاثمائة
 وكأبى على البرقاني
سمع من لمبيذه السلفى
حدثا ورواه عنه ومات
على رأس الخمسمائة وكان
آخر أصحاب السلفى
سبطه أبو الناسم بن
هكي وكانت وفاته سنة
 خمسين وسنائة فقد
شارك أباه على في الرواية
عن السافى وبين
وفاتيهما مائة وخمسون

فيها وهذا محترز قول المتن وما روى كل قرين عن أخيه أى مساويه في الاخذ عن المشايخ والسن (قوله
أوفي مرتبة الآخذين عنه) هو معطوف على دونه والتقدير عمن هو في مرتبة التلامذة الآخذين عنه
فان مالك كافي مثاله الآتي في مرتبة التلامذة الآخذين عن الزهرى (قوله والأصل فيه) أى الدليل على
رواية الأ كابر عن الأصاغر رواية النبي صلى الله عليه وسلم عن تميم الدارى خبر الجساسة أى لانه صلى الله
عليه وسلم جمع الصحابة وخطبهم خبر تميم عن الجساسة وهي دابة كثيرة الشعر حتى لا يعلم قبلها من دبرها
لانهم اطلعوا على جزيرة بجنب المغرب فأروا هذه الدابة ففرعوا منها فالت لهم لا تفزعوا انى الجساسة
أنجس الأخبار المسيخ الدجال وقيل ان هذه الدابة التي تخرج وتسم الناس وكان تميم اذ ذاك نصرا نيا
ثم أسلم رضى الله عنه (قوله رواية الآباء عن الأبناء) ومن فوائد معرفة هذا القسم الأمن من ظن
تحريف نشأته كون الابن أبا وذلك لانه اذا قيل روى فلان عن ابنه كذا يظن أن هذا تحريف لان الشأن
ان الابن روى عن أبيه لكونه الأصغر ونشأ عن ذلك توهم كون الابن أبا أى أن صوابه أن يقول روى
فلان عن أبيه فلان كذا فاذا علم أن فلانا روى عن ابنه فلان فلا يظن التحريف ولعل هذا فيمن لم يكن
الطمان عنده علم بآبوة أحدهما للآخر والافيس الاظن التحريف فنطولا ينشأ عنه توهم كون الابن أبوا ولم
يذكر الرواية الأبناء عن الآباء قائدة مخصوصة (قوله وقائدة معرفة ذلك التمييز بين مراتبهم وتنزيل
الناس منازلهم) ومن تنزيل الناس منازلهم أن الصغير اذا اتفرد بشي من العلم يحق على الكبير الخالى عن
ذلك العلم أن يأخذ عن ذلك الصغير (قوله فان تقدم موت أحد قرنين اشتركا في الاخذ عن شيخ فهو
السابق واللاحق) قال شيخ الاسلام في معرفة من اشترك في الرواية عنه راويان متقدم ومتأخر بحيث
يكون بين وفاتيهما أمد بعيد نوع لطيف ومن فوائده الأمن من ظن سقوط شئ من اسناد المتأخر وتقرير
حلاوة علو الاسناد في القلوب وذلك لانه اذا اشترك راويان في الاخذ عن الشيخ وعلم تقدم الوفاة لاحدهما
على الآخر ثبتت العلوية تقدم الوفاة لان العلوق قد يكون بها واذا ثبتت العلوية ثبتت حلاوته وقوله الأمن من ظن
سقوط شئ من اسناد المتأخر أى بينه وبين شيخه أى لانه لما رأى أن من أخذ عن الشيخ قد مات فيظن أن
هناك واسطة بين هذا الراوى والشيخ (قوله ومات البخارى الخ) أى مات في شوال كما ذكره شيخ الاسلام
وكانت وفاته رحمة الله عليه وله من العمر اثنان وستون سنة الاثلاثة عشر يوما وكانت وفاته ليلة السبت بعد
العشاء ودفن صبيحتها بخرتنك قرية من قرى سمرقند يوم عيد الفطر وخرتنك بفتح الخاء المعجمة وسكون
الراء وفتح التاء العوقانية وسكون النون وفتح الكاف على فرسخين من سمرقند وألهم حفظ الحديث وهو
في الكتاب وسنه عشر سنين أو أقل فلما بلغ ست عشرة سنة حفظ كتب ابن المبارك ووكيع ولما بلغ ثمان
عشرة سنة صنف قضايا الصحابة والتابعين وأقاويلهم وصنف كتاب التاريخ اذذاك عند قبر النبي
ﷺ وكتابه ما قرئ في شدة الافرجت ولا ركب به في مركب ففرق وكان مجاب الدعوة وقد دعا لقائه اه
من ختم الفسطاطانى على البخارى (قوله الخفاف) قال شيخ الاسلام نسبة الى عمل الخفاف أو يعها قابو
السراج شيخ لكل من البخارى والخفاف والبخارى سابق والخفاف لاحق وقد اشتركا في الاخذ عن شيخ
انتهى (قوله ومات سنة ثلاث وتسعين وثلاثمائة) أى مات في ثاني عشر ربيع الاول كما ذكره شيخ الاسلام
(قوله السلفى) بكسر السين نسبة الى سلفه كما تقدم عن الطوخى (قوله ان المسموع منه) أى الشيخ المسموع

سنة قال الحافظ ابن حجر وهذا أكثر ما وقفنا عليه من ذلك وغاية ما يقع في ذلك أن المسموع منه قد يتأخر بعد موت
أحد الراويين عنه زمانا حتى يسمع منه بعض الاحداث ويعيش بعد السماع منه دهرًا طويلا فيحصل من مجموع ذلك
نحو هذه المدة والله الموفق

(متفق لفظا وخطا) في الاسم أو مع الكنية أو اسم الأب أو الجد أو النسبة (متفق وخطا) أي مثله (فيما ذكرنا المتفرق) وأراد به الضد هنا
 إذ مسمياته مفترقة بأن يكون كل منها لشخص مع اتفاقهما في اللفظ والخط وهذا وقد قال العراقي وغيره والمتفق والمفترق ما اتفق لفظه وخطه
 واختلفت مسمياته فهو من قبيل المشترك اللفظي وهو فن مهم ومن فوائده الأمن من اللبس فربما يظن المتعدد واحدا وربما يكون أحد
 المتفقين ثقة والآخر ضعيفا والمهم منه من يشبه أمره لتعاصره واشتراك في شيوخ أو رواية وينقسم إلى أقسام الأول أن تتفق أسماؤهم
 وأسماء آبائهم كالخليل بن أحمد (٧٨) ستة رجال أو أكثر الثاني أن تتفق أسماؤهم وأسماء آبائهم وأجدادهم نحو أحمد

ابن جعفر بن حمدان
 أربعة متعاصرون في
 طبقة واحدة * الثالث
 أن تتفق الكنية
 والنسبة مع نحو أبي
 عمران الجوني رجلان
 ونحو أبي عمرو الحوضي
 اثنان أيضا * الرابع أن
 يتفق الاسم واسم الأب
 والنسبة نحو محمد بن
 عبد الله الانصاري
 اثنان متفاربان في
 الطبقة وهذا قريب
 مما قبله * الخامس
 أن تتفق كناه واسم
 آبائهم كابي بكر بن
 عياش يتخية ومعجمة
 ثلاثة * السادس
 عكس ما قبله وهو أن
 تتفق أسماؤهم وكنى
 آبائهم نحو صالح بن
 أبي صالح أربعة من
 التابعين * السابع أن
 تتفق أسماؤهم وأكنامهم
 نحو عبد الله إذا أطلق
 فإذا كان بمكة فابن
 الزبير أو بالمدينة فابن

منه كالسلفي في هذا المثال وأحد الراويين كالبرقاني وبعض الأحداث أي الصغير في السن كابي القاسم
 * الثامن والعشرون من أقسام الحديث معرفة المتفق والمفترق *

(قول الناظم متفق لفظا وخطا متفق) قال الدمياطي في شرحه متفق بكسر الفاء لفظا وخطا منصوبان
 على التمييز محولان عن القاعل أي ما اتفق لفظه وخطه واختلف شخصه بأن تعدد مسماه فهو من قبيل
 المشترك اللفظي متفق في الاصطلاح فلا إبطاء له بينه وبين ما قبله وكسر الفاء وسكون القاف للوزن
 أولية الوقف انتهى بحروفه (قول الناظم وضده فيما ذكرنا المتفرق) قال الدمياطي في شرحه وضده
 أي ضد المتفق فما ذكرت أنا من الاتفاق لفظا وخطا هو المتفرق بكسر الراء وسكون القاف لما تقدم
 بأن اختلف فيهما أو أحدهما وحصل التمييز انتهى بحروفه وقال الحموي وضده أي ضد المتفق فيما ذكرت
 أي في مطلق الاتفاق المفهوم من اتفق المقيد لا ضد الاتفاق المقيد وهو اختلاف الأشخاص
 الذين اتحدت أسماؤهم أو ألقابهم أو كناههم المتفرق أي يسمى بذلك لافتراق الأسماء بافتراق
 المسميات والمراد أن الحديث الذي يكون بعض سنده بهذه الصفة يسمى بالمتفق والمفترق معا
 وهو قسم واحد كما يفيد قول العراقي في ألقيته

ولهم المتفق المتفرق * ما لفظه وخطه متفق

وعبارة الناظم توهم أنها قسمان فتنبه لذلك فقوله المتفق أي في اللفظ والمفترق أي في المسمى (قوله
 وينقسم إلى أقسام) أي إلى ثمانية أقسام (قوله الجوني) نسبة لجون بضم الجيم بطن من الأزدي (قوله
 الحوضي) قال في القاموس وحوضي ككسري موضع وأبو عمرو الحوضي معروف اه فيحتمل أن أبا عمرو
 الحوضي منسوب لذلك الموضع (قوله وهذا قريب مما قبله) أي لأن كلا من الثالث والرابع اتفقا في النسبة
 (قوله فان كان بمكة) أي إذا قيل بمكة في السند عن عبد الله فهو ابن الزبير وإذا قيل بالمدينة عن عبد الله فهو
 ابن عمرو وإذا قيل بالكوفة عن عبد الله فابن مسعود وخلصه أن تلك الأمكنة ظرف للقول وبعرف ذلك
 القول بمكان التلميذ الذي أخذ عن عبد الله المطلق في السند (قوله الضبعي) نسبة لضبيعة كجهينة محلة
 بالبصرة (قوله وهو بحيم وراء) لا يخفى أنه حينئذ يخرج عما نحن فيه إلا أن يقال الاتفاق ولو بحسب
 صورة الحروف قطع النظر عن الشكل ويمكن الانفصال عن هذا يجعل الاستثناء منقطعا والمثال إنما هو
 أبو حمزة فقط الذي هو بالحاء والراء إذا أطلق أي من غير شعبة فانه كثير (قوله فزاد) أي المذكور من
 الجماعة وفي نسخة فرادوا بالحاق واو الجهم وقوله ياء تحتية أي قبل الداء بأن يقال حنيفي

* التاسع والعشرون من الأقسام معرفة المؤلف والمختلف من الأسماء والألقاب والأنساب ونحوها *
 وهو نوع مهم ينبغي لطالب الحديث أن يعتني بمعرفته ليسلم من الصحيح (قول الناظم مؤلف الخ) قال

الدمياطي

عمرو بالكوفة فابن مسعود أو بالبصرة فابن عباس أو بخراسان
 فابن المبارك أو بالشام فابن عمرو بن العاص * ومثال المتفق المتفرق في الكنية أبو حمزة بالحاء والزاي عن ابن عباس إذا أطلق إلا أنه
 إذا أطلقه شعبة فمراده نصر بن عمران بن الضبعي وهو بحيم وراء وإن كان يروى عن ستيرة وروى عن ابن عباس كلهم بحاء وزاي لانه إذا روى
 عن أحد منهم بينه بذكر اسمه أو نسبه الثاني أن يتفقا في النسب من حيث اللفظ ويفترقا من حيث أن ما ينسب إليه أحدهما غير مانسب
 إليه الآخر كالحنفى نسبة إلى القبيلة والحنفى نسبة إلى المذهب وفرق جماعة من أهل الحديث بينهما فزادوا في النسبة إلى المذهب ياء تحتية
 (مؤلف) وهو فن مهم يحتاج إليه في دفع

معركة التصحيف في الاسماء والانساب والالقب ونحوها (متفق الخط فقط) ولفظه مختلف (وضده مختلف) (الضد المثل والمخالف كما في القاموس والمراد هنا الاول فان ما اتفق خطه دون لفظه يقال له مؤتلف ومختلف فهو من المشترك اللفظي كسابقه (فاخش الغلط) فيه قانه فن مهم لا يدخله القياس ولا قبله ولا بعده شئ يدل عليه وأفرده بالتأليف خلق (٧٩) أولهم عبد الغني بن سعبد

وأخبرهم الحافظ ابن حجر صنف فيه كتابا سماه تبصير المنتبه بتحرير المشتبه وهذا الفن قسمان أحدهما وهو الأكثر مالا ضابط له يرجع اليه لكثرة وانما يعرف بالنقل والحفظ كاسيد مصغرا وأسيد مكبرا وحيان وحيان وجيان ثانيهما يتضبط لقلته في أحد طرفيه ثم تارة براد فيه التعميم بأن يقال ليس لهم فلان الا كذا وتارة براد فيه التخصيص بالصحيحين والموطأ بأن يقال ليس لهم في الكتب الثلاثة فلان الا كذا فمن الاول من هذا الثاني سلام كله مثل الاعبد الله بن سلام الصحابي وابن أخيه وسلام جد أبي علي الجبائي وجد النسفي وجد السيدي ووالد البيكندی وسلام ابن أبي الحقيق وسلام ابن مشكم اليهوديان فكله مخفف وشهران الصلاح تشديد ابن

الدمياطي في شرحه مؤتلف في اصطلاحهم هو متفق الخط دون اللفظ نحو سلام بتشديد اللام وهو الأكثر وسلام بفتحها وتخفيفها كعبد الله بن سلام الصحابي رضي الله عنه ونحو غسل بكسر أوله وسكون ثانيه وهو كثير وغسل بفتحها وليس منه الا ابن ذكوان البصري ونحو سقر باسكان القاف وسقر بفتحها اه بحروفه (قوله معركة التصحيف) الاضافة للبيان (قوله ونحوها) كالكني (قول الناظم وضده مختلف) قال الحموي أي ضد المؤتلف وهو المختلف في اللفظ مختلف أي يسمى بذلك للاختلاف في اللفظ والمراد أن الحديث الذي يكون سنده بهذه الصفة يسمى بالمؤتلف والمختلف معا وهو قسم واحد وعبرة الناظم توهم انهما قسمان فتنبه لذلك فقولهم مؤتلف أي بحسب الخط ومختلف أي من حيث اللفظ (قوله فهو من المشترك اللفظي) أي اشتراكا ناشئا عن الاشتباه في الخط فهو مؤتلف من حيث الخط ومختلف من حيث اللفظ ولعل كونه من المشترك اللفظي باعتبار اشتراكهما عند من صحفه (قوله فاخش الغلط فيه) قال الدمياطي في شرحه أي احذر الوقوع في التصحيف كان تشدد تخففا أو عكسه وتعميم مهملا أو عكسه انتهى (قوله بالنقل والحفظ) أي بمجموع الامرين وبالنقل والضبط في الكتب (قوله وأسيد مكبرا) هو أبو عتاب كما في الشنشوري وقوله مصغرا هو اسيد بن حضير (قوله وحيان وحيان) قال في التقریب للامام النووي مانصه حيان كله بالثناة تحت مع فتح المهملة الاحبان بن منقذ والد واسع بن حبان وعد جماعة الى أن قال فبالوحدة وفتح الحاء المهملة والاحبان بن عطية وعد جماعة أيضا الى أن قال فبالكسر للحاء وبالموحدة وفي تبصير المنتبه بتحرير المشتبه لابن حجر زيادة على ما ذكر من هذه المادة حبان بضم الحاء المهملة وتشديد الموحدة وحيان بفتح الجيم وتشديد الياء المثناة من تحت وحيان بكسر الجيم وتخفيف النون وحيان بفتح الحاء المهملة وتخفيف النون وحيان بفتح الحاء المهملة وتخفيف الموحدة اه من حاشية العلامة العدوي على شيخ الاسلام وتقل فيها أن منقذ بضم الميم وسكون النون وكسر القاف بعدها دال مهملة أو ذال معجمة (قوله الثاني سلام) أي هذه المادة (قوله وابن أخيه) أي ابن أخت عبد الله بن سلام وابن الأخت اسمه سلام بالتخفيف كما يؤخذ من شيخ الاسلام (قوله وسلام جد أبي علي الجبائي) أي والاسلام جد أبي علي الجبائي المعتزلي (قوله وجد النسفي) بفتح النون نسبة لنفسه بكسرها وفتحت للنسب كالنمري كذا قال الناظم وغيره وكلام القاموس يقتضي فتح نون نسف فلا تمييز في النسبة والسيد بفتح المهملة نسبة للسيدة أخت المستنجد لانه كان وكيلها اه شارح الالفة لشيخ الاسلام وأبو علي الجبائي اسمه محمد بن عبد الوهاب بن سلام والسيد اسمه سعد بن جعفر بن سلام والنسفي كنيته أبو نصر واسمه محمد بن يعقوب ابن اسحق بن محمد بن موسى بن سلام اه من شرح الالفة لشيخ الاسلام (قوله ووالد البيكندی) قال شيخ الاسلام في شرح الالفة أي ووالد محمد بن سلام بن الفرج البيكندی بكسر الموحدة البخاري شيخ الامام البخاري اه وقال العلامة العدوي في حاشيته عليه بيكندی بكسر الموحدة وسكون التحتية وفتح الكاف وسكون النون ومهملة نسبة الى بيكند بلد على مرحلة من بخاري كذا في التقریب اه (قوله وسلام بن مشكم) قال شيخ الاسلام بثلاث الميم وفتح الكاف كان خمارا في الجاهلية والا أبارافع اليهودي سلام بن أبي الحقيق بالتصغير فهو بالتخفيف اه (قوله فكله مخفف) أي كل سلام المستثنى مخفف (قوله اليهوديان

مشكم واعترضه الحافظ ابن حجر كغيره بانه ورد في الشعر الذي هو ديوان العرب مخففا وساق في التبصير قول أبي سفيان بن حرب سقاني فارواني كيتا مدامة * على ظمأ مني سلام بن مشكم وقول كعب بن مالك فطاح سلام وابن شعبة عنوة * وقيد ذليلا للمنايا ابن أخطبا وقول سمأل اليهودي فلا تحسبني كنت مولى ابن مشكم * سلام ولا مولى حي بن أخطبا فان قيل تخفيفه في الاشعار للضرورة أجيب بانه خلاف الاصل لا سيما مع تكرره

ونحو عمارة كله بالضم للعين إلا أبا عمارة الصحابي فكسر العين ومنهم من ضمها قاله ابن الصلاح وأرد عليه العراقي عمارة بالفتح والتشديد
اسم جماعة من النساء كعمارة بنت عبد الوهاب الحمصية وعمارة بنت نافع بن عمرو والجمعي وعمارة جدة أبي يوسف محمد بن أحمد الرقي ومن
الرجال يزيد وعبد الله وبحاث (٨٠) بنو ثعلبة بن خزيمة ابن اصرم ابن عمرو بن عمارة معدون في الصحابة في جماعة عددهم ومن

الثاني وهو الخصوص
بالصحيحين والموطا
خازم بالخاء المعجمة
محمد بن خازم أبو معاوية
ومن عداه مما في الكتب
الثلاثة خازم مهيلا
كأبي خازم الأعرج
وجبر بن جازم (والمنكر)
الحديث (الفرد) وهو
الذي لا يعرف متنه من
غير جهة راو به كما ذكره
بقوله (به راوغدا) تعديله
لا يحمل التفردا (بالف
الاطلاق) أي لا يحمل
تفرده به لكونه لم يباغ
في الاتقان وكونه ثقة
رتبة من يحمل تفرده
مثاله مارواه النسائي
وابن ماجه من رواية
أبي زكريا يحيى بن محمد
ابن قيس عن هشام بن
عروة عن أبيه عن
عائشة مرفوعا كلوا
البلح بالتمر فإن ابن آدم
إذا أكله غضب الشيطان
وقال عاش ابن آدم حتي
أكل الحديد بالخلق
فهذا الحديث منكر
كما قال النسائي وابن
الصلاح وغيرهما فإن
أبا زكريا تفرده وأخرج
له مسلم في المتابعات غير

أى من حيث رواية قصصهما فاندفع به ما يقال كيف يحدث عنهما وهما يهوديان ولم يسلم (قوله) ونحو
عمارة (معطوف على سلام من قوله فمن الاول من هذا الثاني سلام الخ أى ومنه نحو عمارة الخ فهو
مثال ثان (قوله إلا أبا عمارة الصحابي) هذا تحريف وصوابه إلا أبي بن عمارة الصحابي قال شيخ
الاسلام عيني أبي بالتصدير ابن عمارة الصحابي (كسر) قوله ومنهم من ضمها (لكن الكسر أشهر
(قوله ابن الصلاح) أى قال ابن الصلاح الساعدة المذكورة في عمارة مع نقل الضم المذكور أيضا
(قوله وبحاث) بفتح الباء وتشديد الحاء المهملة والثاء المثناة (قوله ومن الرجال) معطوف على
قوله من النساء أى اسم جماعة من النساء واسم جماعة من الرجال (قوله خزيمة) قال الطبري خزيمة بفتح
الزاي فيما ذكر الدارقطني وقال ابن اسحق وابن الكلبي خزيمة بسكون الزاي وهو الصواب قاله ابن عبد البر
في الاستيعاب اه عدوى * الثلاثون من الاقسام الحديث المنكر *

بسكون النون وفتح الكاف قال الحموي في شرحه (والمنكر الذي انفرد) بسكون الدال للضرورة على
حد قوله * لو عصر منه المسك والبان انصر * وفي كلام المصنف حذف الموصول الاسمي وأجازه
الكوفيون والاختش وتبعهم ابن مالك وشرطي في بعض كتبه كونه معطوفا على موصول آخر كما في معنى
اللييب (به) أى بروايته (راو) من الرواة بحيث لا يعرف ذلك الحديث من غير روايته لا من الوجه
الذي رواه ولا من غيره (غدا) أى صار (تعديله) أى تعديل الغير اياه فالمصدر مضاف المفعول والداعل
محذوف (لا يحمل المتفردا) أى لم يباغ مبلغا في العدالة والضبط يحتمل معه التفرد بالرواية بل هو قاصر عن
ذلك اه بالحرف وقال الدمياطي في شرحه (عدا) أى صار (تعديله) أى توثيقه (لا يحمل)
بفتح التحتية وبالحاء المهملة بعدها ميم مكسورة أى لا يحتمل التفرد لكونه وان كان ثمة لم يباغ مبلغ من يحتمل
تفرده بالخبر وجملة غدا الخ في موضع الصفة لراو ومفهومه أنه إذا احتمل تفرده به لكونه صار أهلا لذلك
لا يكون حديثه منكرا اه بالحرف (قوله والمنكر) مبتدأ والفرد خبره وهو صفة لموصوف محذوف
أى الحديث الفرد كما أشار اليه الشارح وكان الاولى تقديم الحديث على المنكر فيقول والحديث المنكر كما
صنعه الحموي وبه جار ومحرور خبر مقدم وراو مبتدأ مؤخر وغدا تعديله فعل وقاعل والجملة صفة لراو وقوله
يحمل أى ينتظر وقوله وكونه ثقة الاولى أن يقول وان كان ثقة (قوله لا يعرف متنه من غير جهة روايه)
زاد السخاوى بعد قوله من غير جهة روايه ولا متابع له فيه ولا شاهد (قوله لا يحمل) خبر لغدا بمعنى صار أى
لا يساوى ذلك التعديل تفرده به ففى يحمل ضمير راجع لتعديله وأما قول الشارح أى لا يحتمل تفرده به فهو
حل معنى لا اعراب (قوله رتبة من يحتمل تفرده) أى ينتظر تفرده أى بحيث يصير حديثه صحيحا أو حسنا
(قوله أبو زكريا) بضم الزاي (قوله كلوا البلح بالتمر) أى اجمعوا بينهما بضم بعضهما الى بعض وأكلهما
معامض مومين (قوله ولان معناه ريك) معطوف على قوله فان أباز كير وكل منهما تعليل لقوله فهذا
الحديث منكر (قوله محاسن الشريعة) جمع محسن أو حسن على غير قياس والاضافة للبيان أو من اضافة
ما كان صفة والشريعة بمعنى الاحكام المشروعة فطهرت المطابقة (قوله بل من حياته) سلمها مطيعا لله تعالى
أى وأما غير المطيع فهو حبيبه لا عدوه (قوله ومشي) أى بعضهم وفى بعض النسخ ومشي الناظم وهي غير

ان لم يباغ رتبة من يحتمل تفرده ولان معناه ريك لا ينطبق على محاسن الشريعة لان الشيطان لا يغضب من ظاهرة
مجرد حياة ابن آدم بل من حياته مسلما مطيعا لله تعالى ومشي الناظم على ان المنكر بمعنى الشاذ كما جرى عليه ابن الصلاح والمعتمدان هما
متميزان كما قاله الحافظ ابن حجر فالشاذ ما خالف فيه الثقة من هو اوثق منه او تفرده به قليل الضبط والمنكر ما خالف فيه المستور والضعيف الذي

لم ينحصر بمتابعة مثله فعلم أنهما متميزان بذلك وإن كلامهما قسمان والمقابل للشاذ يقال له المحفوظ والمتكر المعروف وقد مثل في شرح النخبة المنكر بما رواه ابن أبي حاتم من طريق حبيب بن حبيب المقرئ عن أبي (٨١) اسحق عن العيزار بن حريث عن

ابن عباس مرفوعاً من أقام الصلاة وآتى الزكاة وحج وصام وقربى الضيف دخل الجنة قال أبو حاتم هو منكر لان غيره من الثقات رواه موقوفاً وهو المعروف قال فعرف بهذا أن بين المنكر والشاذ عموماً وخصوصاً من وجد لان بينهما اجتماعاً في اشتراط الخالفة واقتراحاً في أن الشاذ رواية ثقة أو صدوق والمنكر رواية ضعيف وقد غفل من سوى بينهما (متروكة) أي الحديث هو (ما واحد به انقرد * وأجمعوا الضعفة) اتهمته بالكذب بان لا يروى ذلك الحديث الا من جهته ويكون مخالفاً للقواعد المعلومة أو عرف بالكذب في كلامه وان لم يظهر وقوع ذلك منه في الحديث أو اتهمته بالفسق أو الغفلة أو كثرة الوهم (فهو كورد) أي كالمردود الموضوع لكنه أخف منه كما صرح حوايه وأفاده الناظم بالتشبيه وهذا النوع أسقطه العراقي

ظاهرة لان الناظم عرف كلا بتعريف يتبع الغاير (قوله لم ينحصر بمتابعة مثله) صفة مخصصة للضعيف احترازاً من الضعيف الذي ينحصر فهو شاذ وليس بمنكر والمستور هو مجهول الحال (قوله والمقابل للشاذ الخ) هذه المماثلة اصطلاحية لا لغوية لانها وان تمت في مقابلته المعروف بالمنكر لا تتم في مقابلته الشاذ بالمحفوظ الا بطريق اللزوم لان الشاذ لانه معناه المنفرد وشأنه عدم الحفظ (قوله من طريق حبيب) بالتصغير فهو بضم الحاء المهملة بعدها باء موحدة مفتوحة ثم بعدها ياء مشددة مكسورة وحبيب الثاني مكبر بوزن غريب والعيزار بعين مهملة مفتوحة وباء ساكنة مخففة وزاي معجمة وآخره راء قبلها ألف كما ضبطه الثلاثة اه حواشي النخبة (قوله قال فعرف بهذا) أي قال الحافظ في شرح النخبة بهذا المذكور من تعريف الشاذ والمنكر المذكورين قبل قوله وقد مثل في شرح النخبة وفيه أنهما لا يتجان العموم والخصوص الوجهي بل التباين الكلي اذ لا يصدق الشاذ على شيء من أفراد المنكر كما أن المنكر لا يصدق على شيء من أفراد الشاذ وتعليله بأن بينهما اجتماعاً في اشتراط الخالفة الخ لا يتبع العموم والخصوص بل التباين الكلي كما ذكر ذلك حواشي النخبة

الحادي والثلاثون من الاقسام المتروكة

وهو في اللغة الساقط واصطلاحاً ما ذكره قوله متروكة أي الحديث ما رواه واحد به أي بروايته انقرد أي توحد لعدم موافقة غيره له من أهل الحديث وأجمعوا الضعفة أي أجمع أهل الحديث على ضعف راويه وانها ممة بالكذب فهو أي المتروكة كرد لعل الكاف زائدة أي فهو رد أي مردود لضعف راويه فهو من جملة ما دخل تحت الضعيف اه من شرح الديماطي بحروفه وقال الحموي (متروكة) أي متروكة الحديث أي الحديث المتروكة (ما) أي حديث (واحد به انقرد) بسكون الدال للضرورة أي انقرد بروايته واحد (و) الحال أن المحدثين قد (أجمعوا الضعفة) أي أجمعوا على ضعف ذلك الراوي لكونه متهماً بالكذب مثلاً وإذا كان كذلك (فهو) أي حديثه الذي رواه (كرد) ولا يقبل انتهى بحروفه (قول السيوطي في النظم راوله) مبتدأ أو متهم بالكذب الخ خبره والجملة صفة فرد والرابط بين الصفة والموصوف الهاء من له ويكون قوله تصب جواب الامر وهو معترض بين الصفة والموصوف والضمير في عرفه يرجع للكذب وفي منه للراوي وقوله أوفسق معطوف على الكذب وقوله أو وهم أي غلط وسكنت هاء الضرورة وقوله كثر بفتح التاء المثناة صفة لوهم أي غلب

الثاني والثلاثون الحديث الموضوع

قال الديماطي (والكذب) أي المكذوب (المختلق) بفتح اللام بعدها كاف أي المبتكر الذي لا ينسب اليه صلى الله عليه وسلم أصلاً (الموضوع) أي المخطوط (على النبي) صلى الله عليه وسلم متعلق بكل من الثلاثة قبله على التنازع (فذلك) الحديث (الموضوع) اصطلاحاً ففي البيت جناس تام انتهى بحروفه وهو غافل في ذكر الجناس فانه ليس فيه جناس تام ولا ناقص للاختلاف باكثر من حرف كما يعرف من موضعه الا اذا ثبت أن النسخة التي وقعت له فيها لفظ الموضوع في العروض والضرب فتم حينئذ ما قاله (قوله فذلك) أي فذلك المكذوب عليه صلى الله عليه وسلم من قول أو تقرير أو صفة أو غير ذلك وادخل المصنف القاء في خبر المبتدأ وهو مما منعه الجمهور مطلقاً وجوزه بعضهم ان تضمن المبتدأ عموماً وجوزه الا خفش مطلقاً وعليه يتخرج كلام المصنف انتهى (قوله على النبي الى آخره) قضيته أن الكذب على الصحابي أو التابعي لا يسمى موضوعاً وهو محتمل ويحتمل خلافه ويكون ذكر النبي جرياً على الغالب كذا نقل عن بعض

(١١ — يقوية)

وزاده غيره كصاحب النخبة والسيوطي قال في ألقيته وسم بالمتروكة فرداً تصب * راوله متهم بالكذب أو عرفوه منه في غير الأثر * أوفسق أو غفلة أو وهم كثر (و) الحديث (الكذب) أي المكذوب على النبي صلى الله عليه (المختلق) بفتح اللام أي لا ينسب الى النبي أصلاً (الموضوع) من واضعه (على النبي فذلك الموضوع

من وضع الشيء اذا خطه سمي بذلك لا يحطاطر بقلته اذا ما بحيث لا يتجبر الصلابة والى الناظم تبعاً للعراقى في تعريفه بهذه الالفاظ الثلاثة المتقاربة للتأكيدي التنفير منه وأورد الموضوع في أنواع الحديث مع أنه ليس بالحديث نظراً الى زعم واضعه ولتعرف طرقة التي يتوصل بها المعرفة لينفى عن القبول ويعرف (٨٢) الموضوع باقرار واضعه وبقرائن يدر كها من له ملكة قوية في الحديث واطلاع تام ومن

القرائن ما يؤخذ من حال الراوى كما وقع لغيث بن ابراهيم حيث دخل على المهدي فوجده يلعب بالحمام فساق في الحال اسناداً الى النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا سبق الا في فصل أو خف أو حافر أو جناح فعرف المهدي أنه كذب لاجله فامر بدمج الحمام وقال أنا حمله على ذلك ومنها أن يكون مناقضا لنص القرآن أو السنة المتواترة أو الاجماع القطعي أو صريح العقل حيث لا يقبل شيء من ذلك التأويل وقد يعرف بركة لفظه لكونه لا فصاحة فيه أو معناه لكونه يرجع الى الاخبار بالجمع بين النقيضين أو بركتهما معا وبما فيه وعد عظيم على فعل شيء حقير أو وعيد شديد على صغيرة ثم تارة يخترع الواضع كلاماً من عنده وتارة يأخذ كلام غيره كبعض السلف الصالح كحديث

المحققين انتهى عدوى (قوله من وضع الشيء) أي مأخوذ لا مشتق لان المعنى الاصطلاحي ليس مشتقاً من المعنى اللغوي اذ معناه اللغوي الخط أي حسا كما هو المتبادر واطلاقه على المعنوي تجاوز كما يظهر وأما المعنى الاصطلاحي فهو ما أشار له المصنف فليس مشتقاً من المعنى اللغوي وإنما هو مأخوذ فقط وقديين الشارح وجهه الاخذ بقوله سمي بذلك لا يحطاطر الخ فلفظ الموضوع من وضع لا معناه وقوله سمي أي الموضوع باعتبار المعنى وقوله بذلك أي لفظ موضوع (قوله بهذه الالفاظ الثلاثة المتقاربة للتأكيدي) هذا جواب عما يقال يكفي أحد الالفاظ الثلاثة في تعريفه فلا حاجة الى التطويل بذكرها والثلاثة هي التي أولها الكذب وقوله المتقاربة أي لاختلافها مفهوم وانحادها ماصداً (قوله في التنفير منه) أي رواية واحتجاجاً وترغيباً وترهيباً (قوله الى زعم واضعه) زعم بثلاث الزاى أي كذب واضعه لقولهم زعم مظية الكذب وليس المراد بزعمه ظنه أنه حديث لانه يعتقد أنه وضعه على النبي صلى الله عليه وسلم قاله الطوخي وأولى منه تفسير الزعم بالقول (قوله ولتعرف طرقة) معطوف على نظراً وقوله التي يتوصل بها أي بسببها أي بكل واحدة منها لا بال مجموع (قوله لينفى عن القبول) في العبارة قلب أي لينفى عنه القبول وذلك لأن النفي إنما يتعلق بالاحداث (فائدة) سئل ابن حجر الهيثمي عن خطيب ينقل الاحاديث من غير أن يعزو هاهل يجوز له ذلك فاجاب بان ما ذكر في خطبته من الاحاديث من غير أن يبين روايتها أو من ذكرها جائز بشرط ان يكون من أهل المعرفة في الحديث أو ينقلها من كتاب مؤلفه كذلك وأما الاعتماد في رواية الاحاديث على محرد رؤيتها في كتاب ليس مؤلفه كذلك فلا يجوز ومن فعله عزز انتهى من الفتاوى الحديثية قاله الطوخي (قوله لغيث بن ابراهيم حيث دخل على المهدي) المهدي هو أمير المؤمنين محمد بن أمير المؤمنين أبي جعفر عبد الله المنصور بن محمد بن علي بن عبد الله بن العباس بن عبد المطلب والمهدي أبو هرون الرشيد وغيث هو ابن ابراهيم النخعي روى عن الاعمش وغيره (قوله لاسبق) قال الحافظ السبق محرك الذي تقع المسابقة عليه أي وهو العوض قال في شرح المنهج السبق بفتح الباء العوض و يروى بالسكون مصدر أو قوله الا في نصل أي كسها ورماح أو مصلاة وقوله أو خف أي ليعبر وفيل وقوله أو حافر أي خيل وشال وحمير (قوله أنا حملته على ذلك) قال السيحاوي لكنه أمره ببذرة يعني عشرة آلاف درهم وقوله على ذلك أي الكذب (قوله على فعل شيء حقير) كقوله من أطعم لقمة بنى الله له ألف مدينة في كل مدينة ألف بيت في كل بيت ألف حورية لكل حورية ألف وصيفة أي خادمة وكقوله لقمة في بطن جائع أفضل من بناء ألف جامع (قوله فانه من كلام مالك بن دينار) أي وهو من الزهاد وقوله أو من كلام عيسى وهو من بني اسرائيل بالنظر لانه فيكون كلامه من الاسرائيليات (قوله شبه الريح) أي فلا يعتمد عليها كذا قالوا الا أن الحافظ ابن حجر قال ان اسناد الحسن بن الحسن ومراسيله أنني عليها ابن المديني انتهى أقول خصوصاً وقد قيل انه سيد التابعين انتهى عدوى (قوله والحجية) أي الاحتماء (قوله فانه كلام بعض الاطباء) أي فهو من كلام الحارث بن كلدة طبيب العرب (قوله أو الاسرائيليات) أي الكلمات المنسوبة لبني اسرائيل وهو معطوف على قوله بعض السلف والاسرائيليات هي أقاويل منسوبة لبني اسرائيل مأخوذة من نحو التوراة وأقوال علماءهم وعبادهم (قوله أما عدم الدين كالزنادقة)

حب الدينار رأس كل خطيئة فانه من كلام مالك بن دينار كما رواه ابن أبي الدنيا أو من كلام عيسى عليه السلام أي كما رواه البيهقي في الزهد وقال في شعب الايمان لا أصل له عن النبي صلى الله عليه وسلم الا من مراسيل الحسن البصري قال العراقي ومراسيله عندهم شبه الريح أو قدما الحكماء كحديث المعدة بيت الداء والحجيرة رأس الداء فانه من كلام بعض الاطباء أو الاسرائيليات أو يأخذ حديثاً ضعيف الاسناد فيركب له اسناداً صحيحاً ليروي به والحامل على الوضع اما عدم الدين كالزنادقة أو الانتصار والتعصب لمذاهبهم

أى الذين لا يستقرون على دين واحد وقيل الزندق هو المنافق وهل الكاف أدخلت شيئاً أو استقصائية
ولعله الظاهر وقال حماد بن زيد فيما أخرجه العقيلي أنهم وضعوا أربعة عشر ألف حديث وقال المهدي
فيما روي عنه أقرعندي رجل من الزنادقة بوضع مائة حديث فهي تجول في أيدي الناس ومنهم الخارث
الكذاب الذى ادعى النبوة انظر السخاوى (قوله كخطاياه) بفتح المعجمة وتشديد المهملة فرقة
تسب لاني الخطاب الاسدى كان يقول بالحلول أى بحلول الله في أناس من أهل البيت على التعاقب ثم ادعى
الالوهية وقتل وهذه الطائفة مندرجة في الرافضة اذ الرافضة فرقة متنوعة من الشيعة وبعبارة أخرى قالوا
أى الخطاياه الاثمة أنبياء وأبو الخطاب نبى فترضوا طاعته أى زعموا أن الانبياء فرضوا على الناس طاعة
أبي الخطاب بل زادوا على ذلك فقالوا الاثمة آلهة والحسان أبناء الله وجعفر الصادق اله لكن أبو الخطاب
أفضل منه ومن على (قوله والسالمية) أى وكالسالمية فرقة تنسب للحسن بن محمد بن أحمد بن سالم السالمي
اه شرح الالفية لشيخ الاسلام وهم قوم يقولون بالتجسيم كما قاله السخاوى (قوله أودم من يردون ذمه)
وهم قوم كانوا فقراء فيطلبون من بعض أولاد الصحابة عطاء فمن لم يعطهم يقولون له أنت أهلك لم يحضر
بداويذكرون أحاديث باطلة اه من خط الشيخ عبد البر الاجهورى بهامش شرح الالفية لشيخ
الاسلام (قوله والارتزاق) عطف تفسير أى في قصصهم ومواعظهم كابي سعيد المدائني (قوله وغلبة الجمل)
هو سبب مستقل قدمه في شرح النخبة على الاغراب قالوا ومعنى أو كما في شرح النخبة وهي موجودة في
بعض النسخ وجملة ما ذكره من الاسباب الحاملة على الوضع سبعة (قوله أحاديث فضائل السور) كتب
الشيخ عبد البر الاجهورى بهامش شرح الالفية ما نصه واعلم أن السور التي صحت الاحاديث في فضلها
الفاتحة والزهر اوان والانعام والسبع الطوال مجلا والكهف ويس والدخان والملك والزلزلة والنصر
والكافرون والاخلاص والمودتان وما عداها لم يصح فيه شيء اه سيوطي والزهر اوان البقرة وآل
عمران والسبع الطوال البقرة الى آخر براءة بعدها والا قال سورة واحدة (قوله بعض الكرامية)
بالتشديد مع فتح الكاف على المشهور كما قاله شيخنا كغيره وقيل بالتخفيف مع فتحها وقيل به مع
كسرها هو الجارى على السنة أهل بلده سجستان فهم منسوبون لمحمد بن عبد الله بن كرام اه من
شرح الالفية لشيخ الاسلام (قوله وقد اجمعوا على أن الكذب على النبي ﷺ من الكبائر)
الكذب له كال كذب عليه (قوله من حدث عني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين) قال شيخ
الاسلام بالتثنية وبالجمع اه والكاذبان واضحه الاصل وظان كذبه هذا على نسخة التثنية وقوله وبالجمع
أى أحد الكاذبين المشهورين بالكذب وقيل الجمع باعتبار كثرة الناقلين ويرى يقرأ بضم الياء مبني
للمفعول بمعنى يظن بفتح الياء مبني للفاعل وذكر الرافعي في شرحه على شرح النخبة انه يصح قراءته بفتحيتين
أى يعلم وأن الاول هو المشهور فيه (قوله وقد صنف ابن الجوزي) كنيته أبو الفرج وكان حنبلي المذهب
نفعه على الشيخ عبد القادر فكان حنبلياً وكان أبو الفرج واعظاً وله زوجة تسمى سيم الصبا وكان يحبها
ويخشى أن تحضر مجلس وعطه خشية أن تموت لانه كان لا بد من موت أحد في مجلس وعطه فاتفق يوما
أنها حضرت مجلس وعطه بغير اذن منه فمرها وجعل ينظر اليها فجاء رجل وحال بينه وبينها فانشد بيتا
أيا جيلي نعمان بالله خليا * نسيم الصبا يخلص الى نسيمها
اه وفي الاجهورى في فضائل رمضان فائدة قال الملقمى سئل امام الحرمين حين جلس بعد موت
أبيه لم كان السفر قطعة من العذاب فاجاب على الفور لان فيه فراق الاحباب اه وقد ذكر عن ابن
الجوزي أنه حين فارق زوجته المسماة سيم الصبا وكان له تعلق بها فجاءت يوماً مع امرأتين لحضور مجلس
وعطه وجعلت المرأتين في مقابلة الشيخ وجلست خلفهما فلما شعر الشيخ بها أشد يقول

كخطاياه والسالمية أو
اتباع هوى بعض الرؤساء
كخلفاء والامراء تقرباً
اليهم أو ذم من يريدون
ذمه أو لا اكتساب
والارتزاق أو الاغراب
لقصد الاشتهار أو غلبة
الجهل كبعض المتعبدین
الذين وضعوا أحاديث
فضائل السور وكل
ذلك حرام باجماع من
يعتد به ولا عبرة بما ذهب
اليه بعض الكرامية
وبعض الصوفية من
اباحة الوضع في الترغيب
والترهيب لانه خطأ
نشأ عن جهل لان
الترغيب والترغيب
من جملة الاحكام
الشرعية وقد اجمعوا
على أن الكذب على
النبي صلى الله عليه وسلم
من الكبائر وبالغ
الجورين فكفر من
تعمد عليه واجمعوا
على تحريم رواية
الموضوع الا مقرر ما بيانه
لقوله صلى الله عليه وسلم
من حدث عني بحديث
يرى انه كذب فهو
أحد الكاذبين رواه
مسلم وقد صنف ابن
الجوزي في بيان
الموضوعات كتاباً

نحو مجلدين لكنه خرج عن موضوعه بحيث أودع فيه كثيرا من الأحاديث الضعيفة التي لا دليل على وضعها بل ربما أودع فيه الحسن والصحيح وخطؤه في ذلك وشتموا عليه فيه قال السيوطي وفي كتاب ولد الجوزي ما * ليس من الموضوع حتى وهما من الصحيح والضعيف والحسن * ضمته كتابي القول الحسن ومن غريب ما تراه قاعلم * فيه حديث من صحيح مسلم حتى قال شيخ الاسلام الحافظ ابن حجر العسقلاني (٨٤) هذه غفلة شديدة من ابن الجوزي حيث حكم على هذا الحديث بالوضع وهو

في أحد الصحيحين وله كتاب سماه القول المسدد في الذب عن مسند أحمد وساق فيه جملة مما أورده ابن الجوزي بين أن منها هو صحيح وما هو حسن بما هو ضعيف وخطأه في إيرادها في الموضوعات ووجد السيوطي في فهرست مؤلفاته أنه شرع في كتاب تعقبات عليه قال ولم أقف على هذا الكتاب وقد سر الله لي ذلك في كتاب سميت النكت البديعات ثم من الموضوع نوع لم يقصد وضعه وإنما غلط ناقله نحو حديث ثابت بن موسى من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالانهار فان ثابتاً لم يقصد وضعه وإنما دخل على شريك بن عبد الله وهو بمجلس أملاؤه عند قوله حدثنا الأعمش عن أبي سفيان عن جابر قال قال رسول

أيا جيلي نعمان بالله خلياً * نسيم الصبا يخلص إلى نسيمها
فان الصبار يح اذا مات نسيمت * على نفس مهموم تجلت همومها
أجد بردها أو تشف مني حرارة * على كبد لم يبق إلا رسومها

اه بالحرف (قوله نحو مجلدن) لم يقل مجلدن لاختلاف النسخ وفي بعض النقايد أن أحدهما في الموضوعات والآخر في الأحاديث الواهية أي التي بها علل الضعيف (قوله بل ربما أودع فيه الحسن والصحيح) يحتمل تساويهما أو أكثرية أحدهما على الآخر وهو الحسن (قوله وخطؤه في ذلك) أي في خروجه لمطلق الضعيف (قوله قال السيوطي) استدلال على قوله لكنه خرج عن موضعه الخ وقوله حتى قال معطوف على السيوطي حتى العاطفة لعلها بمعنى الواو (قوله وقد سر الله لي ذلك) هو من كلام السيوطي وقوله ذلك أي التعقبات والفهرست ذكر تراجم الكتب وما يشتمل عليها وقيل اسم لورقة يجمع فيها الكتب المؤلفة بتراجمها (قوله عند قوله حدثنا الأعمش) هو ظرف متعلق بقوله دخل (قوله أو ذكره) أي ذكر المتن (قوله يعقد على قافية أحدكم) أي قفاه أي مؤخره تمامه إذا هو نام ثلاث عقد يضرب على كل عقدة منها عليك ليل طويل فارقد فان استيقظ ذكر الله انحلت عقدة فإذا توضأ انحلت عقدة فإذا صلى انحلت عقده كلها فأصبح نشيطاً طيب النفس والا أصبح خبيث النفس كسلان وفي عبارة الحموي قافية رأس أحدكم بزيادة رأس وهو ساقط من قلم الشارح فلهما روايتان (قوله مما زحاله الخ) فقد كان شريك مزاحاً كما قال المصنف وكان ثابت رجلاً صالحاً (قوله فظن ثابت أن هذا متن السند) ناظر لقوله ولم يذكر المتن وقوله أو بقيته أي المتن ناظر لقوله أو ذكره فهو لفظ ونشر مرتب وكذا قوله منفصلاً أو مدرجاً (قوله وهو غفلة أو غلطة منه) أي ظن ثابت غفلة أو غلطة من ثابت أي أنك خير بين أن تقول غفلة وأن تقول غلطة أي ذو غفلة لأن الغفلة غيبة الشيء عن بال الانسان وعدم تذكره كما أفاده المصباح ومفاد القاموس مرادفتها للسهو وبعض فرق فليراجع وتأمل وقوله أو غلطة أي تشبهها وذلك ان الغلط يختص بالقول قال في المصباح غلط في منطق غلطاً خطأ وجه الصواب وهذا الوضع من ثابت لا اثم فيه وان كان كذا بالعدم القصد (قوله نشأت من سلامة صدره) أي من سلامة قلبه من ظنه في الناس خلاف ما هو ظاهر منهم لا من عدم ضبطه (قوله بحيث) هذه حيثية تقييد فائدة قال الامام محمد بن عبد الله البديري الدمياني في آخر شرحه لهذه المنظومة المباركة ما نصه واما قراءة الحديث بجودة كتجويد القرآن من أحكام النون الساكنة والتنوين والمد والقصر وغير ذلك فهي مندوبة كما صرح به بعضهم لكن سألت شيعي خاتمه المحققين الشيخ علي الشيرازي تلميذ الله تعالى بالرحمة حالة قراءة في عليه صحيح الامام البخاري عن ذلك قاجاني بالوجوب وذكر لي انه رأى ذلك منقولاً في كتاب يقال له الاقوال الشارحة في تفسير القاتحة وعلل الشيخ حينئذ ذلك بان التجويد من محاسن الكلام ومن افة العرب ومن فصاحة المتكلم وهذه الممانى مجموعة فيه صلى الله عليه وسلم فن تكلم بحديثه صلى الله عليه وسلم فعليه مراعاة ما نطق به صلى الله عليه وسلم (قوله وقد اتت هذه المنظومة الخ) قال الحموي في شرحه (وقد اتت

الله صلى الله عليه وسلم ولم يذكر المتن أو ذكره على ما اقتضاه كلام ابن حبان وهو يعقد الشيطان على قافية اي أحدكم فقال شريك متصل بالسند والمتن حين نظر الى ثابت مما زحاله من كثرت صلاته الخ مراد به ثابتاً لرهده وورعه وعبادته فظن ثابت ان هذا متن السند أو بقيته فكان يحدث به منفصلاً أو مدرجاً في المتن وهو غفلة أو غلطة منه نشأت من سلامة صدره وسرت الى غيره بحيث انتشرت حديثاً فرواه عنه كثير (وقد أنت) هذه المنظومة

أى هذه الأرجوزة (كالجواهر) لنفاسها بما اشتملت عليه من علم الحديث والجواهر والآلى الكبار
و (المكنون) المستور منه لنفاسه وعزته (سميتها) أى هذه الأرجوزة قال فى الصحاح سميت فلانا
زيدا وسميته يزيد بمعنى وأسميته مثله قسمى به (منظومة البيقونى) أى جعلت علمها الذى تتميز به
عن غيرها منسوب إلى فان الفعل يتميز بفاعله لكونه علة فى وجوده ولم أقف للنظم رحمه الله تعالى على ترجمة
يعلم منها اسمه وحاله ولا أدري ما هذه النسبة هل هى لبلدة أو قرية أو أب أو جد اه بحروفه وقال الدمياطى فى
شرحه (وقد أنت كالجواهر المكنون) أى المنظومة بمعنى حصلت وتمت كائنة كالجواهر المكنون أى المصون
فى النفاسة وحسن الصياغة ولا سيما تضمينها لهذه الأقسام الكثيرة فى ألفاظها القليلة (سميتها منظومة
البيقونى) بفتح الموحدة وسكون التحتية وبالقف وبمد الواو نون ولم أقف له رحمه الله تعالى على ترجمة
والنظم لغة التأليف وكثرت استعماله فى جمع مخصوص كجمع جواهر العقد وكلم الشعر وحده عند الأدباء
الكلام الموزون قصداً مرتبط المعنى بقافية قاله الشيخ عبد الله الشنشورى فى شرح الفارضية وقال
السخاوى النظم فى اللغة الجمع وفى الاصطلاح الجمع على بحر من البحور المعروفة عند أهل القريض قال فى
الصحاح نظمت اللؤلؤ أى جمته فى السلك والتنظيم مثله ومنه نظمت الشعر ونظمتها والنظام الخيط الذى
ينظم به اللؤلؤ ونظم من لؤلؤ اه بحروفه (قوله فوق الثلاثين) وطأ الدمياطى شرح هذا البيت بما نصه
ثم ذكر الناظم رحمه الله تعالى عدة آياتها وقائده صونها من اسقاط بيت منها أو أكثر من نحو حاسد
فقال من فوق ثلاثين بأربع آياتها أى عدة آياتها أربعة وثلاثون بيتاً على أنها من كامل الرجز لا من
مشطوره والا كانت عدتها ثمانية وستين بيتاً ثم بعد أن تم المقصود من نظمها بخير ختمت ببنائه للمفعول
وختمها بالخير لاشتغالها على عمل الخير فجزاه الله عن سعيه كل خير وعاملنا وإياه بالرضى والقبول فانه المرجو
والمأمول اه بحروفه وقال الحموى (فوق) عقد (الثلاثين) خير مقدم وقوله بأربع ظرف لقوله أنت
قدم عليه اضرورة النظم وقوله آياتها أى الأرجوزة مبتدأ مؤخر والمعنى أن آيات هذه الأرجوزة زائدة
على عقد الثلاثين بأربعة آيات (ثم بخير ختمت) لا بغيره كما يفيد به تقديم المفعول وفى قوله ختمت إشارة
إلى حسن الختام وهو أن يؤتى فى آخر الكتاب بما يدل على انتهائه (قوله أنت أقسامها الخ) قد علمت
أن النسخة التى شرح عليها الدمياطى والحموى أنت آياتها فهى الصواب لأن آياتها أربعة وثلاثون وأما
أقسامها التى ذكرت فيها فاثنتان وثلاثون كما يؤخذ من كلام الدمياطى عند دخوله على الموضوع الذى هو
آخر الأقسام بقوله الثانى: الثلاثون الحديث الموضوع * والجواب عن النسخة التى فيها أقسامها بانه
عند المدلس اثنتين والمقلوب قسمين فهى أربعة لا اثنان فالعدد صحيح وهو ظاهر (قوله ثم أنشدك الله)
بفتح الهزرة وضم الشين وبابه نصر أى أسألك بالله فالكاف مفعوله الاول وأن تلتبس مفعوله الثانى
وقوله الواقف أى المطالع وقوله على خطأ يدل اشتغال ويحتمل أن يكون بدل بعض باعادة العامل فيهما والخطأ
ما ليس عن عمد والزلل ما كان عن عمد وهما خلاف الصواب (قوله ناظراً) مفعول لاجله وهذا أحسن
من جملة حالا (قوله فافتح لها الخ) هذا بيت من الرجز وشطره الثانى من الآية ابن مالك وأوله فى الآية
* ولا يضاف اسم لما به اتحد * فيسمى ذلك تضميناً وان لم يذكر أنه من قول ابن مالك لشهرته عند
أهل العلم فان التضمين فى اصطلاحهم هو أن يضمن الشعر شيئاً من شعر الغير مع التنبيه عليه ان لم يكن مشهوراً
عند البلغاء وقوله معنى فاعل بقوله فسد وقوله فافتح لها دليل الجواب المحذوف عند البصريين أو هو
الجواب عند الكوفيين وقوله اذا ورد معناه هذا اذا صدره نى واطلعت عليه فمثال فساد المعنى قوله فى شرح
المدبح عن أخيه بالقصر على اللغة المشهورة فى الاسماء الخمسة ومثال الموهوم قوله فى أنبأنى الفتى بالدرج على
ما تقدم (قوله والله درابن الوردى) هذه صيغة تعجب أى لله فعله أو صنيعه وأصل التعجب من الدر الذى

(كالجواهر المكنون)
* سميتها منظومة
البيقونى (لنطبق
التسمية الواقع ولم
أقف له على اسم ولا
ترجمة ولا ما هو منسوب
إليه (فوق الثلاثين
بأربع أنت * أقسامها)
المراد بها ما يشمل
الأنواع المندرجة تحت
الأقسام السابقة (ثم بخير
ختمت) ثم أنشدك الله
أياها الواقف على هذه
العبارة على خطأ أو
زلل أن تلتبس لها
مخرجاً ناظراً لها بعين
الرضا فافتح لها باب
اعتذاران فسد * معنى
وأول موهما اذا ورد
ولله درابن الوردى

نشأ منه هذا العالم الجليل الذي رضعه وترى به (قوله حيث يقول) أي في خطبة ألفيته التي نظمها في تعبير المنامات المشتملة على سبعة وأربعين بابا إلى أولها باب آداب المعبر وآخرها باب في أشياء مرتبة على حروف الهجاء وفيها هذه الأبيات الأربعة وبعدها

وأسأل الله صلاح الحال * لي ولكم والفوز في المآل

لكنه عرف فيها بالواو عوضا عن الفاء في قوله قالنأس وعبر بالنون بدل الدال في قوله فديت وقدم حسد بالحاء المهملة على جسد بالجيم فعمل الشارح غيرها قصدا أو أطلع على نسخة فيها مثل ما قل أو تحريف من الناسخ وعبارة شارحها للمناوي ما يصح بعده هذه الأبيات أخذنا بالظن يشكو أهل زمانه ويشير إلى ما يتلى به من الحسد والأيذاء وأن سبب ذلك التصنيف فقال إن العلماء الماضين لم ينصبوا للتصنيف الأرجاء لحصول الأجر لهم عليه واتعاء لنيل الثواب يوم المآب وما فعلوا ذلك ليكون سببا للطعن فيهم ورميهم سهام الذم والقدح في المؤلف وما ألف وتبع الهفوات والعيثات وما طغى به القلم فانعكست الأمور وانقلب الحقائق وصار من صنف عرضه غرضا وصنعه هدفا ومنشأ ذلك الحسد فان من أبرز تأليفا وأطلع عليه من أهل عصره ورأى أنه لا يمكنه إلا تيان بمثله اشتعلت به نار الحسد فلم يكن له سبيل إلا التصدي للطعن فيه وذمه وسقيصه لينفر الناس عنه حتى لا يتميز عليه بذلك وعم عن الآخرة غافلون وعن عذاب الله معرضون وسيعلم الذين ظلموا أي مقلب ينقلبون انتهى بحروفه (قوله هدفا للذم) الهدف هو الذي يرمى إليه بالنشاب

وفي الكلام تشبيه بليغ أي يصبر واكاهد (قوله بالاحسد) هو صفة لجسد أي جسد

لم يصدر منه حسد للمؤلف ولا غيره وبين جسد وحسد الحاسس اللاحق (قوله

وذو الحجا) معصو رأى العقل من نفسه في شاغل أي في شغل شاعل

بعبوب نفسه عن عيوب غيره (قوله عليها) أي لاجلها فعلى

للعليل والله أعلم بالصواب (قال المؤلف) وكان

الفراغ من جمعها يوم الجمعة سلخ المحرم الحرام

افتتاح سنة إحدى وسبعين ومائة

وألّف من هجرته عليه الصلاة

والسلام والحمد لله

رب العالمين

حيث يقول قالنأس
لم يصنفوا في العلم *
لكي يصبروا هدا للذم
ما صنفوا الأرجاء الأجر
والدعوات وجميل
الذكر لكن فديت
جسدا بلا جسد
ولا يضيع الله حقا
لاحد والله عند قول
كل قائل * وذو الحجا
من نفسه في شاغل
وقد طالعت عليها
شرح ألفية العراقي
لمصنفها وشرحها الشيخ
الإسلام وشرح النخبة
لمصنفها وبعض
حواشيها وألفية
السبوطي وأتمام
الدراية له وقد فرغت
من تسويدها في يوم
عاشوراء سنة ثمانين
وألّف وحسبنا الله
ومع الوكيل ولا حول
ولا قوة إلا بالله العلي
العظيم وصلى الله على
سيدنا محمد وعلى آله
وصحبه وسلم

رضى الله عنه . علي بن الهواري . غفر الله ذنوبه . وملاً من فيضه العياض دونه .
 . في أهل الحديث ومنحهم نضرة الوجوه . وحبا كل فرد منهم ما يطلبه ويرجوه .
 . على سيدنا ومولانا محمد الذي أعر الله به الدين وأهله . وأسبغ على من اتبعه
 . آمه وآله وفضله . وعلى آله وأصحابه نجوم الاهتداء والاهله . الذين أمدهم الله
 . بمصالح والفكر الحسن . فاجتنبوا الطاغوت أن يعبدوها ويحوا من مضلات الفتن .
 . ملام ولمناره أعلوا وصانوا . وأعرروا من اعتر بهم ولو كان غريباً وما ضعفوا وما
 . عبدقوا ما عاهدوا الله عليه وما خانوا وما مانوا . ووضعوا أسس المكارم وقواعد
 . فيهم ولا لاوا . ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين . ما عطا وعطى بصحيح أحاديث
 . الأمين (أما بعد) فقد تم طبع حاشية الاستاذ الكامل . والملاذالفاضل . الشيخ
 طية الاجهوري على شرح العالم الرباني . خاتمة اهل التحقيق والتدقيق سيدي
 محمد الرقاني . على المنظومة الموسومة بالبقونية نفعا الله بهم وقد
 حليت هوامشها بالشرح المذكور وذلك بمطبعة دار الكتب
 العربية الكبرى بمصر . الحائرة من المحاسن ما يفوق
 الحصر . في أوائل شهر ذي القعدة سنة
 ١٣٤٣ هجرية على صاحبها
 أفضل الصلاة وأزكى
 التحية آمين
 آمين

صحيفة

- ١٥ الاول من اقسام الحديث الصحيح
 ٢١ ثانى الاقسام الحديث الحسن
 ٣٠ ثالث الاقسام الحديث الضعيف
 ٣٥ الرابع الحديث المرفوع
 ٣٦ الخامس الحديث المقطوع
 ٣٧ السادس المستند
 ٣٨ السابع المتصل
 القسم الثامن المسائل
 ٤١ القسم التاسع العزيز
 ٤٣ القسم العاشر المشهور
 ٤٥ القسم الحادى عشر المعنعن
 ٤٧ الثانى عشر الحديث المبهم
 ٤٩ الثالث عشر والرابع عشر العالى والنازل من الاستاد
 ٥٣ الخامس عشر الموقوف
 السادس عشر المرسل
 ٥٦ السابع عشر الغريب
 ٥٧ الثامن عشر المنقطع
 ٥٨ التاسع عشر المعضل
 ٥٩ العشرون من الاقسام التدليس
 ٦٢ الحادى والعشرون الشاذ
 ٦٤ الثانى والعشرون الحديث المقلوب
 ٦٧ الثالث والعشرون الحديث الفرد
 ٦٨ الرابع والعشرون الحديث المعلل
 ٧٢ الخامس والعشرون المضطرب
 ٧٣ السادس والعشرون المدرجات
 ٧٦ السابع والعشرون رواية الاقران
 ٧٨ الثامن والعشرون معرفة المتفق والمفترق
 التاسع والعشرون معرفة المؤتلف والمختلف
 ٨٠ الثلاثون من اقسام الحديث المنكر
 ٨١ الحادى والثلاثون الحديث المتروك
 الثانى والثلاثون الحديث الموضوع

